

كتاب الأمل
قسم ٣٥

تيريزا هايتز



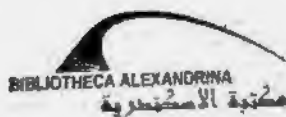
صناعة الفقر العالمي

ترجمة : مجدى نصيف

اهداءات ٢٠٠١

١. علاج راقب

القاهرة



كتاب الأقال

رقم ٣٥ أغسطس ١٩٩١ م

كتاب الأهالي

ثقافة الهدم والبناء

الأمين العام : خالد محيي الدين
رئيس مجلس الإدارة : لطفى واك
رئيس التحرير : صلاح عيسى

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

♦ الآراء الواردة في كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع ♦

يقبل كتاب الأهالي نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب أصحابها في نشرها طالما تضمن الهدف من إصداره وقبول الشروعات والهيئات التي يقدمها لههتمون بنشر الثقافة والراغبون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجمهور ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب العمل

الأهالي

تيريزا هايتز



صناعة الفقر العالمي

ترجمة : مجدى نصيف

هذه الترجمة كتاب:

The Creation of World Poverty

بقلم: Teresa Hayter

نشر: Pluto Press

in association with Third world First

«عندما شعر البشر الأسباني بارتولومى دى لاس
كاماس عام ١٥١٧م بالشفقة الشديدة على الهنود الذين
كانوا يتساقطون موتى فى حفر العمل المجهنمية بمناجم
الذهب. بجزد الاتشيل، اقترح على شارل الخامس ملك
أسبانيا، خطة لاستيراد الزنوج ليتساقطوا موتى فى حفر
العمل، بدلا من الهنود. وما زلنا نعانى - بلا نهاية - من
مثل هذا النمط من الشعور الإنسانى الملتوى».

«جورج لويس لوفرج»

(فى «تاريخ العار العالمى»)

بقاء من؟



الشمال.... والجنوب الثراء الفاحش... والفقر المدقع

دراسة بقلم
مجدي نصيف

عندما صدر الجزء الأول من «تقرير برانت» كان عنوانه «دول الشمال - الجنوب: برنامج للمقاومة». وأعتقد أن العنوان خادع وغير صحيح، إذ ينبغي أن يكون «الشمال - الجنوب: برنامج لمقاومة الغرب»، ليعبر عن مضمونه، ويطلق نفس الشيء على الجزء الثاني من التقرير الذي صدر تحت عنوان «الأزمة العامة، الشمال - الجنوب: تعاون لشفاء الاقتصاد الدولي». وليس هناك ما كتب أصح من كتاب تيريزا هايتز «صناعة الفقر العالمي» لوضع الأمور في نصابها فالكتاب هو رد واضح ومباشر على كل النقاط التي أثارها التقرير. وتيريزا هايتز واحدة من أشهر المتخصصات في العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص في المساعدات والديون وعلاقتها بالتنمية.

ولعل من الأفضل أن تقدم «تقرير برانت» وإن كان كتاب تيريزا هايتز لا يحتاج إلى هذا. وقد أوردنا في نهاية الدراسة قائمة بالمراجع التي استعنا بها في كتابها.

أما كتاب «صناعة الفقر العالمي»، فقد قضاينا كتابة مراجعة باللغة الإنجليزية كما هو متبع إلى جانب اللغة العربية حتى يأخذ القارئ العربي فكرة عما ينشر في الخارج من كتب ودراسات عن العالم الثالث.

أسلوب استخدام اللجان الحكومية المفوضة كأداة لتشكيل التطورات السياسية للدولة هو أسلوب قديم استعملته بريطانيا على وجه الخصوص، ذلك لأنها تبعد الدولة ذاتها عن حلبة نزاع الأحزاب السياسية والنقاش العلني. ويعد لهذه اللجنة عادة بأمر محدد وتشكل من شخصيات بارزة بغرض تحديد حلول متفق عليها وهي حلول واجبة النفاذ. وإن ما تراه اللجنة بغض النظر عما إذا كان يحظى بقبول الحكومة أم لا، يحدد الشكل الذي يناقش فيه الموضوع المطروح على مائدة البحث. إن اللجان المفوضة هذه تشكل سياسة الدولة وتسيطر على الرأي العام.

وقد اتبع روبرت ماكنمارا رئيس «البنك الدولي» هذا النموذج، فشكل لجنتين دوليتين مفوضتين، رأس الأولى ليستر بيرسون عام ١٩٦٩، ورأس الثانية مستشار ألمانيا الغربية الأسبق فيلى براننت عام ١٩٨٠.

أما لجنة فيلى براننت التي تناقش تقريرها بالتفصيل، فقد تكونت من الشخصيات التالية من مختلف الدول: عبد اللطيف الحمد (الكويت)، ورودرىجو بونيرو مونتويا (كولومبيا)، وانطونيو كيهسا داكويه (قوتلما العليا) وادواردو فرى مونتالفا (شيلي) وقد توفى خلال اعداد الجزء الثانى من التقرير بعنوان الأزمة العامة وذلك فى العام ١٩٨٢ وأهدى له هذا الجزء الثانى؛ وكاترين جراهام (الولايات المتحدة الامريكية)، وادوار هيث (المملكة المتحدة)، وأمير جمال (تنزانيا) ولاكشمى كانت جها (الهند)، وكارتيجا أحمد (ماليزيا)، وأوم صاليك (أندونيسيا)، وهاوكى مسوى (اليابان)، وجومويسر (كندا) وأولوف بالم (السويد)، ويثير بيترسون (الولايات المتحدة) وكية، وإدجار ميمانى (فرنسا)، وشريداث رامسقال (جويانا) واليخسى باقر (الجزائر).

ويقدم تقرير «شمال - جنوب»، عرضاً للأزمة الحالية التى يمر بها الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ومضاعفات هذه الأزمة الخطيرة على الملايين من شعوب البلدان النامية وغير المتطورة على السواء. كما يقدم مجموعة من التوصيات لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم السياسة الاقتصادية الدولية، وتقدم هذه التوصيات الدليل على أن حل هذه المشكلات هى هدف مشترك لجميع الأمم، فلا يستطيع القرب أن يذافع عن مصالحه على حساب الدول الفقيرة.

وعلى الرغم من أن «البنك الدولي» لم يقم بتبنى هذه اللجنة، ولا بتحويلها، إلا ما تقدمه «لجنة براننت» من توصيات، مشابه إلى حد كبير لتفكير واستراتيجية «البنك الدولي» تلك الاستراتيجية التى قام بتطويرها خلال السنوات

المقرر السابقة على نشر التقرير عام ١٩٨٣ على وجه التحديد؛ هذا رغم أن توصيات اللجنة تذهب إلى أهداف أبعد بكثير مما تفرضه سياسة «أليك الدولي».

وبدأ تقرير «لجنة برانت» بعرض عام للمشكلات الكبيرة التي تواجه دول العالم الثالث وشمويه: المجاعات، وزيادة عدد السكان، والاتفاق العسكري، ثم ينتهي التقرير إلى مناقشة مركزة حول مشكلة المشكلات التي تعنيه ألا وهي: «إدارة التجارة والتمويل الدوليين».

وفي الملحق الثاني للتقرير، تناقش اللجنة كيف رسمت خطتها للعمل، والمخطوط العامة (صفحة ٢٩٦)، ثم تحدد توصياتها التي فضت في الملحق وتغطي هذه المخطوط العامة الأولوية للمشكلات التي تعاني منها الإدارة والتمويل الدوليان، وعلى رأس الأولويات في برنامج الطوارئ، الذي حددته في الفصل الشامل (ص ٢٧٧) بحث علم مقدرة حكومات الدول النامية على تسديد ديونها. ويهتمم أكبر يناقش التقرير الحاجة إلى إعادة تشكيل المؤسسات المالية الدولية وسياسات التجارة المحلية في الدول النامية، لحل المشكلات الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاقيات التجارية والمالية التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكلها المشكلات الناجمة عن انتهاء «عصر البترول» الذي كان يفره كميات كبيرة وأثمان بخسة، وذلك العصر الذي قام على اكتافه والنمو الصناعي».

يقول الدكتور جافين وليامز المحاضر بكلية سان بيتر وأوكسفورد إنه «في العالم، كما في الأمم، فإن القوى الاقتصادية إذا ما تركت وحدها، تميل إلى إيجاد لا مساواة متزايدة. وفي داخل الأمة فإن على السياسة العامة أن تحمي الشركاء الأضعف، وقد حان الوقت لتطبيق هذا على العلاقات بين الأمم داخل المجموعة الدولية».

ويضيف د. وليامز في نقله للتقرير:

«وصفت القوى الاقتصادية بأوصاف عامة ومجردة، وكأنها توجد منفصلة عن العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلالها، وكأنها تعمل في كل المجتمعات بنفس الأساليب. وكذلك الدولة، فقد وصفت وكأنها جسم ذاتي الحركة، مستقل عن هذه القوى الاقتصادية» التي تصحح بدلاً من إبراز هذه الانحرافات. إن سجل السياسات الاجتماعية - ودع جانباً الأشكال الأخرى من تدخل الحكومة في الدولة الرأسمالية - وتأثيرها على توزيع الدخل، يدعونا إلى التشكك في هذه النقطة». وجاء في التقرير (ص ٢٥):

«يستطيع الشمال زيادة فرص العمل، عن طريق زيادة متوازنة في تجارتها مع الجنوب، يحتاج الجنوب للشراء من الشمال، ولأن يسدد ديونه. ولكن من أجل ذلك عليه أن يحصل على عملة أجنبية من الشمال عن طريق بيع بضائعه هناك». ويستطيع الشمال أن يجد أسواقاً لمنتجاته، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لعماله، واستخدم طاقاته غير المستخدمة، عن طريق إيجاد أموال للجنوب، الذي سيقوم بالتالي بتوسيع الأسواق الشمالية لمنتجات الجنوب الزراعية والمعدنية والصناعية.

وقد يبدو متناقضاً أن توصي اللجنة بالحل «الكينزي»، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب ومن ثم فرص العمل، لحل مشكلات الكساد الدولي، في وقت نفقت فيه الحكومات ومستشاروها كل ثقة في مثل هذه السياسات، وعلى أي الأحوال فقد تكون هذه الحلول الكينزية في بلد واحد مستحيلة، ذلك أن السياسات الوطنية في زيادة الطلب تعتمد على السياسات الدولية في خلق الطلب، وهذا بمسألة قد يزيد من الضغوط التضخمية دولياً، وهو موضوع لم تلحسه «لجنة برانت» إلا من بعيد.

الحول من المنافسة

في الفصل الأخير الذي قدم فيه التقرير الملخصات، نرى أنه يحذر من أن الكساد والبطالة قد يجبران الحكومات على حماية أسواقها المحلية من المنافسة الدولية، وخاصة المنتجات المصنعة من العالم الثالث (ص ٢٦٩ و ٢٧٢). أما الدول النامية نفسها، فقد حُذرت من اتباع سياسات حماية لأن مثل هذه السياسات ستؤدي إلى رفع الأسعار في الداخل مما يؤثر على قدرة صادراتها على المنافسة. توصية اللجنة ذات شقين إذن: نقل الأموال إلى العالم الثالث من أجل تنشيط الطلب المحلي، وتشجيع كل الحكومات للحفاظ على الترتيبات المتعلقة بالتجارة الحرة، وعلى زيادتها. كانت «التجارة الحرة» هدفاً رئيسياً وأساسياً، بل كانت أساس كل التوصيات التي قدمها «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» منذ تشكيلهما.

بعد التقرير ألى تقسيم دول العالم إلى كتل:

● «شمال» (يُقسم أحياناً في بعض أقسام التقرير إلى «شرق» و«غرب»؛).

● «جنوب» (يُقسم إلى : دول أكثر فقراً - أي أكثر الدول فقراً في العالم الثالث - ودول ذات دخل متوسط، ودول تحقق فائضاً - ودول مصدرة للنفط).

وأدى هذا التقسيم إلى المجادلة بأن «الشمال ككل يمكن أن يستفيد من زيادة قدرة «الجنوب» على الاستيراد محلاً - بدوره - الأموال المنقولة إليه من الشمال، ومن الدول المنتجة للنفط، ومن زيادة صادرات العالم الثالث من البضائع المصنعة. (ص ٧٠ - ٧١).

وإذا حركت دول الشمال موارد إلى حكومات «الجنوب»، على فرض أن تنفقها كما تشاء، فقد تختار حكومات «الجنوب» أن تنفقها في ألمانيا الغربية أو في اليابان مثلاً وما يحدث الآن هو أن ألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة

الأمريكية تتلقى من «الجنوب» أموالاً أكثر من تلك التي تقدمها قروض البنك و«الصندوق» وتلك التي تحول إلى دول «الجنوب» بفضل كرم الدول الغربية الأصغر والأكثر ليبرالية مثل كندا وهولندا والدول الاسكندنافية. ومعنى هذا ببساطة «تدفق» العملة الصعبة من «الجنوب» الفقير الجائع إلى الشمال الغني المتخضم. وهنا معناه أيضاً استمرار الاستغلال القديم - الاستعماري - ولكن في أشكال جديدة عصرية «راقية» تطلق عليها أسماء «واقعة» و«ثقافة» للتمويه مثل «قوائد» القروض والمساعدات، و«خطة» الديون و«قاضي» التجارة والميزان التجاري وبالمثل، ليست كل دول «الجنوب» متساوية في قدرتها على الاستفادة من الأسواق المتسعة للضائع في الدول الرأسمالية المتطورة. وعليها أن تتنافس فيما بينها لتخفيض الأسعار التي تحصل عليها مقابل سلعها وصادراتها. وهو تنافس «الفقراء» لإرضاء «الأغنياء»!

وليس من الواضح تماماً إذا ما كانت كل الدول في وضع يمكنها فيه من الاستفادة من التوازن المقترح بين التجارة الحرة وزيادة الطلب العالمي. إن تقرير «لجنة برانت» يتعامل مع الحكومات والدول كأنها شيء واحد وبهذا تعتبر مصالح الحكومة والشعب كلاً لا يتجزأ. فالمجموعة الدولية التي يشير التقرير إلى مشكلاتها لا تتكون من شعوب العالم، بل تتكون من حكومات الدول وشبكة كبيرة من الوكالات والهيئات الدولية، وتُصَوَّر هذه الوكالات الدولية كأدوات كبرى في أنشطة التنمية؛ إنها تُصَوَّر بوضوح على أنها أقل ارتباطاً بمصالح الحكومات وبالتالي فإن، «المعونات يمكن أن توزع بالعدل، باعتبار أقل للسياسة والاستراتيجية إذا ما تم إرسالها عن طريق المؤسسات الدولية» (ص ٢٤٣ من التقرير).

هنا يقترح التقرير مصادر عديدة للدخل، لا تعتمد على السياسات المتغيرة للحكومات الوطنية بعضها (مثل الضرائب على صادرات الأسلحة الدولية) أقل

واقعية من غيرها (كسيما «صندوق النقد الدولي» من الذهب) (ص ٢٤٤).

تغيير في «البنك الدولي»

ثم، وبدون الدخول في تفاصيل دقيقة، يلعب التقرير إلى حد اقترح تغيير في شكل التصويت في «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» اللذين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر عليهما استراتيجياً ثم اقترح ثانٍ يلخص بزيادة عدد الموظفين العاملين «بالصندوق» و«البنك» من دول العالم الثالث

والذي يبدو من هذين الاقتراحين، أن الهدف هو منح حكومات العالم الثالث فرصة أكبر لإبداء الرأي داخل هذه الوكالات الدولية، وإبداء الرأي أيضاً في الطريقة التي تنفق بها أموال هذه الوكالات، على أمل أن تؤدي هذه المسألة إلى إجماع حقيقي وليس إلى خلافات ومن ثم إلى تناقضات. (ص ٢٤٨ - ٢٥١).

ولكن هذه الاقتراحات لا يمكن وصفها بالساذجة، فهي حقيقة الأمر أنها «مضحكة» فوضع الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في «الصندوق» و«البنك» يأتي من نسبة مساهمتها، ومن الأموال التي تقوم بتصديرها إلى العالم الثالث ومن استثماراتهما.

ولنتذكر أن في بعض الوكالات والهيئات الدولية، التابعة للأمم المتحدة، قاطعت الولايات المتحدة بعضها وامتنعت عن دفع حصتها عندما رجحت زيادة أصوات الدول النامية فيها، مما نتج عنه تفهله سياسات لا ترضى عنها.

ثم أن مسألة تمثيل موظفي هذه الهيئات الدولية لحكوماتهم وهولهم مسألة تحتاج إلى مناقشة. وهي مثلاً «سياسية» ليس هنا مجالها.

ويضيف الدكتور وليامز نقطة جديدة إلى هذا، بقوله: «على الأرجح، ستؤدي مثل هذه التغييرات في بنية موظفي «البنك» و«الصندوق» إلى تعزيز

استقلالية والبيروقراطية الدولية. عن أى شكل من أشكال السيطرة الديمقراطية، وليس إلى تقبل الحكومات الوطنية فى العالم الثالث».

ولا شك أن العجز فى ميزانيات الدول النامية هو الموضوع الأساسى للتقرير، ولقد خصص له الفصلان الرابع عشر والخامس عشر.

ولمست ظاهرة الزيادة المستمرة فى عجز ميزانيات الدولة النامية مشكلة مؤلفة ناجمة عن ظواهر مؤلفة كالتغير فى أسعار السلع أو القحط والمجاعات التى تحتاج دول العالم الثالث، على الرغم من هذه الظواهر أو تلك قد تؤكد المصاعب التى تواجهها ميزانيات تلك الدول. بل أن هذه الزيادة المستمرة فى العجز لمجمل:

أولاً: عن التوسع فى الإنفاق الحكومى على الأسلحة والادارة ومشاريع التنمية التى تتجه إليها هذه الدول بعد الاستقلال مباشرة لتعرض مراحل التخلف الاستعماري السابقة، لذلك فهى تنفذ إليها - بعضها بشكل مكثف - للقضاء على تخلف قرون عاشت فيه شعوبها.

ثانياً: كنتاج متناقض لسياسات التصنيع التى كان هدفها إحلال السلع المحلية الوطنية محل البضائع الأجنبية المستوردة والمصنعة فى الدول القريبة أساساً. وكان من نتيجة هذه السياسات عموماً أن عززت اعتماد معظم دول العالم الثالث على الواردات من المنتجات الرأسمالية، والبتروك، والموارد الخام، والتكنولوجيا، والادارة، هنا بالاضافة إلى أنها قد ألقت على هذه الدول المتخلفة عبء شديد أرباح القروض وغيرها وهى باهظة فى حد ذاتها.

وضاعفت الزيادة «الحادة» التى حدثت عام ١٩٧٤ فى أسعار البترول العالمية، وكذا ارتفاع تكلفة منتجات الواردات الصناعية، من حدة مشكلة الدول النامية المستوردة للبترول. وبالتالي فإن كثيراً من الدول التى لم تحصل على أسعار أفضل لبضائعها ومنتجاتها المصدرة، لا تستطيع بمساعدة دفع ثمن وارداتها

الحالية، دون أن تصبح مدينة، وبالتالي كان عليها أن تستدين قروضا أكثر لتسديد ما عليها من ديون وفوائدها وهي دائرة مفرغة.

ثم هناك قضية أخرى: لقد حدثت في أوائل السبعينات زيادة سريعة في أسعار بعض المواد الخام، مما جعل بعض الحكومات تنتهز الفرصة لتحصل على قروض ضخمة من البنوك الخاصة، وهنا ما حدث مع حكومة زائير على سبيل المثال. وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، قامت معظم حكومات الدول الثمانية بالحصول على قروض لتسديد الأسعار المتزايدة للبترول والمنتجات المصنعة. وكان مصدر معظم هذه القروض من العوائد المتزايدة التي جمعتها الدول المصدرة للبترول، وفي الوقت نفسه اعتمد عدد من دول أوروبا الشرقية فرصة وجود هذه العوائد للحصول على قروض لتسديد أثمان وارداته الضخمة من التكنولوجيا والبضائع الرأسمالية. ولم تقم هذه الحكومات جميعاً بالاستدانة للحفاظ على وارداتها، لكن الكساد الذي تعانيه الدول الغربية الصناعية ألقى بكثير مما كان عليه في منتصف الثمانينات.

ولكن....

أدى هذا الوضع إلى مشكلات على نطاق أوسع أصبحت ظاهرة في العالم الثالث. لقد استخدم كثير من القروض لتسديد الديون، ويزداد هذا الاتجاه في المستقبل، ومعنى هذا أن تقل الموارد التي يمكن توظيفها في الاستثمار، وليس واضحاً حتى الآن كيف ستقوم معظم هذه الدول بتسديد ديونها المتراكمة والتي تتراكم عاماً بعد عام. وفخشي الدول والوكالات التي أقرضت دول العالم الثالث، أن تعلق الأخيرة عن عجزها (وبالتالي ترفض الاعتراف بالديون) ومن جانب واحد، وستكون هذه سابقة خطيرة، تهدد مسار عمليات والاقتراض الدولي، وتضعف في الوقت نفسه من سلطة الحكومات الفاسدة - ولكن الموالية للقرب - مثل زائير... وهناك بنا، يتمو الآن لعدم دفع الديون.

ولقد ضغط أصحاب البنوك الخاصة والتجارية لزيادة الديون «الرسمية» التي تحصل عليها حكومات الدول النامية، حتى تسدد بها ديونها للبنوك، وبهذه الطريقة تقوم الوكالات «العامة» الدولية بتزويد حكومات العالم الثالث بالقروض كي تسدد ديونها للبنوك «الخاصة». وكلما تعاظمت الديون ترددت البنوك «الخاصة» أكثر من إقراض الدول التي لا تمتلك وسائل تسديد هذه الديون، ما لم يكن هناك ضمانات لسفادها. (ص ٢١٢، ٢١٣ من التقرير - الجزء الأول).

وكثير من الدول الأكثر فقراً لم يكن بمقدورها أن تحصل على قروض من البنوك «الخاصة»، بل كان عليها الاعتماد على الوكالات الدولية الرسمية وقروض «المتهربين» بالمعونة طوال الوقت. وكثير من الدول والبنوك المقرضة، فقدت الأمل في الحصول عن ديونها من هذه الدول الفقيرة.

ما الحل الذي تقدمه «لجنة برانت» لهذه المشكلة؟

يدعو التقرير إلى إجراء تحويلات ضخمة لمساعدة الدول الأكثر فقراً، وقبول ديون وهجز الميزانية في الدول ذات الدخل المتوسط (ص ٢٢٧ إلى ٢٢٩ وص ٢٤١ إلى ص ٢٢٧). ومعنى هذا تورط هذه الدول أكثر في ديونها للبيع ديونها!

غير أن أيا من البنكين الدوليين الرئيسيين غرب العالم، لم ينظم بحيث يمول الديون طيلة الأجل للدول النامية «قصندوق النقد الدولي» مسؤول عن إقراض الدول التي تعاني عجزاً مؤقتاً في ميزانياتها، وذلك عن قروض قصيرة الأجل. ويعد «الصندوق» حتى الآن إلى فرض مجموعة خاصة من الإجراءات لتخفيض الاتفاق الحكومي وتحريم العملة (الوطنية) وتخفيض الأجور الحقيقية. والتماذج كثيرة وأصبحت واضحة على هذه الإجراءات المفروضة الآن، ولئن يريد الدليل فليقرأ كتاب: المؤلفات البريطانية تيريزا هايتز: «إمبريالية المساعدات» (الترجمة العربية متاحة) حيث قسّمت أربعة نماذج من دول أمريكا اللاتينية، وهي نفس مؤلف كتاب: صناعة الفقر العالمي؛ وكذا غيره من الكتب الكثيرة الآن.

ويعلق تقرير «لجنة برانت»: إنهم بهذه القروض «قد يقتلون الاستهلاك المحلي بدون تحسين الاستثمار، وفي بعض الأحيان تنقص القدرة الإنتاجية بمعدل أكثر حدة من الاستهلاك (ص ٢١٦).

أما قروض «البنك الدولي» فهي مقيدة حتى الآن لدفع أسعار التحويلات الأجنبية عن مشاريع خاصة، ما عدا حالات خاصة، كقروض إعادة البناء بعد الحرب التي منحها «البنك» لبلجيكا وبنجلاديش.

رفض توصيات بيرسون

لقد رفضت التوصية التي أقرها تقرير بيرسون، والتي دعت إلى تقديم قروض «مبرمجة» لا ترتبط بمشاريع خاصة، وإلى تحويل التكاليف المحلية. وأعادت «لجنة برانت» في تقريرها هذه التوصية. ذلك أنه بالشكل الحالي لا تستطيع حكومات العالم الثالث الحصول على قروض من «البنك الدولي» إلا إذا أنفقها على تكاليف الواردات المطلوبة. لمشاريع جديدة، وهي لا تسد من الدخل الإضافي الناتج عن هذه المشاريع بل من الدخل العام. وكثير من المشروعات لا تساهم بشكل مباشر، أو بشكل فعال، في عائدات الحكومات أو صادراتها.

هكذا فهي في الحقيقة تشكل عبئاً إضافياً على الضرائب المفروضة على المنتجين وعلى الدير الحكومية. من هنا جاء اقتراح «لجنة برانت» بإنشاء صندوق «تحويل التنمية الدولية» من أجل تزويد الحكومات بقروض مبرمجة طويلة الأجل (صفحة ٢٥٢ و ٢٥٣ من التقرير) (وانظر كذلك صفحة ٢٣٢ حتى ٢٣٤). وقد رفض الاقتراح آخر بالمعنى نفسه من جانب حكومات الدول النامية في الخمسينات.

وبدلاً من ذلك أسس «البنك الدولي» «رابطة التنمية الدولية» في العام ١٩٦٠، لتقديم قروض للمشاريع «مفائدة أقل». ويبدو ممكناً أن يكون مكنمارا رئيس البنك الدولي آنذاك قد شكل «لجنة برانت» لأن الاساليب الحالية التي

يتحرك بها كل من «الهيك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» تمتع معالجة مشكلة ديون الدول النامية. وجاء الاقتراح تقرير «لجنة برانت» بأهمية «صندوق لتحويل مشاريع التنمية الدولية» كحل مناسب يعطى «الهيك الدولي» الفرصة كى يقترح بدلاً من ذلك، تزويد حكومات العالم الثالث المشغلة بالديون، بقروض «تعديلات بنائية» ويوجز الفصل الثالث عشر (من الجزء الأول) قصة إيجاد ذلك بنظام «معدلات التحويلات الثابتة التى تأسست فى برتوق وودز» (ص ٢٠٢ حتى ص ٢٠٦)، وكذلك (من ص ٣٦ حتى ص ٤١) ويقترح التقرير تطوير حقوق السحب الخاصة فى «صندوق النقد الدولي» وتحويله إلى تداول دولى ثابت على حساب الذهب والعملات المحلية، هنا على الرغم من أنه يذكر أن سحباً آخر للذهب من التداول كمصلحة سيعتمد بالضرورة على عملات أكثر استقراراً. وعلى تقليص التضخم فى الدول الكبرى. وبهذا نفهم بأنه يمكن تنفيذ حل المشكلة فقط بعد أن يحل المشكلة!!

ويقترح التقرير أن يطبق نظام حقوق السحب الخاصة هنا على تلك الحكومات التى ستواجه غالباً صعوبات فى دفع ألساط ديونها، وليست قادرة فى الوقت نفسه على الاستدانة من مصادر تجارية. ومعنى آخر فإن على «صندوق النقد الدولي» أن يوسع من تعاملاته المالية الدولية بتقديم قروض للمول الفقيرة التى تحتاج لشرا - بضائع من الدول الغنية وسيقدم هذا النظام مع توسيع نظام الاقتراض - للحكومات الوسائل التى تمكثها من تسديد ديونها بدون أن تضطر لاتباع السياسات القاسية وغير المنتجة غالباً والشروط التى يفرضها «صندوق النقد الدولي».

فهل يغير «صندوق النقد الدولي» من خطته؟ وهل يمكن أن تستخدم الحكومات المدينة القروض المتاحة لها لإجراء التعديلات اللازمة؟ هذا هو السؤال الذى لم يجب عنه التقرير!

كتاب الاهالى



تيريزا هايتز

صناعة الفقر العالمى

ترجمة

مجدى نصيف

أريد أن أشكر «حركة العالم الثالث أولاً» شكراً جزيلاً، لاقتراحها أن أكتب هذا الكتاب، ولتوفيرها الكفء للتمويل اللازم الذى مكنتى من كتابته، وأريد أن أشكر على وجه الخصوص الأشخاص التالية أسماؤهم لتعليقاتهم ونصائحهم: هيلارى سكانيل وإيان كامبل من «حركة العالم الثالث أولاً»، وروسا، محسنة دار «بلوتو» للنشر، واندريه جوتنر فرانك، وكيث جريفين، وبوب ساتكليف، وجافين ويليامز، اللذين «سقط» على أفكارهم وكتاباتهم، بموافقتهم كما أمل. وبالطبع فإن أحداً منهم ليس مسئولاً عما كتبت. ومن المحتمل إننى لم أع نصائحهم كما يجب، ولم أزعج الكتاب بكل المراجع التى استخدمت منها سادس، وقد أثبت فى نهاية الكتابة، بمجلد جرافيا تضم الكتب والمقالات والصادر التى استخدمتها على نطاق واسع. وهناك دليل آخر للقراءة فى الموضوع فى قائمة الكتب الصادرة عن «حركة العالم الثالث أولاً». وعنوانها: «كتب ضد الفقر»: حركة العالم الثالث أولاً - ١٩٨٠.

تيريزا هايتز

مقدمة

بقلم: «حركة العالم الثالث أولاً»^(١).

على غلاف «تقرير برانت ١٩٨٠»^(٢)، يتلوى خط أسود شعباني على خريطة العالم، محدداً خط تقسيم الثروة بين الشمال والجنوب.

ويصاب «أهل الشمال» بصدمة مزدوجة حين يحلقون لأول مرة متتبعين ذلك الخط الأسود على الخريطة فهناك صدمة رؤية ما يعنيه الفقر لشبانائة مليون إنسان. وهناك أيضاً صدمة سماع التفسيرات الراديكالية لذلك الفقر. وذلك أن تلك التفسيرات ليست مزعجة فحسب، بل تبدو في كثير من الأحيان كصاعقة من السماء. ومع هذا فإن التحليلات الراديكالية ليست بالشىء الجديد.

فإذا ما بدت تلك التحليلات الراديكالية مثيرة للدهشة، فذلك لأنها لا تُسمع إلا نادراً في المجتمعات الشمالية مثل بريطانيا. إن على تلك التحليلات أن تخوض معارك لتسمع ضد إجماع مهدي، يقطر باستمرار عن التليفزيون والراديو والصحف والكتب المدرسية وإعلانات الجمعيات الخيرية.

وبأخذ ذلك الإجماع، كقضية مسلم بها، أن العالم الثالث كان دائماً فقيراً، وأن التنمية تأتي من «الشمال» لتنقل الجنوب، ابتداء بالشوة الصناعية، وبلوغاً لمرحلة النضج بالالكترونيات.

وعندما تتحدى التحليلات ذلك الإجماع، يذكر «غيره التاريخ، فإنه يتحمل ميثاً وساراً، رافعاً حاجبيه، مردوداً بلهجة متعالية: «إن التركيز على مسألة «الغرب» التاريخي لن يوفر حلاً.. وإن الشعور بأن الحق في جانب هذه التحليلات لن يخلق وظائف جديدة، ولن يطعم الأقواء الجماعة» (تقرير برانت: ص ٢٥).

ولكن .. لتفترض أن الجانب المظن ليس مذنباً، بل أفرج عنه بكفالة، فأخذ

بعيد نفس أفعاله الشائنة كما كان يفعل في الماضي، وكل ذلك باسم التنوير والنور والتطوير؟ ألا يكون من المفيد بالفعل عندئذ، وليس لمجرد الرضا عن النفس بالطبع، أن تحاول فهم الماضي والتاريخ، والسلوك المعاصر، وسبب خداع النفس المأساوية ذلك.

طلبت حركة والعالم الثالث أولاً من المؤلفه وضع هذا الكتاب للمساعدة على ذلك الفهم. إننا نعلم قام العلم من خلال عقلنا وحملاتنا لتطوير العالم أن عقدة الذنب هي عائق، وكذلك فإن التعاطف غير الموجه سبباً استغلاله. وفي الوقت نفسه، فمن الأهمية بمكان فهم التفسيرات الراديكالية، وتفهم الكم الكبير من الأدلة التي تصانده، وتفهم سبب تجاهله، أو رفضه، أو مسخه بشكل مستديم في المجتمع البريطاني. عندئذ فقط يمكننا أن نوجه بذكاء ذلك السؤال المستمر: ماذا يجب أن نفعل؟

وهذه كتاب «صناعة الفقر العالمي» متواضع فإذا أقتنعتك هذا الكتاب أن التحليل الراديكالي لفقر العالم الثالث ليس غير حلقة متواصلة من التاريخ، وأنه ليس مؤامرة جهنمية من اليسار، ولكنه تفسير متمسك تنبئه دلائل ثابتة، وبؤثر على التفكير والأفعال الآن، وأن من الصعب تجاهله، إذا أقتنعتك الكتاب بكل هذا، فإنه يكون قد سار شوطاً كبيراً في طريق النجاح.

(١) «العالم الثالث أولاً» حركة على المستوى القومي، في الكليات والجامعات البريطانية، ومركزها الرئيسي في مدينة أكسفورد. وتنسج عضوية الحركة بين الطلبة، ولها برنامج دائم في التعليم والقيام بحملات في كل ما يخص العالم الثالث. وتهدف الحركة إلى:

● نشر الحقائق عن الفقر العالمي.

● مساندة الفقراء والمقهورين، بينما يتظاهرون معاً للكفاح ضد الفقر.

ويرسمون طريقهم الخاص للتنمية،

● كشف مصالح الأغنياء والأقرباء الذين يفلتون في طريق الفقراء،
والقول ضدّها.

(٢) الشمال - الجنوب - برنامج من أجل النقاء»

تقرير اللجنة المستقلة عن مسائل التنمية الدولية، التي تشكلت تحت
رئاسة ويلى برانت - دار هان للنشر - ١٩٨٠.



١- الصراع من أجل البقاء

كثير الحديث في أيامنا هذه، عن البقاء، كما لو أن الجنس البشري يواجه خطراً لم يسبق له مثيل. فالمسرح معد للدمار النووي الشامل، وبالإضافة إلى ذلك، وليس بأقل خطورة منه، فإن أكثر من نصف بلون إنسان - يعيش معظمهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - يتهددون إن لم يكن الموت، فعلى الأقل شبه جوع دائم. وبدأت الحكومات في دول الغرب الصناعية تربط تلك الظاهرة. ببقاء مجتمعاتهم هم. وهذا هو السبب وراء نشر تقرير لجنة برانت. والشمال - الجنوب: برنامج من أجل البقاء».

جذب تقرير «لجنة برانت» بعض الانتباه المستمر، على خلاف التقارير الدولية الأخرى التي سبقته، وكثير من ذلك الانتباه للتقرير، «غير نقدي» لقد بيع منه عام ١٩٨٠ ما يقرب من مائة ألف نسخة في بريطانيا وحدها.

كان اهتمام الغرب بالفقر المدقع في الدول النامية منقطعاً على أحسن تقدير. وكثير من أولئك الذين يؤيدون مقترحات تقرير «برانت»، وبالذات في مجال تقديم مساعدات أكثر لتلك الدول، يفعلون ذلك عن اهتمام إنساني صادق بذلك الفقر. ولكن من المشكوك فيه أن يكون هذا هو الاهتمام الأساسي لواضعي التقرير (أعضاء لجنة برانت - المترجم)، بل المؤكد أن هذا ليس هو اهتمامهم الوحيد.

هزّزل تقرير «لجنة برانت» حالياً أفضل تعبير مستنير لطريقة تفكير المؤسسة الحاكمة في موضوعات الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص في توفير ما يسمى بـ «المساعدات» للدول النامية.

لكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن واضع التقرير يهتمون اهتماماً أولياً أو كلياً برفع الفقر عن تلك البلدان. على العكس من ذلك تماماً، فإن اهتمامهم الأول هو الحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي الحالي. ومع ذلك، فهناك اختلاف مهم بين فكر المؤسسة الحاكمة الحالي، وفكرها السابق. فأولاً، ينظر الآن إلى الفقر المنبع في الدول غير النامية كتهديد حقيقى لبقاء النظام، وليس كشيء يمكن التعامل معه ببعض التعبيرات الانسانية.

وثانياً، إنه لا بد من استجابة للأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي. وليس من الصعب اكتشاف أسباب التغيير الأول في تفكير المؤسسة الحاكمة، ففي كل دولة من دول العالم هناك قوى تنمرّد ضد الوعود الفارغة بالاستقلال السياسى، وتطالب بالاستقلال الحقيقى، والتقدم الاقتصادى الحقيقى. ويزيد معرفة هذه القوى بأنه كما تمت سرقة بلادهم في الماضى بواسطة حكامهم المستعمرين، فإنه يتم سرقتها الآن بالضغط من قبل تحالف بين حكامهم المستعمرين القدامى، وبعض الاستثماريين الجدد، والطبقات الحاكمة في بلادهم. ولقد أدت هذه التمردات إلى تدهورات أساسية تماماً في بعض مناطق العالم. وإلى إيقاف الاستثمار الفردى المربح في بعض الدول.

ولقد أظهر فشل حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام بشكل واضح، عدم إمكانية «إحتواء» ضغط الفقراء باستخدام الوسائل العسكرية. على أنه من المؤكد أن استخدام القوة المسلحة لم ينته. وعادة ما يترك ذلك للقوات المسلحة المحلية، كما هو الحال في شيلي. ورغم ذلك يتم تسليم القوات المسلحة المحلية تسليحاً قوياً من قبل الغرب. وأكثر من هذا، هدّدت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الاسلحة النووية للحفاظ على وارداتها من البترول. وما زال البريطانيون يستعملون جيشهم في أيرلندا لقمع «التمرد» من هنا فإن إجراء إصلاحات في النظام الاقتصادى، بمعنى رفع بعض قسوته، قد تكون وسيلة أخرى لتثبيت ذلك

النظام. وهذا هو بالضبط ما يقترحه تقرير «لجنة برانت» - «تؤكد كل دروس الإصلاح داخل المجتمعات الوطنية أنه كسب للجميع أن تجري عملية تغيير تجعل علم المساواة في العالم أقل، وتجعل العالم كذلك مكاناً أكثر عدلاً، وأكثر قابلية للسكنى. إن نداءات التقرير من أجل عالم يعتمد بدرجة أقل على السلطة والمكانة، وبدرجة أكثر على العدل والتعاقد، هي نداءات لها رنة الصديق. يقول التقرير: «ليس لإقامة جماعة من الأمم معنى، إذا ما نظرنا إلى مشكلة الجوع كمسألة هامشية، يمكن أن تتعاضد معها الإنسانية». لكن أعضاء «لجنة برانت» كانوا جميعاً باستثناء «دراجوسلاف إفرموفتش» إلى حد ما، مواطنين لدول رأسمالية، وكثير منهم مستفيد «مرموق» من النظام الرأسمالي. إنهم يجادلون من أجل عالم بدون أيديولوجية. وهم لا يقولون صراحة أبداً، أن الوسائل التي يقترحونها لن تكون وسائل اشتراكية، وهم لا يقولون صراحة أبداً، أن الوسائل التي يقترحونها لن تكون وسائل اشتراكية، وهم يقارنون بين نجاحات في الصين، وفشل في الهندا ومع هذا، ورغم أن اقتراحاتهم لا تذكر تحديدًا فائدة من أجل نشاز هنا وهناك في التقرير، يظهر بوضوح أنهم لا يقترحون الاشتراكية، ولا الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ومن الواضح بما فيه الكفاية أن «النموذج» الضمني الذي يرتأونه هو «الاقتصاد المختلط» للاشتراكية الديمقراطية فمثلاً عندما يقولون أن «إشباع الاحتياجات الأساسية للفقراء - يتطلب لجميع السلع والمنتجات الخاصة والعامة»، فإنهم لا يهتمون بحلول تتعارض مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. مهما كانت تلك الحلول ضرورية وحتمية.

ويوضح إدوارد هيث عضو «لجنة برانت» وجهة النظر هذه، عندما شرح أسباب تأييده لمقترحات «لجنة برانت» في مقال له نشر بجملة «التأيز» المنشئة: «من الجائز أن تلك البلدان الأكثر تطوراً ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة للغرب. ولكنها تكون في أحيان كثيرة، ذات أهمية استراتيجية حيوية. وهذا

حقيقى فيما يتعلق على سبيل المثال، بالصومال، وبنجلاديش، والسودان. فمثلها
مثل بلدان كثيرة فى آسيا وأفريقيا من الدول الأقل تطوراً، يهدد استقرارها قوى
راديكالية، يقضى نجاحها الحرمان الاقتصادى وعدم المساواة. ولو أعطيت تلك
القوى الراديكالية فرصة إحراز أى تقدم، فإن قوى مماثلة بطول العالم وعرضه
ستشجع أيضاً وتتقدم وستنتهى الزعما - المعتمدون إلى نتيجة تقول إنهم لا
يستطيعون الاعتماد على مساندة الغرب لهم».

إن نظرية «الدومينو» لم تمت. فكما يقول محاضر فى «مدرسة الجيوش
الأمريكية» للأمرىكيين:

«تتشكك الديمقراطية - كما يراها هو - مع الشيوعية فى صراع من أجل
أهداف ذات مغزى عالمى. فالاحتفاظ بقواعد عسكرية وشبكة من التحالفات،
تحيط بالعالم الشيوعى، ليس فيه الكفاية لايقاف الحرب النووية. ومن سوء الحظ
أن ميدان تلك الحرب أخذ فى الاتساع يوماً بعد يوم. والمساعدات الاقتصادية
كشكل آخر للاختراق المنخفض الماكر، لهى مرحلة ذات طبيعة خاصة، من مراحل
ذلك الصراع، حيث تحاول القوى الكبرى أن تحصل على نفوة مسيطر فى الدول
النامية».

ويمكن أن يوجد ذلك التحول فى الفكر العالمى التقليدى فى تقارير وكتب
أخرى، وليس فى تقرير «لجنة برانت» إنه يتجسم فى تقارير متعددة لمنظمات
الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، وبالمئات فى مطبوعات «البنك الدولى»،
و«منظمة العمل الدولية» من الاعيادات الأساسية وكذلك فى الكتب التى
يتشرها «البنك الدولى» مثل: «إعادة التوزيع مع النسو» و«الهجوم على فقر
العالم» وغيرها.

ونتقد هذه المنشورات والكتب فشل سياسات المساعدات السابقة، عند
التوصل إلى أى تحليل للفقير فى العالم الثالث، ولجبال من أجل توجيه انتباه أكثر

إلى احتياجات الفقراء المدقعين ويمكن أن يتجسد هذا التحول الفكرى فى شخص
مستور ووبرت هاكنامارا الذى طلب وضع تقرير «لجنة برانت» فى الستينات
حينما كان يشغل منصب وزير الدفاع بالولايات المتحدة الامريكية، كان هو
المشرف بحكم وظيفته على إلقاء القنابل على فيتنام الشمالية، ثم بين عامى
١٩٦٨ و ١٩٨١ كان رئيساً للوكالة الدولية الرئيسية التى تقدم المساعدات، ألا
وهى «البنك الدولى» وقد أجرى آنذاك تحولاً فى سياسات تقديم البنك للقروض،
فى إنحاء تمزيل أكثر للخزاعة والتعليم، انطلاقاً على الأقل من الاهتمام
بالاحتياجات الأساسية للأكثر فقراً، هؤلاء الذين كانت مشكلاتهم تشرح بطلاقة
فى خطبه.

كان إطار هذا الاهتمام، هو الاتكماش الاقتصادى العالمى، فمثل نهاية
السياسات، كما يقول تقرير برانت والاقتصاد العالمى يعانى مصاعب خطيرة.
ولم يعد الاقتصاد ومؤسساته التى سادت وخيمته، بكاف، منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية، لحل الصعوبات ومعنى آخر فإن النظام الاقتصادى الذى إتفق على
إنشائه فى «بريتون وودز»، حيث تأسس «صندوق النقد الدولى» و«البنك
الدولى»، أخذ يتهاوى. وكما يقول تقرير «برانت» بحق فإننا نعيش فى عالم
يعتمد على الشاؤل «الهرس». على أن التقرير يقرر أن هناك أملاً فى القضاء على
هذا الوضع، إذا تم تبنى سياسات صحيحة.

وهناك تطابق سعيد فى تقرير «لجنة برانت»، بين الأهداف الانسانية وبين
المصالح المتبادلة للمشرد المتطورة والدول النامية، من خلال الاسواق التى تتسع
ومجالات الاستثمار الموسعة. وذكرنا فى بريطانيا بجوزيف تشامبرلين فى نهاية
القرن التاسع عشر، الذى كان يجادل من أجل توسيع الامبراطورية لتطوير الضياع
غير المتطورة فى المناطق الاستوائية، من أجل المصلحة المشتركة للشعب البريطانى
وشعوب المستعمرات.

وكما يقول ادوارد هيث فى صحيفة «التايمز» مرة أخرى:

«إن وضع الفناء العالمى خطير فهناك مؤشرات إلى انخفاض الإنتاج بالنسبة للفره، وهناك أعداد ضخمة من سكان العالم الذين يعانون سوء التغذية. إن هذا الوضع يؤثر على الدول الصناعية من ناحيتين على الأقل. فمن الناحية الأولى، يؤدي هذا إلى رفع أسعار الفناء فى العالم، ومن ناحية ثانية يؤدي سوء التغذية المزمن حتماً إلى استخدام غير كفء للمصادر، وإلى انتاجية أقل باستمرار، ومن ثم إلى قدرة شرائية أقل إن تحسنا فى مستوى التغذية يمكن إذن أن يساهم مساهمة كبيرة فى دفع مسار النشاط الاقتصادى العالمى، مثل ما هو حتمية أخلاقية فى حد ذاته».

هكذا يقترح تقرير برانت، وبطريقة فيها بعض الغرابة، نوعاً من «الكينزية» الدولية فى وقت اكتشفت فيه حكومات العالم، علم قابلية «النموذج الكينزى» للعمل فى الأغراض الاقتصادية الداخلية: إنه يقترح على الدول الصناعية أن تحول الأموال (المعونات) إلى الدول النامية حتى تخلق «المضخة» فتزداد إمكاناتها للاستيراد من الدول الصناعية. فى نفس الوقت الذى يحارض فيه تقرير «برانت» معارضة شديدة فرض الحماية الجمركية التجارية، بما فيها حماية صادرات الدول النامية إلى الدول المتطورة. هكذا يقول «التقرير»:

«وننسى فى معظم الأحوال أن التجارة بين الشمال والجنوب طريق ذو اتجاهين. فإن لم يتم الجنوب بالتصدير إلى الشمال، فلن يكون فى إمكانه أن ينفذ ثمن صادرات الشمال إلى الجنوب. إن الميزان التجارى فى صالح الدول الصناعية بدرجة كبيرة. وهذا يرجع إلى أنها تبيع منتجاتها المصنعة إلى الدول النامية. إن اعتماد الدول الصناعية على أسواق الجنوب، اعتماد له وزنه، وهو يتزايد».

ويقول التقرير فى مكان آخر:

«إن احتياج الجنوب للشمال واضح للمعان. أهل هذا صحيح حقاً؟ -

المؤلفة) ولكن ماذا عن احتياج الشمال للجنوب؟ وبأي معنى يمكن أن يقال أن الجنوب هو قاطرة «النمو» بالنسبة إلى الشمال؟ من المعترف به الآن أنه في فترة ما بعد عام ١٩٧٤، عندما وضع مصدرو البترول رؤوس الأموال الفائضة بكميات كبيرة في البنوك التجارية، فإفترض الدولة النامية الأكبر تطوراً لعب دوراً كبيراً في إعادة دوران هذه الأموال، مؤكداً تحويلها إلى طلبات تصدير لأصحاب المصانع في الشمال. وبدون هذا كان الركود في تلك الفترة سيصبح أكثر سوءاً. وقد قررت إحدى الدراسات هنا التأثير بأنه مساوٍ في حجمه لإتعاش اقتصاد ألمانيا الغربية».

وسود قلق كثير حول توفير الخامات من البلدان النامية بأسعار رخيصة للغاية. وقد سببت زيادات سعر البترول ضجة، ولو أن تلك الزيادات حلت، ظلماً بالتأكد مستولية أزمات لها صلة أكبر بضعف النظام الرأسمالي عموماً. لكن الخامات الأخرى مهمة أيضاً للغرب. وتقرر «منظمة العمل الدولية» أن دول الغرب الصناعية قد حصلت من البلدان النامية على ٨٥٪ من احتياجاتها من البوكسيت، و ١٠٠٪ من الكروم، و ١٧٪ من النحاس، و ٣٠٪ من الحديد، و ٩٥٪ من القصدير وهكذا. هذا بالإضافة طبعاً إلى احتياجاتها من المحاصيل الاستوائية مثل الشاي والبن والموز. وتقرر «منظمة العمل الدولية» أن تلك النسبة ستزيد كثيراً بحلول عام ١٩٨٥. ويشير تقرير «برانت» إلى أن الدول الصناعية تنتج الآن من المعادن - بما في ذلك الوقود - مرتين ونصف مرة قدر ما تستجده الدول النامية، بالنسبة للنفد. ولكن الدول الصناعية تستهلك من تلك المعادن بالنسبة للنفد قدر ما تستهلكه الدول النامية ١٦ مرة، وهذا هو السبب في أن ٧٠٪ من الواردات العالمية والمعادن الأخرى، تأتي من البلدان النامية، وهذه النسبة في تزايد. وليس هذا الاعتماد كبيراً لحسب، بل يبدو وكأنه ليس هناك استثمارات جديدة كافية لاستخراج المواد الخام. ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار تلك الخامات، كذلك إلى عدم ثبات هذه الأسعار لدرجة لم تعد الاستثمارات

فيها تجلب أرباحاً، ويرجع ذلك أيضاً إلى التنظيم القديم الذي باعت الدول النامية طبقاً له حق استغلال مصادرها الطبيعية للشركات متعددة الجنسية لمستقبل غير محدود. لقد إنهار هذا التنظيم، وحكومات الدول النامية أقل استعداداً في وقتنا الحاضر لن تفعل الشيء نفسه، وهي تحاول أيضاً تأمين الامتيازات الحالية، أو إعادة تنظيم الاتفاقيات الحالية. ونشج عن هذا، أن الشركات المتعددة الجنسية لم تعد راغبة في المخاطرة بالاستثمار، ثم العرض للمحرمين من أرباحها الفائقة. ولا يعني هذا أن تلك الشركات تستحق أي عطف؛ ولقد شرح سلفادور ليندي ريمس شيلي الذي أغضب هذه النقطة في الأمم المتحدة عام ١٩٧٢. قال إن الشركات التي تستغل نحاس شيلي وعلى رأسها شركة آناكوندا وشركة كينكوت، قد ربحت أكثر من أربعة آلاف مليون دولار في الأعوام الـثلاثين والاربعين الأخيرة فقط، ولم تستثمر إلا أقل من ٣٠ مليون دولار. لكن الظروف المعقدة بالاستثمار تعطي للمستولين الماليين في الغرب أسساً للاعتراض بالمصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب، ولتنظيم التحويلات المالية الدولية. بحيث يمكن عمل الترتيبات الضرورية لتوفير الواردات من المواد الخام.

ولمشكلة واردات البترول بالذات تشعبات أكثر فعلى الغرب أن يتأكد بشكل ما أن دول «الاوليك» ستستمر في إنتاج وتصدير كميات من البترول تدر موارده مالية أكثر من الاحتياجات المالية الحالية لدول «الاوليك»، لا أن تحافظ على احتياطياتها للتأكد من دخل منتظم من البترول في المستقبل. فأكبر مستويات الاستهلاك العرقي استفزازاً لشعوب الحرب لا يمكن أن تقتصر دخلهم الحالي من البترول. بالإضافة إلى أنه ليس لديهم الرغبة في هم وضعهم المتميز باعادة توزيع الثروة أكثر من اللازم في الداخل. ولهذا فمن المستحسن إيجاد أشكال جاذبة من الاستثمارات الخارجية لهم. فليقد وضعت كثير من أموال البترول، التي أطلق عليها اسم البترولودولارات، في بنوك أمريكا الشمالية. وحيث أن تلك البنوك غير

قادرة على إقراض هذه الأموال على نطاق كافٍ في الدول المتقدمة نفسها بسبب الركود الاقتصادي، فقد وجدت مقترضين راغبين من البلدان النامية. لكن هذا بدوره قد خلق مشكلاته الخاصة.

فكثير من المقترضين تكبله الديون الثقيلة. فعلى كل من البرازيل والمكسيك على سبيل المثال -يون تبلغ خمسين مليوناً من الدولارات، وكل منها يدفع ما بين ستة إلى عشرة بلايين دولار سنوياً. وبالمثل هناك بلدان أخرى مثل كوريا الجنوبية وتركيا وبيرو تبلغ ديونها في حدود عشرة بلايين دولار. وتخلق خطورة توقف بعض حكومات البلدان النامية عن دفع ديونها في أجواء النظام المالي الدولي ويهدد بانهياره كعيب من أوراق اللعب. إن إعادة دوران الهش ودولارات إذن يجب أن ينظم بحيث يكون قانوناً، ويكون مرعاً، وهذا هو ما يحاول أن يخطط لأن تفعله كثير من مقترحات تقرير «برانت».

وبين نص تقرير «برانت» أن تلك المشكلات الأخيرة قد خصص لها أكبر جزء من «التقرير» وقدمت لها أكثر الاقتراحات تفصيلاً وتماسكاً. وهكذا فإن مقترحات «لجنة برانت» مخططة بشكل أولى للتأكد من يسر عمل النظام الاقتصادي العالمي الحالي ولا بأس أن تأتي الإصلاحات بالشكل الذي يوفر تخفيف حدة الفقر المدقع في البلدان الأقل نمواً لكن «التقرير»، مثله مثل معظم المنشورات التقليدية عن التنمية يتجاهل تفسير سبب وجود الفقر في المقام الأول. ولو أن التقرير حاول تقديم مثل هذا التفسير، لكان قد خرج باستنتاج حرج، ألا وهو أن الفقر قد سببه بالضبط ذلك النظام الاقتصادي الذي يفترض أن مقترحات «التقرير» تحسبه.



٢- الفقر المدقع...

والثراء الفاحش

ليس هناك نقص في المعلومات عن الأشكال القصوى للحرمان التي يعانيها معظم سكان هذا العالم، وأغلبهم - وليس كلهم - في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من ناحية الغنى أيضاً، هناك تفاوتات صارخة بين المناطق المختلفة من العالم، وأيضاً داخل البلد الواحد. ولقد أصبحت الفجوة الراسخة بين البلاد المتطورة والبلاد النامية، «كليشيه» مكرراً. وهناك مؤشرات متعددة، وإن كانت ليست موثقة جيداً كما يُظن، إلى أن وضع الفقراء فقراً مدقعاً، وبالذات في ريف البلدان النامية، أخذ في التدهور بشكل مطلق وبشكل نسبي. ويرجع ذلك أساساً إلى أن توزيع الثروة داخل الأنطار يتسم بتفاوتات تتزايد باطراد.

وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها، و«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» بجمع الإحصاءات حول هذه الشؤون ورغم أن تلك الإحصاءات تحتل الكثير من الخطأ وبعضها ذو طابع متخصص يندق على القارئ العادي فهمه إلا أنها توجه بعض الانتباه إلى مدى خطورة المشكلة.

فطبقاً لدراسة «البنك الدولي» لعام ١٩٨٠ بعنوان «تقرير التنمية العالمي»، كان متوسط الدخل السنوي للفرد في ١٨ دولة صناعية عام ١٩٥٠: ٣٨٤١ دولاراً، أما هذا المتوسط في ٣٨ دولة تأتي في آخر قائمة الدول الأقل دخلاً في العالم (أفقر الفقراء) في عام ١٩٥٠ فكان ١٦٤ دولاراً، أي بنسبة واحد إلى ثلاثة وعشرين.

وفي عام ١٩٨١، كان متوسط الدخل السنوي للفرد لمجموعة الدول الـ ١٨ الأولى ٩٦٨٤ دولاراً، أما المتوسط بالنسبة للفرد في دول المجموعة الثانية الـ ٣٨ فقد كان ٢٤٥ دولاراً في السنة. وهكذا قفزت النسبة إلى ٤٠:١ بالكاد وتشمل - ضمن ما تشمل - مجموعة البلاد الثماني عشر الصناعية الأولى: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان، وأوروبا الغربية ومن إحصاءات أخذت من صفحات أخرى من «تقرير البنك الدولي» كان من الممكن حساب أنه خلال ١٩٧٩ كان نصيب هذه البلدان الصناعية من الدخل العالمي ٦٣٪، بينما هي لا تمثل أكثر من ١٦٪ من سكان العالم. أما مجموعة الدول الـ ٣٨ فترغم أن عدد سكانها ٨٤٪ من سكان العالم فهي لا تحصل إلا على ٣٧٪ من دخله. ويجب أن نلاحظ أن هذه المجموعة تضم في داخلها دولاً يصل فيها دخل الفرد إلى «الحدا الأدنى» كذلك دولاً دخل الفرد فيها «متوسط»، في الوقت نفسه الذي تضم فيه الدول المصدرة للبترول، والدول التي يطلق عليها البنك الدولي اسم والدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً.

ويقدم تقرير «لجنة برانت» الموضوع بطريقة أخرى:

«يسكن «الشمال»، بما في ذلك أوروبا الشرقية، ربع سكان العالم، ويحصل على أربعة أخماس داخل العالم، أما الجنوب ويشمل الصين ففيه ثلاثة أرباع سكان العالم أي أربعة بلايين نسمة، ولكنه يعيش على خمس دخل العالم».

ومن الواضح أن تقدير الدخل بالنسبة للفرد مسألة صعبة، ولا يمكن أخذها كقياس دقيق؛ وإن كانت تشهر بالفعل إلى الفوارق الضخمة في مستويات المعيشة في مناطق مختلفة من العالم، وهي فوارق لا مهالفة فيها على الإطلاق. ولا يمكن اعتبار الأرقام خاطئة لمجرد أنه يبدو من المستحيل أن يعيش الناس في حدود مائة دولار سنوياً أو أقل. إن الحقيقة البسيطة هي أن معظم الناس في البلدان النامية ليس لديها ما يكفي لتأكله. أما الناس فيما يسمى بالبلدان

المتطورة فهي تأكل أكثر من اللازم عادة، ويعيش بعضهم في ظروف شديدة، على أن الأرقام تخفي الاختلافات داخل البلدان نفسها فاليفوت والتصور ليست مقصورة على سكان العالم «الأول». إن بعض الناس في الدول النامية فاحشر الشراء. فلقد كان رئيس نيكاراغوا السابق سرموزا واحداً من أغنى أغنياء العالم. ونتيجة لذلك يصبح الآخرون من البلد نفسه، أشد فقراً. ويتم توزيع الدخل في الدول النامية بشكل عام بمشاورات أشد حدة من نظيرتها في الدول الصناعية. ومع هذا، يوجد قدر كبير من الحرمان في الدول الصناعية رغم غناها الشامل. ويعطى «تقرير التنمية العالمي» لعام ١٩٨٠ بعض الأرقام المبدئية عن توزيع الدخل داخل الدول ففي البرازيل يحصل الخمس الأفقر من السكان على ٢٪ من إجمالي الدخل، أما الخمس الأغنى من السكان فيحصل على ٦٧٪ منه. وفي الملايو يحصل الخمس الأفقر على ٣٪ من إجمالي الدخل. والخمس الأغنى على ٥٧٪. أما بالنسبة للهند فيحصل الخمس الأفقر من السكان على ٧٪ من الإجمالي أما الخمس الأغنى فيحصل على ٤٩٪ منه. وبالمقارنة فإن الخمس الأفقر في بريطانيا يحصل على ٦٪ من إجمالي الدخل، أما الخمس الأغنى فيحصل على ٣٩٪ منه.

وهناك قياسات أخرى للاختلافات بين الدول، ونشير هنا ثانية إلى أن الأرقام ليست دقيقة تماماً، ولكنها تعطي بعض الإشارات عن الحقائق. فطبقاً لتقديرات «تقرير التنمية العالمي»: كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة في الدول الثماني عشر الصناعية الأكثر تقدماً ٩٩٪ (أي أن نسبة الأمية لا تزيد على ١٪) وذلك عام ١٩٧٥؛ بينما قدر هذا الرقم بـ ٢٨٪ في العام نفسه في الدول الثماني والثلاثين التي قتل أفقر الفقراء في العالم. وكان متوسط العمر في مجموعة الدول الأولى ٧٤ عاماً في سنة ١٩٧٨ بينما لم يزد على خمسين عاماً في دول المجموعة الثانية. وكانت نسبة الأطفال الذين وصلوا إلى سن التعليم الثانوي ويخطرون به بالفعل، في المجموعة الأولى ٨٧٪، بينما كانت هذه النسبة ٢٤٪

فى المجموعة الثانية. وكان متوسط ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية فى عام ١٩٧٧ من دول المجموعة الأولى هو ٢٣٧٧ سعرا أى ١٣١٪ من احتياجاته، بينما كان الرقم فى دول المجموعة الثانية ٢٠٥٢ سعراً أى ما يمثل ٩١٪ من احتياجاته. وفى المجموعة الأولى كان هناك طبيب لكل ٦٣٠ من السكان وذلك عام ١٩٧٧، بينما كان هناك طبيب واحد لكل ٩٩٠٠ من السكان فى عام ١٩٧٧ بالنسبة للمجموعة الثانية. ويجب أن ننته مرة ثانية إلى أن كل تلك التقديرات هى بمثابة متوسطات عامة تختفى فوارق مهمة داخل الدول ذاتها. ذلك أنه فى كل دولة على المستوى القومى تخطى المدن بالنصيب الأكبر من الأطباء والغذاء على سبيل المثال. ولقد كان نصيب الفرد من استهلاك الطاقة عام ١٩٧٨ من دول المجموعة الأولى ٧٠٦٠ كيلو جراماً من الفحم، أما نصيب الفرد فى المجموعة الثانية فكان ١٦١ كيلو جراماً. وفى عام ١٩٨٦، كان نصيب الفرد من المنتجات المصنعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٤٠ دولاراً وفى بريطانيا ١٦٤٠ دولاراً، وفى شيلي ٢٩٣ دولاراً، وفى الهند ٦٣ دولاراً، وفى جمهورية أفريقيا الوسطى ١١ دولاراً. أما من ناحية مستوى الاجور فى البلدان النامية، فهو لا يزيد على جزء من عشرين أو جزء من ثلاثين من نظيره فى البلدان الأغنى، وذلك عن نوع العمل نفسه. وينشر المستولون فى المؤسسات الدولية أيضاً تقديرات للمعد الكلى للهؤلاء «فى بداية السبعينيات، ذكرت «منظمة العمل الدولية» أن هناك ٧٠٠ مليون فى العالم من المعوزين. وفى أيامنا هذه يذكر «البنك الدولى» : «إذا نحينا جانبا الاقتصاديات المخططة مركزياً، فإن هناك ٨٠٠ مليون إنسان، أتى ما يقارب ٤٠٪ من سكان ما يسمى بالدول النامية يعيشون فى حالة «فقر مدقع» إن ظروف حياتهم «موشومة» تماماً بسوء التغذية والجهل والمرض لدرجة أنها أقل من أى محدود أو توصيف معقول للكرامة الانسانية» ففى بعض هذه البلاد يموت طفل من كل أربعة قبل أن يبلغ الخامسة من عمره، ويعيش ملايين البشر فى

أكواخ من الصفيح أو الطين أو صناديق الكرتون؛ ومواد أخرى ليس لها صفات الدوام والبقاء. وليس لديهم مياه جارية، ولا مراحيض، وحيث الكهرباء توفّر، والخدمات الطبية نادراً ما تكون قريبة، وكثيراً ما يجب لقاء الحصول عليها. ومن الممكن أن يكون التعليم الابتدائي متوفراً ومجانياً، لكن الأطفال في أحيان كثيرة مطلوبون للعمل من قبل ذويهم. وعموماً ليس هناك «نظام الضمان الاجتماعي» أو «إعانة البطالة» وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن هناك ٣٠٠ مليون إنسان ليس لديهم أي نوع من العمل. وفي أحيان كثيرة فإن التنظيم النقابي، والحقوق النقابية بالتالي، موجودة في أضعف الحدود، أو غير موجودة على الإطلاق.

والقهر الشديد الذي تقوم به السلطات الحاكمة هو القاعدة وليس الاستثناء.



٣- التفسيرات التقليدية

للفقر

تتضمن معظم المراجع عن التخلف سردها لحقائق الفقر والغنى عرضها في الفصل السابق. لكنها عادة ما تقدم بدون تفسير، أو بتفسيرات غير كافية وبداية فإن السؤال الذي يناقش عادة ليس هو السؤال عن سبب عدم المساواة في التوزيع الدولي للدخل. ومعظم الدراسات التي تحاول أن تبين سبب فقر الدول المختلفة تتجاهل صلة هذا الفقر بالثراء الفاحش في مناطق أخرى. وفضلاً عن ذلك فإن الصورة التي تقدم، عادة ما تكون صورة آنية أو غير تاريخية، كما لو أن بطون الأطفال الهنود المنتفخة من سوء التغذية مثلاً هي من حقائق الحياة الثابتة. وترفض محاولة تقديم تفسيرات تاريخية للمسألة، على أساس أنه ليس لها صلة بها. وكما يقول تقرير «لجنة برانت»: «إن التركيز على مسألة الذنب التاريخي لن يوفر حلاً للمشكلة الحاسمة للمسؤولية الشخصية».

وتقبل التفسيرات التقليدية المعطاة إلى الاعتماد على ما يمكن وصفه بلهاقة بالنظرة إلى أوروبا على أنها مركز العالم. وهذا في حد ذاته ناتج عن ظروف تاريخية وأساطير استعمارية على وجه الخصوص. بل إن الأوروبيين الذين بدأوا بانتطاعات جيدة، وانبهر بعضهم بما وجدوه من حضارات هي في أحيان كثيرة أكثر تقدماً من حضارتهم، أخذوا يتجهون تدريجياً نظريات التفوق العنصري. لقد شعروا ابتداءً من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص، بالحاجة إلى أن يبرروا

لأنفسهم سيطرتهم على الشعوب المستعمرة. وكان عليهم أن يوردوا نظام العبودية بالذات. كان الاوربيون يقولون إن سكان المستعمرات الاصليين جهلة، يلبدون آدميون بالكاد وقد اكتشف أحد «السادة» الإنجليز عام ١٨٧٠م أن سبب فقر الهنود هو وهن طبيعي بالمخ وكراهية عامة للعمل.

«وما أن حلّ القرن التاسع عشر» - كما يقول ف.ج. كيرنان في كتابه «سادة الجنس البشرى» - «حتى كان الرجل الأبيض قد خلق لنفسه حالة عالية من انقزور بالنفس». أصبح الرجل الأبيض على استعداد لتبرير أى شيء لنفسه، لنشر «المنية» بين السكان الأصليين. وكما يقول «كيرنان». «أحد مهرى الاقيون لم يكن يملك إلا الشعور بالصدمة عندما رأى الجثث المتكلسة الجافة بسبب المختبرات. هذا المهرب نفسه نزل إلى شاطئ جزيرة فودوموذا في إحدى المرات مع رجاله، واشترك في معركة، وأحرق قرية، ونهب سفينة واستولى على ذخائرها. كل ذلك لأنه لم يكن معروفا كم من الاقيون ما زالوا في حاجة إليه حتى يخضع السكان الأصليون لمدينتنا الأرقى. لقد يرد جون كوشس آدمز «حرب الاقيون» التي خاضتها بريطانيا لإجبار السلطات الصينية على السماح باستيراد الاقيون، وذلك في محاضرة عامة سنة ١٨٤٢، على النحو التالي:

«يعتمد الالتزام الأخلاقي بالشهاد التجارى بين الأمم، اعتماداً تاماً على المفهوم المسيحي بأن «نحب لبارك ما نحب لنفسك» ولأن الصين ليست أمة مسيحية، فهي لا تعترف بالالتزام في التجارة مع الآخرين. وقد حان الوقت لايقاق هذا الافتئات الضخم على الطبيعة الإنسانية». (أى رفض الصين شراء الاقيون).

كان الاعتقاد السائد أن الأمارة أكثر كسلاً من الآسيويين. على أن «كيرنان» نقل عن أحد كبار موظفي المستعمرات قوله «يعتقد السكان الأصليون أننا كلاب كسولة، غير أننا غاية في المهارة عندما توصلنا إلى كيفية جعل

الأسود يقوم بالعمل بدلاً منا. اعتقد الأوروبيون أنها نعمة ربانية للمعد الإفريقي أن يكون له مائة وعمل مستديم، وأراحوا أنفسهم بفكرة أن الزنوج ذوو إحساس بليد، وأن تعرضهم للأكم وإحساسهم به أقل من تعرض الأوروبيين له وإحساسهم به، وقنع الأوروبيون أنفسهم، أنهم رسل المدنية والنظام والمبادئ المسيحية إلى السكان الأصليين، هؤلاء الغارقين في الظلمات فكما قال جوزيف تشامبرلين عام ١٨٩٧:

«عندما نقوم بنشر المدينة فنحن إنما نؤتي بما نعتقد أنه مهمتنا الوطنية. إننا بذلك نمدح المجال لإظهار الصفات والسمات التي جعلت منا جنساً حاكماً عظيمًا.. وليس هناك شك أنه كانت هناك بعض الخسائر في أرواح السكان الأصليين. عندما تمت تلك الفتوحات في البداية، كذلك كانت هناك خسائر أكبر في الأرواح بين هؤلاء الذين بعثوا لنشر النظام في تلك البلدان، ولكن يجب أن نتذكر أن هذا هو ثمن الرسالة التي يجب علينا أن نحققها وكما قال سيسيل رودس أحد أكبر بناة الامبراطورية البريطانية:

«إنني أعتقد أننا الجنس الأول في العالم، وأنه كلما انتشرنا في العالم يسكانه، كان ذلك أفضل للجنس البشري. إنني أعتقد وهذا يتبع من إيماني بالله، أن ما يجب أن أفعله هو أن أصنع أكبر مساحة ممكنة في خريطة أفريقيا باللون الأحمر» (١).

وما زالت تلك الأفكار تحيا وتعمش في ضمائرنا حتى اليوم. فعلى سبيل المثال يؤكد البروفيسور هيو تريغور - روبر أستاذ الكرسي الملكي للتاريخ بجامعة أكسفورد «أن تاريخ القرون الخمس الماضية كان تاريخاً أوروبياً، وهو شيء له مغزى». وما زال الأوروبيون مقتنعين «بأنهم يعرفون أفضل من غيرهم». ووكالات «المساعدات» الأجنبية توافقة، إن لم يكن بمنهجية، لإعطاء نصائحها للبلدان الفقيرة: في كيفية «الالحاق بالفرز المتقدمة» والتغلب على «التخلف».

ولقد تطورت وصناعة تقديم الخبرة في مجال التنمية لتصبح وعاء خفياً يعترف منه الخبراء. وتقدم الشركات متعددة الجنسية نفسها كمورد للتكنولوجيا والكفاءة. فيقول هيرتس- كودنويل عام ١٩٦٨ في «التقرير السنوي لشركة الفواكه المتحدة»: «حتى لو كانت الحكومات المحلية قوية والمساعدات المقدمة لها وفيرة فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن التعقيدات الهائلة لعملية التنمية، تستلزم إمكانات وصفات تتمتع بها الشركات متعددة الجنسية بحكم طبيعتها ولكنها امكانات وصفات غريبة ولا تمت بصلة لطبيعة الحكومات المحلية. ويفاخر رئيس مجلس إدارة شركة الاغذية العامة (جنرال فودز):

وما الذي يمكن أن تقدمه شركة جنرال فودز لقرع شركة تابع لها في الخارج؟ حسناً فأولاً لدينا أكثر من ١٠٪ من الباحثين في مجال الغذاء في قطاع الصناعة الخاص في هذا البلد. لذلك فإننا نمتلك إمكانات في تكنولوجيا الغذاء نساوم بها. إن منتجاتنا من «دريم بيت» (الكريم شائبة) و«غلا» الكلاب المعروف باسم «جيمز برجر» لها قمة النجاحات التكنولوجية».

وهم يرجعون الفشل في التنمية، إلى عدم وجود المنظمين ورجال الأعمال.. وهكذا يؤكد «البروفيسور بيل برودين»: «إن التقدم التكنولوجي الكف- يشترط وجود منظمين مجدين؛ تكبيهم وتحفزهم سوق حرة. ويكتب والتر إيلكان» في كتابه «مدخل إلى اقتصاديات التنمية» المطروح بكثرة في المكتبات، تعتمد التنمية على أناس يمتلكون روح المبادرة. ولو أنه يعترف في مكان آخر في الكتاب بأنه كثيراً ما افترضه عن نكوص الفلاحين عن المبادرة يعكس في حقيقة الأمر اعتبارات اقتصادية رشيقة. وما زال الكتاب الذين يكتبون في مجال «الدول النامية» أو «الدول المتخلفة» يجادلون بحجة أن أهل تلك البلاد فقراء لأنهم يعيشون في مناخ حار، وذلك يجعلهم ضمنيّاً يعانون الكسل، ولهذا يفشقون إلى روح المبادرة.

ولكن التنمية أعقد من ذلك بكثير كان الجدال يقول إن الناس في «مجمع الرقابية الأصلي» يعانون العوز أو الجوع. وكانوا يعملون أقل. ولكن مهما كان تنوع الأنماط الثقافية في الماضي، فمن الواضح أنه في يومنا هذا، يعمل أناس كثيرون في الدول النامية لساعات أكثر بكثير. وفي ظروف أسوأ بكثير من الناس في الغرب.. ففي هونغ كونج على سبيل المثال تعمل الآلاف المولفة أكثر من مائة ساعة في الأسبوع، ويحصل الآف الأطفال أيضاً. أما الفلاحون الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الدول المتخلفة، فيعملون في الحقول من طلوع الفجر حتى غروب الشمس أنهم يعملون في اليوم ما بين ١٢ إلى ١٥ ساعة، ولسبعة أيام في الأسبوع. ويقول «بور لوج» أحد رواد «الثورة الخضراء» التي روجت لها «مؤسسة روكفلر» (انظر الفصل القادم بعنوان «الجوع»): «إن لدى لندرا كبراً من الاحترام للمزارع الصغير، فحينما نظرت إلى ما يفعله في أرضه، تجد أنه ينتج أقصى ما يمكنه من إنتاج في ظل الظروف التي يعمل فيها والمسألة هي أنه ليس لديه الكثير لعمل له». أما فيما يتعلق بالفرض القائل بعدم وجود من يمتلكون روح المبادرة، فالواقع هو أن الأشخاص العتيدين الذين يحسبون حساب كل شيء، والذين يهيمهم الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح بكل قسوة ممكنة، يمكن أن يوجدوا في أي مكان في العالم. ويمكن الاختلاف في مواد عملهم، والإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يعملون فيه.

و«تفسير» آخر من تلك التفسيرات للفقر المدقع للبلدان المتخلفة، هو عدم وجود رؤوس الأموال. إن هذا التعبير مثل تعبير «معيضة التوازن عند مستوى منخفض الذي تعلى» به الكتابات المتداولة في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيكي) وهو يعني في النهاية «إن تلك الدول فقيرة لأنها فقيرة». وكما قال أحد أساتذة جامعة أكسفورد ببساطة طالب دراسات عليا هندي: «لدينا رأس المال، ولديكم الرجال» واقترح ضم الاثنين معاً. ويعبر تقرير لجنة «برانت» عن هذا

بطريقة أكثر دقة «إن تغيرات هيكلية أساسية يجب أن تتم في الأسواق، حيث توفر الدول النامية السلع والمصنوعات والصناعة، وتكون فيها تلك الدول أيضاً زبائن لرأس المال والتقنية» لكن هذا القول يتجاهل السؤال الجوهرى عن ماهية رأس المال، وكما أن يعجز عن الإجابة عن السؤال التالى: لماذا تمتلك الدول المتطورة رأس المال؟ هذا إن كانت تمتلكه بالفعل حيث أنها قد لا تملكه إلا بالمعنى الضيق للاستحواذ والسيطرة وتقرر «لجنة برانت» واضح تمام الوضوح في هذا الشأن عندما يذكر «إن الشركات الأجنبية لا تحتاج دائماً إلى إحضار رؤوس أموال معها، إذ يمكنها الاقتراض من الأسواق المحلية» إن هذا قول مخفف عن وضع يقدر فيه أن المستثمر الأجنبى يحصل في أحوال عديدة على ٨٠٪ من رأس مال مشروعاته من الدول النامية ذاتها كما أنه يصدر في الوقت نفسه أرباحه إلى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب التفاوتات الشديدة في توزيع الدخل في الدول النامية فإن كثيراً من رأس المال الذى كان من الممكن توفيره للاستثمار. يهد في أنماط استهلاك شديدة التهور وفي المضاربة على الأراضي والعقارات، وفتح حسابات في البنوك السويسرية.

وقد شرح «بول باران» هذه الظواهر بالتفصيل في كتابه «الاقتصاد السياسى للنمو». فهو يقول إن هذا الوضع أخذ شكلاً فاضحاً في «الامبراطورية الاستعمارية البريطانية عندما أجهزت المستعمرات فيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦١، على أن تراكم يلمون من الجنيهات الاسترلينية، مما يعتبر تصديراً مباشراً لرأس المال لمساندة مستوى المعيشة في بريطانيا، ودعم الجنيه الاسترلى، وحتى تستطيع بريطانيا أن تسد ديونها العسكرية (فيما بعد الحرب العالمية الثانية - المترجم) إن هذا مجرّد مقال واحد معاصر، عن ظاهرة منتشرة، يجيب على الأكل أن تلقى بطل من الشك على «النظرية» التى تقدم عن «التخلف» والى تفسره بأنه ناتج عن عدم توفر رأس مال.

ثم هناك «نظرية السكان» والتي تقول إن شعوب البلاد النامية فقيرة، لأنهما تتزايد بأعداد أكثر من اللازم؛ ويقال أن هذا بدوره نتيجة للتقنية الطبية الحديثة التي أدخلها الأوروبيون. والحقيقة أن تلك التقنيات الأوروبية نتج عنها فوائد لا يمكن إنكارها، لكنها فوائد تمت في الأزمنة الحديثة نسبياً. لقد أدى الانتعاش الأوروبي الأول، وبالفات في الأمريكتين إلى إهانة تجمعات سكانية محلية بأكملها، ويرجع ذلك جزئياً إلى إتهالك المزارع والناجم، وجزئياً إلى دخول الأمراض الأوروبية (التي لم تكن معروفة في تلك المناطق - المترجم)، كما يرجع الباقي إلى الملامح الجسدية الصريحة الفاضحة. وفي زمن قريب في القرن التاسع عشر، قام البريطانيون بإهانة شعب تسمانيا، وفي عصر تجارة العبيد الأوروبية، انخفض عدد سكان أفريقيا إلى درجة كبيرة، حتى لدرجة أن بعض الكتاب يرجعون الفجاء النسبي للتنمية في أفريقيا خلال تلك الفترة إلى انخفاض عدد سكانها، وبشكل خاص إلى نقص عدد القادرين والقادرات على العمل. ومنذ ذلك الحين، يزداد عدد سكان العالم بشكل ودراسه حيث يبلغ عددهم الآن (أوائل الثمانينات) حوالي ٤.٣ بليون نسمة، ومن المحتمل أن يزداد هذا العدد خلال العقدين التاليين (أي على مشارف القرن الواحد والعشرين - المترجم) بما يقرب من بليونين آخرين. وهذه الزيادة في حد ذاتها، أكبر من عدد سكان الكرة الأرضية في بداية القرن العشرين.

والتحذيرات الحالية من زيادة السكان تنبع بوضوح من فكر «مالتوس». لما أسهل إرجاع الفقر إلى أسباب طبيعية غير قابلة للتغلب، ثم القول بأنه لا يمكن عمل شيء لتغيير الوضع. إن «مالتوس» شخصياً قد أراح رجال الصناعة البريطانيين، الذين كانوا يدفعون أجوراً للعمال تدفع بهم إلى حافة الجوع في بداية القرن التاسع عشر، وذلك عندما قال إن معدل زيادة السكان يتم هندسياً، بينما يزداد الإنتاج بحدك حسابي، طبقاً لطبيعة الأشياء. وهكذا فإن عاني العمال الجوع، بتلك غلظتهم، لأنهم يتكاثرون أسرع من اللازم. والحل هو قلة الإنجاب أو حتى

الامتناع عنه (١١). لقد ثبت خطأ «مألفوس» في بريطانيا لكن «المالتسين
الجلد» ما زالوا يوالون دعاةهم، فيما يختص بالدول النامية.

وبرود كتاب لهم شعبية كبيرة مثل «و. فوجت» هذه الأقوال في كتاباتهم.
قهر يقول في «الطريق إلى البقاء» بأنه «إذا لم ينقذ التناكح غير المتحكم فيه،
والذى تقوم به الملايين فإن علينا أن نستسلم في صراعنا من أجل البقاء» والمقابل
يجب أن نتخلص من نوعية التفكير التى تقود إلى استخلاص وقبول وثائق من
نوعية «البيان الشهوى» ذلك أن هذا يخدع الانسان للمبحث عن سياسة
واقنصادية، بينما تتحكم في بينتنا كلية القوانين الطبيعية، بمثل ما تتحكم في
كرة تلعب من أيدينا.

ولتتصور ما كتبه «فوجت» أيضاً عام ١٩٤٨:

«هناك أمل ضئيل في أن يتفادى العالم حول المجاعات الواسعة النطاق في
الصين خلال السنوات القليلة القادمة. ولكن تلك المجاعات يمكن - من وجهة النظر
العالمية - ألا تكون مرغوبة فحسب، بل لابد منها.. إن مجتمعا سكانيا صينياً
يتزايد بطريقة هندسية لا يمكن إلا أن يكون مصيبة عالمية»

«كاتب آخر هو «و.س. كوك» يتنبأ في كتابه «المحصنة البشرية: ورطة
العصر»، بأنه بالإضافة إلى المشكلات الأخرى للتزايد السكانى، فلسوف يكون
هناك انخفاض ثابت في نسبة سكان العالم الذين يساهمون في الابتكار والأنماط
الشفافية - الحضارية التى خرجت من الغرب منذ عام ١٦٠٠م. ويضيف أيضاً
قولاً: «سينتج عن المحصورة سيئة التوزيع، تهرية تراثنا البيولوجى والحضارى».

ويؤكد «هاران» - الذى أخذت عنه المقتطفات السابقة، في كتابه «الاقتصاد
النسبى للتنمية»، أن تلك المقتطفات ليست نتاج عقليات مجنونة خارج مجالات
صنع السياسات. لقد كان لبرامج «تجديد النسل» و«تنظيم الأسرة» صلة ولو
جزئية بوجهات نظر من هذا النوع. ولما فإن كثيرين في الدول النامية لديهم الحق

كل الحق في أن يشكروا في مصداقيتها.

وهناك مسألة جانبية شريفة تنفر من هذه القضية، قوسائل «منع الحمل» المعروفة على نطاق واسع في الدول الصناعية المتقدمة أنها غير مأمونة، تفرض على سكان الدول النامية. وهناك دليل لا بأس به على أن هيئة المعونة الأمريكية التي يطلق عليها «وكالة التنمية الدولية» وشركات الأدوية الأمريكية، تطبق معياراً مزدوجاً مقصوداً لبيع وسائل منع الحمل. فلقد قامت «وكالة التنمية الدولية الأمريكية» بشراء لوانب غير مأمونة، وحبوب لمنع الحمل تحتوي على تركيز كبير من الاستروجين، ومزخراً حبوب الذهب بروثيرا - التي أعلن عن عدم صلاحيتها جميعاً للاستعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قامت «الوكالة» بشراؤها من الشركات الأمريكية المنتجة لها: بلمن رخيص، وطبعاً لا يمكن توزيعها في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وزعت على نطاق واسع في عدد من البلدان النامية وقد اقترح أحد موظفي برامج «تحديد النسل» التي توليها تلك «الوكالة» الأمريكية إزاء هذا الوضع، وهو يشهر بحساسية من تهمة «التمييز العنصري»، أن يسمح باستعمال دوا «ديبر بروثيرا» في الولايات المتحدة الأمريكية بالطريقة التالية:

وهناك مجموعات صغيرة من الناس داخل الولايات المتحدة، لديها مشكلات مثل مشكلات سكان العالم الثالث. وأحب أن اقترح: أنه مثل تلك الجماعات يمكن ألا يكون عددها كبيراً حقاً، لكن هناك كسا تعلمون عدة ملايين على سبيل المثال من المهاجرين المكسيكيين، الذين يأتون معهم بنفس المشكلات الصحية، ونفس القيم / السلوكيات ومن ثم يحتاجون إلى «تنظيم النسل»، تماماً كما كانوا يحتاجونها في المكسيك. وإنني اعتقد أنه لو وجهت «إدارة الأدوية الفيدرالية» اهتمامها إلى احتياجات مثل هذه المجموعات الجانبية في الولايات المتحدة، فإننا لن نواجه بوضع نتهم فيه بأننا نستخدم معياراً مزدوجاً للخدمات الطبية، والتحكم

فى توزيع الادوية حول العالم».

واستختم الذهب - بروفيرا مع نساء - من مجمرعات ذات دخول منخفضة فى مدينة جلاسجو، وكذلك على نساء - من أقليات عرقية. ويقول مرجع طبى نشر فى لندن: «بالنسبة لشخص عادى (متوسط) من أى بلد غربى فإن تحضيرات الخروج يحتاجين لها استخدام محدد (وذلك بسبب المخاطر الطبية المتعلقة باستخدامها)، أما بالنسبة لمرضى آخرين مختلفين يعانون الامراض النفسية، وكذلك بالنسبة لمرضى المخدرات، وكذلك لسكان الدول المتخلفة، يمكن أن يكون هذا الدواء مناسباً».



وليس من الواضح فى الحقيقة، كيف أن الزيادة السريعة فى السكان، تضيف إلى مصاعب توفير مستويات معقولة من المعيشة. وفى المراحل الاولى للثورة الصناعية فى أوروبا، كان السكان يتزايدون بسرعة كبيرة. وهناك بلدان متقدمة عالية التصنيع، ذات كثافة سكانية أكبر بكثير من معظم البلدان التى بها فقر مدقع. وتظهر حسابات عديدة أن كميات الغذاء المتوافرة فى العالم أكثر من كافية على العموم من الناحيتين الحقيقية والكامنة - لتغذية عدد من السكان، أكبر بكثير من الذين يعيشون حالياً على سطح كرتنا الأرضية، غير أنه من الواضح، كما تقول «سوزان جورج» فى كتابها: «كيف يموت النصف الآخر»، إنه ليس من المرغوب فيه، من الناحية البيئية إبادة آخر غابة طبيعية لتوفير المراعى والغذاء لعشرات الجيالات من الناس».

وتسبب الزيادة السريعة فى السكان، مشكلات ذات طبيعة خاصة، فى وقت ذى طبيعة خاصة، فالسواقع هو أنه فى بلدان كثيرة تعاني من أكبر مشكلات سوء التغذية كانت كمية الغذاء الكلية المطلوبة. تزداد بشكل أسرع من زيادة السكان وهذا هو الوضع تقريباً فى جنوب وشرقى آسيا، بما فيها الهند. وأكثر من هذا، فكما تظهر دراسة كتبها «كيت جريفين» و«أجيت

كومار غوه»، لأنه كلما تيسرت الزيادة السكانية، ازداد الانتاج الزراعى. ويعتبر هذان المؤلفان أن أكثر التفسيرات احتمالاً لإطراد الفقر فى الريف، لا تكمن فى الزيادة السكانية، بل بالأحرى وبخروج أكبر فى هدم العائلة فى توزيع الدخل الآخذ فى التزايد.

لقد قررت حكومات كثيرة أن عليها أن تقوم بمحاولات لتعجيم زيادة عدد السكان فى بلادها. ويمكن أن يقال أن تلك المحاولات كانت أعظم ما تكون تنظيمياً ناجحاً فى الصين، حيث لم تحدث المجاعات التى تنبأ بها البعض على أى حال. ويعطى تقرير «لجنة برانت» مثلاً على النجاحات التى تحققت فى «ولاية كيرالا» الهندية فى هذا المجال، دون أن يذكر أن أحزاباً شيوعية تولت الحكم فيها لسنوات طويلة. ويرجع التقرير لمجابهة الولاية الهندية فى ذلك، إلى مشاركة الشعب فى أعمال الحكومة، وإلى انتشار البرامج الصحية والتنظيمية على نطاق واسع، وأن كميات مناسبة من الغناء قد وفرت للفقراء. وهناك بلدان نامية، مثل سرى لانكا، لديها برامج مؤثرة لتعديد النسل.

وتاريخياً كانت معدلات المواليد تميل إلى الانخفاض كلما ارتفعت مستويات المعيشة، كما حدث فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن لا نقصد القول بطبيعة الحال أن الزيادة السكانية لا تحدث مشكلات، وأنه يجب بالضرورة أن تتركها لتتكفل بنفسها؛ ولكننا نشير ببساطة إلى محترفى تقديم الاعتبارات عن النظام العالمى الحالى والمناقضين منه، ونقول لهم «أن النكاح غير المتحكم فيه ليس هو المشكلة».

ونضيف هنا، إنه إذا كنا نعتبر السكان وتزايدهم مشكلة، فإن سكان البلدان الصناعية المتقدمة هم الذين قد يكونوا فى الحقيقة فى حاجة إلى ضبط سلوكهم، حيث أنهم طبقاً لبعض التقارير، يستهلكون هم وحيواناتهم أكثر من نصف إنتاج العالم من الحبوب. إن تغذية الحيوانات بالحبوب طريقة سبيلة فى إنتاج البروتين

للاستهلاك البشرى.

إن مقتطفاً من «روتيه ديون» يمكن أن يكون هو القول الفصل فى مشكلة الزيادة السكانية:

«الرجل الأبيض الغنى الذى يستهلك أكثر مما يلزم من اللحم، والذى يفتقر إلى الكرم تجاه الفقراء، إنما يتصرف مثله مثل أكل لحم بشر حقيقى، وإن كان بطريقة غير مباشرة، وذلك باستهلاكه اللحم الذى تبتدئ الحبوب التى كان من الممكن أن تنقذ الفقراء فى العالم. نفى العام الماضى أكلنا أطفال «الساحل» والبرابرة وبنجلاديش. ونحن مستعرون فى التهامهم هذا العام يشهية لا تنتهى».

لكن هذا جزء من موضوع أشمل يتعلق بالسؤال عما إذا كان بدلاً من أن نقول «إن الفقراء يجب أن يلاموا على فقرهم»، فإن من الأصح أن نقول «إن المشكلة تعود إلى الأغنياء». أولئك الذين يصادرون ثمار عمل الفقراء..

«فى يوم من الأيام كان هناك متطف متاخن اسمه «توم». كان يعيش فى بلدة كهجرة فى شمال إنجلترا، حيث توجد مناخن كثيرة يقوم بتنظيفها، كان يحصل على كثير من النقود مقابل عمله، ثم يقوم سيده بإنفاقها».

(اتشارلس كينجلى - «أطفال الماء»).



٤- الماضي ليس منقطع

الصلة بالحاضر...

من الصعب فهم الوضع الحالي للبلاد النامية قاماً، دون الرجوع إلى ماضيها. ذلك أن تراكم الثروة في أوروبا وأمريكا الشمالية، والتقدم الصناعي والتكنولوجي لهذه البلاد - الأخيرة - هي ظواهر حديثة نسبياً فلقد تزامن القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية. وقد حدث التقدم الضخم في الثروة والقدرة الانتاجية لأول مرة ففي بريطانيا ودول أوربية أخرى، ثم في أمريكا الشمالية، وبعد ذلك في اليابان، ومع ذلك فقد تميز وضع الشعب العامل في أوروبا، خلال معظم عقود القرن التاسع عشر، بالسوء، كما هو الوضع في أي مكان في العالم. كان الأطفال في سن السابعة أو الثامنة ينتزعون من المدن ولحققون بالمصانع والمعامل، حيث يعملون ما بين اثنتي عشرة إلى خمس عشرة ساعة يومياً، وهم وقور.

قدم طفل في الحادية عشرة من عمره الشهادة التالية في كتاب «ليبر هورمان» ما يملكه الإنسان على الأرض: «كانوا دائماً يضربوننا إذا ما ضبطونا نتعس. ولقد ظهرت مستعربات معيشة الطبقات العاملة الفظيمة هذه في أوروبا في البداية، في رواية «محب البشر» و«المراديل الممزقة»، لروبرت جرسيل. وحتى يومنا هذا، ما زالت هناك جيوب وأماكن داخل البلدان الصناعية المتطورة، يسودها فقر مدقع. وتشمل تلك البلاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم التخلص بشدة بجهد، المبادرة الحرة. ففي عام ١٩٧٢، قرر مكتب الإحصاء

الأمريكي. أنه يوجد على الأقل ما بين عشرة ملايين إلى اثني عشر مليون أمريكي جوعى أو مرضى لأنهم يتغذون أقل من اللازم». لكن خلال القرنين السابقين، تحققت مكاسب عظيمة في قوة الطبقة العاملة وتنظيمها، في أوروبا والولايات المتحدة، في وجه مقاومة قوية من جانب الدولة ورجال الأعمال. ولكن لا يمكن إنكار أن وضع العمال أفضل بما لا يقبل المقارنة، عما كان عليه وضعهم في القرن التاسع عشر، وعما عليه وضع عمال وفلاحين في أماكن أخرى من العالم.

ويمكن أن يقال أن التفجر النسبي في وضع الطبقات العاملة في أوروبا، قد بدأ منذ خمسة قرون، عندما بدأ المغامرون والتجار الأوروبيون توصفهم فيما وراء البحار. لقد نشأت امبراطوريات وحضارات، ثم زالت. وإذا كانت الامبراطورية الأوروبية قد استمرت طويلاً، فهي آخر هذه الحضارات. والحقيقة أن لما يطلق عليه البعض اسم «المدنية» لم يحدث إلا في وقت متأخر نسبياً في شمال غرب أوروبا، وفي وقت متأخر عن ذلك فيما هو الآن الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل ذلك الوقت، فإن المراكز الرئيسية للسلطة والثروة، وتطور الحياة الفاخرة والمدن والأثمار، وتقسيم العمل، والعلم والتنمية، وأي شيء يمكن اعتباره صادراً عن المدنية، كل ذلك كان يوجد في أماكن أخرى. ولا يعني هذا أنه كان هناك نوع من «عصر ذهبي» قبل أن يأتي الأوروبيون بتأثيرهم. فلقد كانت الامبراطورية القديمة قهرية وصنعية على نظام الطبقات. وكانت ممارساتها بدون شك بنفس وحشية ما عانت شعربها في ظل الأوروبيين. كان «العرب» يمارسون نظام المهيد على نطاق واسع، وكان «الازونيك» يمارسون التضحية بالبشر». وكان الأوروبيون يحرمون الساحرات. وهكذا فإنه من الواضح أن المقارنة في «درجة القهر والحرمان» التي كان يعانيها الناس آنذاك والآن هي مقارنة غاية في الصعوبة. لكن الواضح تماماً هو أن الأوروبيين لم يكونوا يعرفون في ذلك الوقت ما يسمى بـ «مدنية أرقى»، أو

حتى «تقنية أرقى»، على المستوى العالمى. إن تلك الأشياء تطورت فى وقت لاحق، بأساليب يجب تفسيرها.

ظهرت أولى الامبراطوريات فى الصين والهند وما يسمى الآن بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ثم ظهرت فى وقت لاحق فى اليونان وروما. وبدأت شمال أوروبا تخرج من تخلفها فى العصور الوسطى. كان اتصالها بمدن الشرق الأكثر تقدماً فى البداية عن طريق المدن التجارية الإيطالية التى كانت تتاجر من خلال وساطة التجار المسلمين. وفى القرن الثالث عشر، وصل «ماركو بولو» إلى الصين، وأذهله ثراء المدينة التى وجدها هناك. وعاد وهو يحمل معه روايات مضيئة هى التى أوجت بالهفتات التالية بحثاً عن ثروة الشرق.

وفى القرنين الحادى عشر والثانى عشر، جاء «الصلبيين» والمفترض أنه كانت لمحركهم الرغبة فى إرجاع «الأراضى المقدسة» إلى «العالم المسيحى»، لكن الذى حدث أنهم أثاروا بالفعل شهية الأوروبيين للمضائق الشرقية الفاخرة. لكن الأوروبيون فى ذلك الوقت لم يكن لديهم إلا القليل ليقدموه مقابل تلك البضائع. عدا الفضة، وكانت قليلة.

يقول الكاتبان «وايتنسكى» و«وانيتسكى» فى كتابهما «التجارة العالمية والحكومات»: إنه عند بدايات فترة التوسع الأوروبى.

«كانت أوروبا متخلفة عن آسيا فى المهارة الصناعية، فمقابل الحرير والقطن والسكر والتوابل، كانت أوروبا لا تستطيع إلا تصدير الأسلحة الصغيرة التى لم تكن أفضل بكثير ملموس من تلك المصنوعة فى الشرق. كان رقى التجارة والمصنوعات اليدوية والإدارة فى الصين، مقارنة بالمدن الإيطالية، هو موضوع الروايات الشيقة التى كان يرددها «ماركو بولو»... كانت قصته فى نهاية القرن الثالث عشر، ولكن ليس هناك أى إشارة إلى أن أوروبا آخذة باللاحاق بالصين خلال القرن والنصف قرن التاليين».

وفي وقت متأخر عن ذلك، يكتب امبراطور الصين إلى الملك جورج الثالث،
عام ١٧٩٣ ميلادية:

«كما يمكن لسفيركم أن يرى بنفسه، فإننا نمتلك كل شيء، ولا نعطي أي
قيمة لما هو غريب أو غير مبدع وحاذق، وليس لدينا أي احتياج أو استخدام
لمنتجات بلدك».

وكان الوضع مماثلاً لذلك بالنسبة للهند. فكما يقول الكاثيان «وايتسكي»:
«بعد أن نزل «فاسكو دي جاما» إلى البرغى كلكتا عام ١٤٩٨م، على
شاطئ «ماليبار» في الهند، رجع بغطاب ودي من راجا «ماليبار» إلى ملك
البرتغال: «في مملكتي وفرة، وما أبحث عنه لديكم، هو الذهب والفضة والمرجان
والصبغة الحمراء».

كانت هناك مدنيات على مستوى عالٍ من التنظيم وعلى درجة كبيرة من
الثراء في كل العالم: في مصر وقارس وبنين والمغرب وأثيوبيا وجاغا وأنجكور. في
بيرو والمكسيك كانت هناك مبان حجرية ضخمة للاحتفالات، ما زال بعضها قائماً
حتى الآن وفي مدينة «إتسكا» في بيرو، كانت هناك أشكال من «الصمان
الاجتماعي» تحاكي بطريقة ما نظم دولة الرهاية. العصرية. وفي افريقيا كانت
هناك تطورات مماثلة لتلك في آسيا؛ ويعطي المؤرخ والتر رودني من «جويانا»
أمثلة كثيرة لذلك في كتابه «كيف أرجعت أوروبا التطور الاقريقي إلى الخلف؟».
والتر رودني المؤرخ أغتيل في جويانا مؤرخاً بسبب نشاطاته السياسية. وهو هنا
ينقل عن زوار هولنديين قاموا بزيارة بنين في القرن الخامس عشر:

«تبدو المدينة كبيرة جداً. وأنت تدخلها من طريق واسع ليس «مبلطاً»،
ولكنه أعرض سبع أو ثمانى مرات من شارع دارموس الرئيسي بامستردام...
وقصر الملك عبارة عن مجموعة من المباني تشغل مساحة مثل مساحة مدينة
هارلم... وهناك حجرات كثيرة لوزراء الأمير، وكلها زدهات ممتازة، كثير منها كبير

مثل روغات بومضة مستردام. وهؤلاء الناس لا يقلون نشاطاً بأي حال عن الهولنديين، إنهم يقفلون منازلهم ويكسونها بطريقة تجعلها تلمح وتضيء مثل المرايا».

وفي مناطق أخرى كانت هناك أشكال أقل تطوراً من تنظيم الدولة. لكن وجود أشكال معقدة إلى هذا الحد أو ذاك من أشكال الدولة في مناطق عديدة من العالم قبل فترة التوسع الأوروبي، يعنى أنه كان هناك - بالضرورة - تقسيم للعمل، وتخصص في إنتاج منتجات وبضائع بذاتها، وتطوير لتقنيات جديدة للإنتاج. فمن الواضح أن المهارة في الهند كانت أكثر تطوراً عنها في أوروبا في مجال صناعة النسيج الذي كانت نوعياته أرقى بكثير من تلك المنتجة في أماكن أخرى. وكان الهنود قد حققوا تقدماً أيضاً في مجالات أخرى، مثل صناعة الحديد والصلب. وفي أفريقيا، كانت هناك تقنيات عالية للتطور للشغل بالهرونز، بما في ذلك أشغال الهرونز المعيرة للإعجاب المسمى من «إيف وينين» في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكانت هناك أشكال راقية «للتبادل مبنية على الذهب المستخرج من المناجم الأفريقية، وكانت هناك شبكات تجارية متطورة، مثل تلك التي بين شمال أفريقيا وغربها عبر الصحراء. والجلد الأحمر الراقى الذي عرفه الأوروبيون باسم «الجلد القرمي»، وكان يقوم بدباغته وصناعته خبراء من قبائل «الهاوسا» و«الماندينجا» كانوا يعيشون فيما هو الآن شمالي نيجيريا ومالي. كانت هناك أيضاً أقمشة محلية ممتازة، مصنوعة من لحاء الشجر، وألياف النخيل، ناهية المصنوع كالقطنية، وكانت الأقمشة القطنية تصنع على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه كانت هناك تخصصات تقنية في مراحل إنتاج تلك الأقمشة. وكان الشمال الأفريقي عموماً أكثر تطوراً من باقي القارة، كان مسئولاً بالذات عن بعض الاكتشافات العلمية التي بنى عليها التقدم الأوروبي في مراحل تالية. كان هناك كذلك تبادل تجاري بين «الانكا» و«الازونيك» قبل وصول الأسبان إلى هناك. وكان

هذا التبادل التجارى فى معظمه فى المعادن والبضائع الترفية.

ومن الصعب تحديد ما إذا كانت فترة الشعوب على توفير الغناء أكبر قبل فترة التوسع الاوربي، عما هى عليه الآن. لكن يبدو أن المجتمعات المبكرة للغاية، من الصيادين وجامعى الثمار إلى الشعوب التى عرفت الزراعة المبنية على حرق النباتات الطبية، ونمش الأرض، لم يكن بها إلا القليل من المروج. لكن كانت هناك مجامعات قبل وصول الاوربيين. ولقد تسبب تخزين الغناء والجمش فى كثير من المجامعات منذ أقدم العصور. كان «الرومان» يستخدمون الشمال الافرى كمصدر للحبوب وتوفيرها من هناك لأهل روما. لكن تنظيم الأراضي المقهورة إلى مناطق منتجة لاحتياجات الآخرين، حدث على نطاق واسع وأكثر تنظيماً بكثير - كما نرى - أثناء القرون الأربعة الأخيرة. ومن الواضح أن الكفاية فى إنتاج الغناء، وأيضاً خصوبة التربة قد تم الاجهاز عليهما، وأصبح الناس يعتمدون، بدرجة لم تحدث من قبل، على شراء الغناء، الذى لم يفتروا على دفع ثمنه فى حالات عديدة.

إذاً فمن الممكن أن يكون «سوء التغذية» الواسع الانتشار والمزمّن، الموجود بالشكل الحالى فى يومنا هذا فى أماكن كثيرة من العالم، من الممكن أن يكون «سوء التغذية» هنا، ظاهرة جديدة نسبياً. ويعطى «جوزو دى كاسترو» فى كتابه «جغرافيا الجوع» أمثلة عديدة، تشير إلى أن مستوى التغذية قد تشهر فى أماكن عديدة فى العالم: و«البرودون» بأن:

«خلق الاستعمار طرناً لم تؤد إلى المجامعات التى تحدث بين فترة وأخرى فحسب، ولكن إلى تفنيد أقل مزمنة وسوء تغذية، وحطمت «أجسام» الافرقيين. وإذا ما بدت لنا هذه المقولة مبالغاً فيها بشدة، فإننا يرجع ذلك إلى أن الدعامة البروجوازية قد مسحت أمخاخ الناس، بما فى ذلك الافرقيين، بحيث جعلتهم يعتقدون أن الجوع وسوء التغذية قد «كتبتهما الطبيعة» على الأفاقة منذ الأزل.

وظل الطفل الأمريكى البارز الصلوح، ذو الرأس المتضخمة، والمعدة المنتفخة والعينين الجاحظتين واليدين والساقين التى تبدو كأغصان الشجر الرقيقة ظلت، صرورة هذا الطفل هى الشكل المفضل للصلقات لجمعية أوكسفام الخيرية الكبيرة.. على أن «أوكسفام» لم تضايق أبداً ضمير الأوروبيين، بإجبارهم بأن الرأسمالية والاستعمار هما اللذان خلقا الجوع والمعاناة والبؤس للطفل فى المقام الأول». وكون أن «أوكسفام» غيرت من سياستها، منذ كتبه «والتر رودنى» كتابه، فهذا لا يغير بالطبع من صحة قضيته.

على أن الشيء الذى ربما احتجنا إلى قوله، حيث قبلت فيه افتراضات واسعة الانتشار، هى مقولة أن الأوروبيين كانوا يساعدون شعوب البلدان المتخلفة للتخلص من تخلفهم، وهو أن الزراعة فى مناطق كثيرة من العالم، كانت عالية التطور قبل فترة التوسع الأوربي، حتى أنها كانت فى بعض المناطق أكثر تطوراً مما هى عليه الآن فى آسيا: فى الهند والصين وسرى لانكا وكمبودشيا، وبلاذ أخرى، أقامت الدولة نظم رى راقية وكنا أشغال مائية، كثير منها لم يستخدم فى أزمنة تالية.

كتب أ.ج. فولكر، وهو عالم زراعى بريطانى ندب للعمل بالهند فى تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩٠) يقول:

«لا يجد الانسان فى أى مكان آخر أمثلة أفضل من تلك التى شاهدتها فى الحفاظ على الأرض نظيفة تماماً من الحشائش، أو فى المهارة فى تصميم آلات رفع المياه، وفى معرفة أنواع التربة وقدراتها، وأيضاً فى التوقيت المضبوط لمواعيد البذر والحصاد، إن الانسان لا يجد كل هذا، كما يجده فى الزراعة الهندية، ومن المثير للعجب ما يعرفونه عن دورات المحاصيل وزراعتها وإراحة الأرض والتربة. وأنا على الأكل لم أو صورة أكمل من الاستزراع هنا».

ولم تكن الزراعة فى أفريقيا، متقدمة كما هى فى آسيا وأوروبا. ويرجع ذلك

يشكل جزئى إلى «التمط التنظيمى الجماعى» فى عمل الأرض الذى وفر ليكل فرد القدر الكافى من الأرض، كما يرجع ذلك جزئياً أيضاً إلى الرفرة العامة فى الأرض ومع ذلك فإن طرقاً متقدمة كانت معروفة جيداً ومستخدمة مثل: الزراعة على مصاطب، ودورة المحاصيل، والزراعة المختلطة، والزراعة المنظمة للمستنقعات.

إن التخريب الذى عرفناه فى يومنا هذا فى الزراعة، لم يهدأ إلا عندما تدخل المستعمرون الأوروبيون.



٥ - الأوروبيون يتقدمون

السؤال الذي يجيبه أن لمجيب عنه الآن هو: لماذا بدأ يحدث تطور مله في أوروبا ابتداء من حوالي عام ١٥٠٠ م. بينما بدأ الوضع يتفقر في مناطق أخرى، في الوقت نفسه؟

وأول ما يقال هنا هو أن هاتين الظاهرتين مرتبطتان بوضوح. أما مدى هذا الارتباط، فهذا هو موضوع الجدل. وثاني ما يقال، هو أنه قد قيل ما فيه الكفاية حتى الآن، لبتين بوضوح أنه ليس هناك تبرير للتفسيرات المتضاربة عن أسباب «العسبة الأوروبية» إلا فلماذا تطورت الحضارات في أماكن أخرى من العالم مبكرة عن تطورها في أوروبا؟ وليس ما يميز التقدم الأوروبي أن الأوروبيين بدأوا منذ نهاية القرن الخامس عشر فصاعداً التوسع فيما وراء البحار، ثم تبع ذلك سيطرتهم على مساحات شاسعة من العالم فقط ولكنه يتميز أيضاً بأن الأوروبيين هم الذين طوروا شكل الانتاج المعروف باسم «الرأسمالية» ولقد أخذت الرأسمالية شكلها الكامل في بريطانيا في القرن التاسع عشر، وإن كان يمكن التعرف في أوقات مبكرة عن ذلك، على أول الاتجاه نحو نظام المصانع، إذ قام «جالك» من نيويورك بإنشاء مصنع في وقت مبكر من القرن السادس عشر وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبحت الزراعة في بريطانيا ورأسمالية السمة باطراد، بمعنى تركز الأراضي في مزارع كبيرة نسبياً، يعمل فيها الناس مقابل أجر.

إن السمة المميزة للرأسمالية كشكل للإنتاج، إن الأدوات والمواد والأراضي اللازمة لانتاج المنتجات، لم تعد مملوكة للذين يقومون بالعمل، بل مملوكة

لرأسماليين يؤجرون عمالاً نظير أجر. وفي أولى أشكال التنظيم الاجتماعي كانت كل أسرة أو مجموعة من الأسر، توفر احتياجاتها الشخصية. ولقد نما التخصص وتقسيم العمل بعد ذلك، أخذاً شكل أفراد يعملون في منازلهم، في البداية، لإنتاج منتجات معينة، ثم تحولوا إلى العمل في ورش صغيرة، كما حدث في نظام طوائف الصناعات في أوروبا في العصور الوسطى. وفي هذه الورش كان الصناع يعملون بأدواتهم هم، ثم يبيعون منتجاتهم مباشرة للناس.

مكن تنظيم العمال الأجرا. في مصانع، من الحصول على كفاية أكبر بكثير في الإنتاج. جزئياً لأن الميكنة أسكن إدخالها على نطاق واسع بكثير. وأيضاً لأنه أسكن تفتت الطوائف إلى مكونات بسيطة تكرارية، وهكذا قفزت قوة عمل غير ماهرة نسبياً، بأسرع بكثير من قبل. وتبع ذلك في وقت تال في بريطانيا، أنه أصبح من الممكن في القرن التاسع عشر إنتاج منتجات ومصنوعات وبالنسبة للتصوجات، بكميات أكبر. وبأثمان أرخص بكثير عما كان ينتجها حرفيون مهرة يعملون في ورش صغيرة وهكذا أفلس كثيرون من هؤلاء الحرفيين، وهذه طبيعة الحال عملية مستمرة إلى يومنا هذا، حتى داخل البلاد الصناعية.

ومن الأسهل فهم لم أصبحت الرأسمالية - عندما تطورت - هذا النظام المنتج المبسط، عن تفسير سبب تطورها أولاً في بريطانيا. وتقدم أنواع كثيرة من التفسيرات المختلفة، ويبل معظم هذه التفسيرات إلى الجزئية وهي غير مرضية في الوقت نفسه. ويخبر بعض تلك التفسيرات بخصوصية شديدة للدرجة أنه من الصعب تصورها إلا كمعامل عرضية وليست جزءاً من نظرية متماسكة. ولكن هناك بعض الإشارات البالة على وجود تفسيرات يمكن تقديمها، ويمكنها صمياً المساعدة على تفسير سبب عدم حدوث ذلك التطور في مناطق أخرى غير أوروبا. فمن المتفق عليه، عموماً على وجه التقريب، أنه لكي تتطور الأشكال الرأسمالية للإنتاج، يتمين وجود شرطين أساسيين: الأول قوة عمل حرة والغاني تراكم

وأسمال نقدي بين أيدي مستثمرين كامين. وفي بريطانيا، توفر وجود قوة العمل الحرة تلك منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وأساساً نتيجة لسياسة إحاطة الأراضي الزراعية بالأسوار وطرد صغار الفلاحين لزيادة حجم الملكيات الزراعية.

هكذا حُرِم صغار المزارعين والمستأجرين من أي وسيلة ليقوموا أودهم، عندما وجد أصحاب الأراضي أنه من الأرباح إحاطة، ما كان قبل ذلك أرضاً جماعية، بالأسوار وكذا الاستيلاء على المزارع الصغيرة، وفي أحيان كثيرة، كان ذلك لاستخدام الأراضي لرعى الأغنام وإنتاج الصوف (٥). وهكذا ظهر إلى الوجود عدد كبير من الناس وليس لديهم ما يبيعون سوى قوة عملهم. ولم يمر الأمر هكذا، فتاريخ إحاطة الأراضي بالأسوار تتخلله ثورات الفلاحين، وكما تقول كلمات أزوجة متمردة في ذلك الوقت: القانون يحبس الرجل أو المرأة، الذي يسرق

(٥) هناك إلى جانب ما ذكرته المؤلفة، خلفية دينية لعملية إحاطة الأراضي بالأسوار، تلك العملية التي بدأت في القرن السادس عشر. فتتبع للحروب الدينية التي اجتاحت أوروبا، هاجر بعض الحرفيين الهولنديين الذين كانوا يحتكرون سر صناعة أجرة الأنسجة، إلى إنجلترا، ونشأت بذلك صناعة الأصواف المحلية المتأخرة، ثم أصبح هؤلاء الهولنديون وكلاء تجاريين لتصدير الأصواف والانجليزية. الخام إلى هولندا وبطبيعة الحال كانت هذه الصناعة في حاجة إلى مادة خام. الصوف.

كذلك فإنه في القرن الثامن عشر، عندما سيطرت إنجلترا على اسكتلندا، وهزمت عائلة هانوفر الهولستية، مزهدى أطفال عائلة سنبورات الكاثوليكية، منح الملك جورج لمؤيديه من النبلاء الاسكتلنديين، حق تسوير الأراضي الزراعية وطرد الفلاحين منها، وتحملها إلى مراعي. وكان ذلك بقصد ضرب القبائل الاسكتلندية، ونتج عن ذلك الهجرات الجماعية الكبرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من كندا.

(المترجم)

أوزة من الارض المشاع... ولكنه يترك المجرم الأكبر حراً، ذلك الذى يسرق
الأرض المشاع من الأوزة

تبع ذلك، أن كثيرين من أولئك الذين أصبحوا بدون أرض، وجنوا عملاً فى
الصناعات الجديدة للثروة الصناعية.



فى البداية كان عدد الذين وجنوا أنفسهم فى بداية القرن الخامس عشر
قصاعاً دون أراض يزرعونها، أكبر من عدد الأماكن الشاغرة التى خلقها
الصناعات الجديدة. حيث أنه قدمت «القوانين الدراكونية» ضد التشرد. وفى البداية
وجدت الدولة صعوبة، وإن كانت قليلة، فى مساعدة أصحاب الأعمال فى الحفاظ
على مستوى الأجور منخفضاً. والحقيقة أن الدولة وفرت لهم أحياناً من يمكن
اعتبارهم عمال سفرة من المعشردين الذين كان بعضهم يعفى عنه من أحكام
إعدام؛ إذا أبدى أحد أصحاب الأعمال استعداده لتشغيلهم كمعيد فى الحقيقة.
هكذا أصدرت الملكة إليزابيث الأولى مرسوماً عام ١٥٧٢ ينص على:

«يتم ضرب الشحاذين غير المرخص لهم، والذين تعدوا الرابعة عشرة من
أعمارهم، بالعصا. ويسمون على الأذن اليمنى، إلا إذا تقدم أحد بأخلهم لمدة
عامين. وفى حالة تكرار الذنب يحكم عليهم بالإعدام. إذا كانوا قد تعدوا الثامنة
عشرة؛ إلا إذا تقدم أحد ليأخلهم للعمل فى خدمته عامين آخرين. أما فى حالة
تكرار الذنب مرة ثالثة، يعدم الشخص دون رحمة لمجرم».

واستمر العمل بهذه القوانين حتى القرن التاسع عشر. كان الهدف منها
بطبيعة الحال إبعاد العاطلين عن الشوارع. وتضمنت القوانين المعروفة باسم إس.
يو. إس "sus" والتي أعيدت إلى الحياة فى السبعينات، لتستخدم على نطاق
واسع ضد شباب السود؛ فى بريطانيا.

وفى هذا ما يكفى لبيان حقيقة «الفجر الوردى» للرأسمالية ولكن ماذا عن

الأموال التي كانت لازمة للرأسماليين لاستثمار هذا «الفجر الوردى»؟ المدافعون عن هذا فهم يقولون إنهم كانوا أشخاصاً أفاضل مقتصدين، اقتصدوا من كدّهم لكي يستثمروه من أجل الحصول على أرباح أكبر في المستقبل.

وأحد الأشياء التي فقدتها «حركة الإصلاح البروتستنتية في بريطانيا، هو أنها عكست اتجاه الالتزامات الأخلاقية السابقة فلقد أصبح الربا فضيلة وليس موبقة، وهكذا يؤكد «باكستر» الذي ينتمى لطائفة «البيوريتان»:

«وإذا أظهر لك الله طريقة ما للحصول، بشكل قانوني على أقصى ما تستطيع بدلاً من طريقة أخرى، وذلك دون خطأ في حق روحك أو في حق الآخرين، فإليك إن رفضت ذلك واتبعت الطريق الذي يعطى أرباحاً أقل، تكون قد عبرت خط النهاية بالنسبة لمهنتك، وستكون قد رفضت بذلك أن تكون «وكيل الله» الذي يجب تقبل هداياه واستخدامها من أجل رفع اسمه حينما يطلب منك ذلك. إنك يمكن أن تتعب لتصبح غنياً من أجل الله، لا لكي ترتكب الخطايا والمعاصي والموبقات».

لكن «كاثقين» كتب يقول: «لماذا لا يكون الدخل من التجارة أكبر من الدخل من ملكية الأراضي؟ ولماذا لا تكون أرباح التاجر من شطارته وكده؟ الحقيقة أن تلك المكاسب تأتي من كد عماله. على أنه قبل أن يكلف بعض العمال بالعمل عنده، كان بعض رأس المال والثروة مطلوباً» وقد جاء الجزء الأكبر من هذه الثروة المهدنية، ليس نتيجة للتوفير، ولكن من المكاسب الجديدة التي كانت تجلب من التجارة فيما وراء البحار، وهذا تعبير يشمل الغزو والقرصنة والنهب: وكما تحس ماركس العملية في الجزء الأول من «رأس المال».

«اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا، القضاء على شأفة السكان الأصليين واستبعادهم، ودفنهم في المناجم... بداية غزو جزر الهند الشرقية وسلبها... تهجير إفريقيا إلى جحور ومصائد لاصطياد الجلود السوداء؛ تلك هي الأعمال التي أعطت الإشارة للفجر الوردى لعصر الاتجار الرأسمالي. إن تلك الأعمال «الملحمة»

لهي التحركات الرئيسية للتراكم الهائل للثروة».

ويمكن أن يكون أحد أسباب الأوروبيين نحو التجارة والنهب والسطو فيما وراء البحار، بالضبط هو اقتقارهم النسبي للثروة، ورغبتهم الأكبر في المنتجات المتوفرة فيما وراء البحار، وبالذات في الشرق. ولكن أثناء تلك العملية وبالذات بعد اكتشاف الطرق الجديدة إلى الشرق، اكتشفوا الذهب والفضة في أمريكا، فبدأوا هم أنفسهم في اكتناز ثروات هائلة.

لكن بظل السزائل بالطبع هو، لماذا استثمرت تلك الثروات، التي اكتنزها أهالي شمال أوروبا وبريطانيا بالذات في الصناعة؟ لماذا لم يتم ذلك في بلاد أخرى؟ أو لماذا لم يتم حتى بشكل أقل عما حدث لقد استولت أسبانيا والبرتغال - على سبيل المثال - على ثروات طائلة من أمريكا، فلماذا لم يتم أهلها باستثمارها في الصناعة؟

ويمكن المجادلة بأنه كانت هناك ثروات أكبر، توفرت في الهند والصين، عما كان موجوداً منها في أوروبا طوال ذلك الوقت. فلماذا لم تبدأ هناك؟ إن أحد التفسيرات، هي أن النظام الاجتماعي في أوروبا الشمالية، كان ضعيفاً وغير مستقر نسبياً. ففي بريطانيا حصل وقيق الأرض على حريتهم، فتخففوا من معظم التزاماتهم نحو ملاك الأراضي، بعد طاعون الموت الأسود. وكانت الحروب بين الأمم الأوروبية أمراً متواظناً، فكانت الملكيات في حاجة دائمة إلى الأموال المصروف على تلك الحروب، وهكذا ازداد اعتماد الملوك على الطبقات الجديدة من التجار والمصرفيين. ومقابل ذلك كان الملوك على استعداد لمساندة التجار في مغامراتهم فيما وراء البحار، بل شغوفين لمشاركتهم في أرباحهم. ولقد ساندوهم أيضاً في تقويض الحقوق المتروكة للنبلاء الأراضى، وكذلك في تقويض احتكارات طوائف الحرفيين في المدن، التي تنفد حرية التجار. هكذا منح الملوك التجار ما يحتاجون إليه من «حرية» ليشرعوا في إبتعاث الأشكال الجديدة للإنتاج. بينما لم تتوفر هذه الحرية للتجار الآخرين في مناطق العالم الأخرى، حيث

كانوا يسحقون مرات ومرات مشكورة في الدول الشمولية مثل الدولة الإسلامية، والدولة الصينية، والدولة الهندية، حيث كانت الضرائب تفرض على التجار، وكانت ثرواتهم تصادر. فكلد كان حكام تلك الدول الشمولية مصممين على التأكيد على عدم بزوغ مراكز أو مصادر منافسة للسلطة. ومن هنا أتى «الخطر الصيني» على التجارة في المحيط الهندي.

كانت سلطة تلك الدول الشمولية، مبنية على الزراعة الناجحة، حيث كانت الأشكال المتقدمة من الري تستلزم قوة عمل كبيرة، وتقيم أودها في الوقت نفسه. وكانت تلك الدول تتمتع، نسبياً بالاكثفاء الذاتي، وهكذا كان حافز تشجيع التجار ونشاطاتهم أقل.

ولا تعنى الأسباب التي قدمت لتفسير التطور الميكر للرأسمالية في بريطانيا، بالضرورة وضمناً، أن الرأسمالية لا يمكن أن تكون قد تكثت من التطور في مناطق أخرى، كنتيجة للتغيرات الداخلية في المجتمعات القائمة، وإن كانت تلك التفسيرات تقترح فقط لماذا تطورت الرأسمالية أولاً حيث حدث ذلك، فهناك أمثلة من أشكال أولية من الانتاج الرأسمالي، يمكن أن توجد في مناطق كثيرة من العالم قبل أن تتطور الرأسمالية في أوروبا. فمثلاً مصانع النسيج في بهرنطة، والمناجم في الاتليس، والتعدين ومصانع تشغيل المعادن في الصين. ولقد جادل «مارتس توتج» مثلاً: «بأن الصين كان يمكن أن تتطور إلى دولة رأسمالية، بدون تأثير الرأسمالية الأجنبية».

على انه مهما كانت الخصوصية التاريخية للتطور الصناعي في بريطانيا، يظل السؤال المحاسم هو: ماهية تأثير ذلك على التطور في مناطق أخرى. إن الحكمة التقليدية هي - كما قيل - ان السلطات البريطانية، والاستعمارية الأخرى، قد ساعدت بقية العالم على «الهروب» من التخلف الذي وجدوه عليه، أو التخلف المحكوم به على بقية العالم، نتيجة عيوب في مجتمعاته، إن لم يكن

نتيجة لضعف الكامن في شعوبه. يأخذ بعض الماركسيين بـ «تنويعه» لوجهة النظر تلك، وهم ران كانوا يمتدرون بأى وجهة نظر تنادى «بالضعف الكامن في الشعوب»، إلا أنهم مع ذلك يرددون قول «ماركس» في أنه «يقبول الدول الاستعمارية إدخال أشكال من الإنتاج الرأسمالى في مناطق متخلفة وإقطاعية فهي إنما لعبت في الحقيقة دوراً تقديمياً. وهكذا توقع ماركسيون كثيرون أن تمر المجتمعات في مناطق أخرى بنفس نوعية الخطوات، التي سبق وأن مر بها التطور الصناعي في بريطانيا، وفي دول أخرى، بما في ذلك مساوىء هذه الخطوات. ومن ناحية أخرى جادل البعض بأن تأثير التوسع الاوى في اجزاء أخرى من العالم، نتج عنه تجهيم وتقرزم التطور الذي كان يمكن أن يأخذ مجراه بدونه. وهناك جدل يقول أيضاً أن التدخل الاجنبى قد نتج عنه التخلف، بدلاً من القول بأنه قد ساعد الاقطار على التقدم. لقد أدخلت معظم بلدان العالم في السوق الرأسمالى العالمى منذ زمن بعيد، ولكن هنا لم يند تلك البلدان إلى أن تطور كلية علاقات إنتاج ورأسمالية، أو لم تطور عموماً قدراتها الإنتاجية وبالتالي في الصناعة، بل على العكس من ذلك تماماً، فقلقت ومرت الأشكال الموجودة من النشاط الصناعى، وأدخلت «الجموع» الذي لم يمكن موجوداً ولا معروفاً من قبل ويجادل «أندرسه جوندتر فرائك» الذي يمكن أن يعتبر أشهر مروج لقولة «تنمية التخلف».

«التخلف المعاصر هو في معظمه النتاج التاريخى لعلاقات اقتصادية، وعلاقات أخرى من الماضى، وعلاقات مستمرة حتى الآن: بين البلدان «التوايح» وبين الدول الاستعمارية المتطورة الآن» (٢٠)

ولقد تبنى كتاب آخرون كثيرون مثل تلك الأفكار. فيقول «والتر رودنى»

على سبيل المثال:

(٢١) أو بتعبير الدكتور مسير أمين: «الدول الهامشية» Pays Periph evals

(المترجم)

«والدول المركزية» pays Centrais

«كانت الأجزاء المتطورة والأجزاء الأقل تطوراً، من التقاطع الرأسمالي الحالي للعالم، على اتصال مستمر على مدى أربعة قرون ونصف قرن. والاعتقاد السائد هنا هو أنه خلال تلك المدة ساعدت أفريقيا على تطوير أوروبا الغربية، بنفس النسبة التي ساعدت بها أوروبا الغربية في تأخير أفريقيا».

ويجادل في بعض الأحيان، بأن تأثير القوى الخارجية على إقنار البلدان النامية قد بلغ فيه، وإن الطبقات الحاكمة في البلدان النامية هي التي يجب أن يوجه إليها اللوم، بدلاً من إلقاءه على القوى الخارجية. وللإجابة عن هذا نقول إنه من الواضح أن «التخلف» هو نتاج مشاركة بين القوى الخارجية والقوى الداخلية، أما عن «نسبة» هذه المسؤولية ودرجة توزيعها فهو سؤال يصعب تحديده. ولكن المسألة هي أيضاً أنه تم التأثير على طبيعة الطبقات الحاكمة المحلية، من قبل الهيمنة الخارجية. لقد تحالفت القوى الاستعمارية، وخلفاؤها، - كما هو متوقع ومعتاد، مع أكثر القوى رجعية داخل البلدان المتخلفة، ولقد ساعدت على سحق المقاومة ضد هذه القوى، سواء في الماضي، أو حتى يومنا هذا. وعلى سبيل المثال فإنه عندما قامت القوى الغربية بغزو الصين فيما بين عامي ١٨٥٦م و١٨٦٠م فهي إنما فعلت ذلك لا لتفرض معاهدة تجارية جديدة فحسب، بل قام مرتزقة الجنرال جوردون بمساعدة الطبقة الحاكمة الصينية على سحق «قرد تاينج» على أساس أن انتصار «التاينج» كان سينتج «الصين المركزية المصكحة» وكان ذلك سيمكن الصين من المقاومة الأفضل ضد «الاختراق الأوربي». لقد حكم الأوربيون في أفريقيا وآسيا، باستخدام النهى السلطوية التي كانت موجودة تقويتها وتطويرها، فنحن الملوك والأمراء العنيدون الذين قاومهم وفي أثقلت نفسه حولوا الحكام المحليين إلى سلطات محلية أو ببساطة إلى زعماء أو رؤساء chiefs، بحيث كان هؤلاء تابعين ومعتمدين بشكل كامل على سادتهم الاستعماريين، ولكن سلطتهم على رعاياهم كانت مطلقة، وفي أحيان كثيرة وسعت منها السلطات

الاستعمارية.. وقامت السلطات الاستعمارية هي نفسها بتوسيع سلطاتها وحمايتها عن طريق سياسة مرسومة ومخططة قوامها «فرق تسد»، لإضعاف مقاومة الحركات الوطنية وتطورها ولقد قامت السلطات الاستعمارية في بعض الأحيان بفرض بنى اجتماعية رجعية، لم تكن موجودة من قبل. لقد أدخلت أسبانيا في ملكية الأراضي في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، بعض الأشكال المتعددة القطاعية، وما زالت تلك الأشكال عاتقاً في وجه التقدم حتى يومنا هذا. وفي أمريكا اللاتينية، ومناطق مستعمرة أخرى، حافظت السلطات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، عن قصد أو قات فعلية بقوة أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية، لكي تمتنع عن ضرورة دفع أجور كاملة لصالح المزارع والمناجم. وفي الهند قامت شركة الهند الشرقية بتحويل «الزامينداريس» أي المزارعين وأهص الضرائب في أيام «الامبراطورية المغولية»، إلى ملاك أراض، وسلمتهم ولايات بأكملها. وما زالت العملية مستمرة اليوم، حيث أن كثيراً من الحكومات الموالية للغرب تعتمد في بقائها على التأييد الخارجي. وشارك هؤلاء ومن ساندوهم من الأجانب، في انتاج نظام عالمي هو بوضوح نكبة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعوب البلدان النامية ويضيف مروجو مقولة «تنمية التخلف» عادة القول بأن طبيعة علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة، لا يمكن معها أن تتم تنمية في الدول النامية من خلال الرأسمالية وأن الوسيلة الوحيدة للهروب من «التخلف» هي بالاتجاه نحو الاشتراكية. وأنه حتى لو كان التطور الكامل للرأسمالية ممكناً غلباً بالنسبة لمعظم، - إن لم يكن لجميع - بلدان العالم الثالث، فإنه يمكن الجدل بأن مصاعب تلك التنمية والقمع الذي يدفعه البشر خصوصاً في بلدان العالم الثالث تجعل هذه الطريقة غير مقبولة وأن الأفضل للدول العالم الثالث أن تسرع على الفور في بناء أشكال أكثر عدلاً وأكثر إنسانية في المجتمعات.

ولكن مهما كانت الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من كل ذلك الجدل،

وكل تلك الأفكار التي طرحت، فمن الواضح أن النظام الاقتصادي العالمي قد أصبح خلال الأربعين عاماً الماضية، نظاماً متكاملًا. بطريقة متزايدة؛ وإن العلاقات الدولية لها تأثير قوى على ما يمكن وما لا يمكن المجازة في مجتمعات بعضها... وما نقوله هنا ونقدمه للجدل، وهو أن السيطرة الخارجية لم تمنع بالضرورة تطور الرأسمالية في العالم الثالث في الماضي، وهي لن تستطيع أن تمنعه الآن، وهي قد أعادت هذا التطور وشوخته، وزادت من تكاليفه، وما زالت تفعل حتى يومنا هذا.

هناك إذن حقيقة واضحة، ألا وهي أن الرأسمالية قد نشأت وتأسست أولاً في أوروبا الشمالية. وقد منح هذا أوروبا مزايا خاصة مؤثرة في تعاملها مع البلدان الأخرى، ولو لم يكن هناك أصلاً هيمنة خارجية على البلدان المتخلفة الآن لكان من الممكن أن تتطور بسرعة أكبر، وبصعاب أقل لشعوبها.



٦ - النهب والتمهوبات

« آدم سميث » هو المروج التقليدى لقولات « التجارة الحرة ». والمرجع الأساسى الذى يركن إليه كثير من مبررى نظم « الامبراطورية » كتب يقول فى كتابه « ثروة الأمم » فى الأيام الأولى لـ « التوسع الأوروبى »:

« تكتم الآن مجموعة جديدة من المبادئ، ولم تحدث من قبل، ولم يفكر فيها أحد من قبل، وقد أثبتت أفضليتها للعالم الجديد، كما أثبتت أفضليتها بالتاكيد للعالم القديم. إن الظلم الوحشى الذى مارسه الأوروبيون، قد حول حدثاً كان يجب أن يكون مفيداً للجميع، إلى حدث جلب الدمار والتعطيل لعدد من تلك البلدان غير المحظوظة... فبالنسبة للسكان الأصليين فى جزر الهند الشرقية وجزر الهند الغربية، اختلعت كل المزايا التجارية التى كان يمكن أن تنتج من تلك الأحداث، وفقدت خلال المصائب الملهلة التى سببتها ».

وكثير مما ورد تحت كلمة « تجارة »، وبالمئات فى الأيام الأولى لـ « التوسع الأوروبى »، لم يكن إلا نهباً. قنّى الأوروبيون أن يحصلوا على ثروة الشرق. ولقد حصلوا على وسيلة لتفحق ثمن تلك الثروة، فى البداية كان الدفخ بالذهب والفضة، ثم بعد ذلك كان الدفخ بـ « العبيد » وذلك بطريقة غير مباشرة. وقد استخدموا القوة فى جلب هؤلاء العبيد. وقد وجد الإسبان والبرتغاليون الذهب فى أمريكا الجنوبية، أما البريطانيون الذين فشلوا فى العثور على الذهب فى

أمريكا الجنوبية، فقد حصلوا عليه من الأسبان، في البداية عن طريق القرصنة
في أعالي البحار، وفي أوقات تالية بأن باعوا لهم العبيد. وكان يتم «جلب»
العبيد جزئياً عن طريق الهجمات المسلحة، أو عن طريق المبادلة بالחסود
والبنادق.

وتأسست أولى المراكز التجارية في آسيا وفي أماكن أخرى، بالقوة في
معظم الأحيان: فعندما هزمت «شركة الهند الشرقية» البريطانية. حكام
«البنغال» المسلمين عام ١٧٥٧م. حصلت على المتسوجات المحلية، كما يصف
أحد التجار البريطانيين أنفسهم «بكل الطرق التي يمكن تصورها: من
الاحتيال، وفرض الغرامات، والسجن، والضرب، وإجبارهم على دفع ضمانات..
وهكذا».

كان هدف بعثات الاكتشاف الأوروبية لأمريكا بداية بعثة كريستوفر
كولمبوس عام ١٤٩٢م، هو الوصول إلى «ثروات الشرق» الخيالية عن طريق
الغرب، لتجنب الوسطاء العرب، ولتجنب طرق التجارة الطويلة عبر آسيا. ولا شك
أن كولومبوس ومن تبعه من المكتشفين كانوا شجعاناً، ومكتشفين جسورين.
ولقد ذهبوا في رحلاتهم تصحبهم بركات الملكية والكنيسة. لكن ما كانوا يجهلون
وراء حقا هو المال. يقول «آدم سميث»:

«أصبح القصد الدرع لتحويل السكان المحليين إلى المسيحية، مسحة من
القسمة على ظلم المشروع. لكن الأمل في العثور على كنوز من الذهب كان هو
المحرك الوحيد الذي دعاهم للقيام بعلمك الرحلات. ولقد تمهد المستوطنون
الانجليز الأوائل في أمريكا الشمالية، بتقديم خمس كميات الذهب والفضة التي
يجدونها هناك، وذلك كمحرك لكي يقوم الملك بمنحهم حق الهجرة إلى هناك
والعوطن».

وعندما تقدم كورتيز ناحية المكسيك، أرسل له الامبراطور «مونتزوما»

رسلاً، محملين بهدايا من القلائد الذهبية، وطبقاً لنص مكسيكي محفوظ
فى مجموعة مخطوطات فى فلورنسا، فإن الأسبان كانوا فى قمة
السعادة.

«رفعوا الذهب كما لو كانوا ثروة وأخلوا يصيحون بتعبيرات السرور، كما
لو أن الذهب قد أمدهم بحياة جديدة، وقد أثار أفئدتهم وقلوبهم كما لو كان
بالتأكيد شيئاً يحنون إليه بلهفة شديدة. إن أجسادهم تستلنى عندما يملكونه،
وهم جوعس إلى قلبه دائماً، وهم ينظرون بشهق إلى قلبك الذهب كختازير
جائعة».

وفى وقت لاحق عندما وصل الأسبان إلى العاصمة «تينوتشيلان» الفخمة
التي كان يعيش فيها ٣٠٠ ألف نسمة، دخلوا على الفور إلى دبيت الكنز:
«... وعندئذ جعوا كل ما هو ذهب، وصنعوا منه كرة كبيرة. ثم أوقدوا
ناراً أحرقوا فيها كل ما قد تبقى مهما كانت قيمته، حتى احترق كل شيء. وقد
قاموا بعد ذلك باختزال الذهب وحولوه إلى قضبان».

هكذا كان المصدرون الأوائل لـ «المنية الأوروبية»، «ختازير جامعة»
«وقروداً»، جشعين للذهب. وكانوا كذلك يتميزون بالعنف والفساد فى بيرو،
استخلص «بيزارو» من «أناهوالبا» ملك «الإنكا»، كدفية، حجرة مليئة بالذهب
وجحرتين مليئتين بالفضة؛ ثم... خنقه، ولم يطلق سراحه. ولقد بلغ عطش
الأوروبيين للذهب والفضة ذروته المنتصرة، حين اكتشف جومل بونرسى الذى كان
ينضج بالفضة. لقد أجبروا السكان الأصليين الذين بقوا بعد عمليات التخريب
التي تمت خلال الفنز، أجبرهم على العمل فى استخراج الفضة، حتى قضى نصف
معظمهم.

توجه الأوروبيون إلى آسيا ليحصلوا بالاضافة إلى الذهب، على القفل
والجنزبل والترنفل وجوز الطيب والقرقة والحرير والمنسوجات الأخرى. ورغم أنه

ظهر أن أمريكا ليست الهند، إلا أن اكتشافها قلم مزية عرضية حيث وفرت
للأوروبيين وسيلة للتجارة في آسيا. فلقد استخدموا كميات الذهب والفضة التي
نهبوها من أمريكا، لشراء ما لم يستطيعوا نهبه من آسيا. ولم يكن لدى
الأوروبيين إلا القليل ليقدموه للصينيين والهنود. كان هؤلاء أكثر تقدماً صناعياً،
ومكتنين ذاتياً، كذلك كان من الواضح أنهم يمتلكون قوة عسكرية لا يستهان بها.
وهكذا كانت تجارة أوروبا مع الشرق سلعية في البداية، وأن جرت على حساب
عمليات التعريب والتقلع الجماعي التي مارسوها في أمريكا.



٧ - المزارع والعمال والعبيد

امتدت عمليات التبشير والسلب، واستمرت بإدخال مزارع السكر والقطن والتبغ الكبيرة، إلى القارة الأمريكية. وأدخل الأوروبيون في حينه، نظام المزارع الكبرى إلى كل المساحات التي سيطروا عليها تقريباً، وذلك لزراعة المنتجات التي كانوا في حاجة إليها. لكنهم أدخلوا ذلك النظام أول ما أدخلوه في أمريكا، ووضع الفصل الأول من كتاب «ادوارد جانتير» «الأوردة المنفوخة لأمريكا اللاتينية» عنوان «الشيق إلى الذهب، الشيق إلى الفضة» أما الفصل الثاني، فقد خصه له «ملك السكر، وملوك الزراعة الآخرين». كان السكر غير معروف آنذاك في أوروبا، وكان لذلك مرتفع الثمن^(*) وأثناء رحلة كريستوفر كولومبوس الثانية إلى أمريكا، قام بزراعة جنود قصب السكر، في أراضي ما يسمى حالياً «جمهورية الدومينيكان». ولقد انتشر نظام المزارع الكبرى في منطقة الكاريبي كلها وبالنسبة إلى شمال شرق البرازيل (الحالية). كان الملوك يمنحون الأراضي للقزاة والمعارين. ولقد تطور نظام «اللاتيفونديا»^(*) القائم في يومنا هذا، من تلك «المنح» الأصلية ويقول «جانتير»:

«دمرت الأرض من ذلك التدهور الهائل الذي خلل العالم الجديد، فاستقط

(*) المزارع الكبرى المنتشرة في كل أنحاء أمريكا اللاتينية.

أشجار الغابات، وبعد خصوبة التربة ودمرها، تلك التربة العضوية التي تراكمت خلال العصور. ولقد جلبت دورة السكر الطويلة و«خاء» مبعثاً مثل الرخاء الذي جلبته لفضة جهل بوتومسي».

أخذ ابتلاع الأرض في المزارع الكونى واللاكيفونديا، يتقدم بسرعة ملحقة، تاركاً الأراضي تتلاشى من بين أيدي السكان المحليين، لا تكاد توفر لهم أحياءهم. وقد كتب «جالتيهو» يقول عن أراضي شمال شرقى البرازيل الشاسعة ذات الشهرة السيئة الآن كأرض يسودها الجوع:

«وكانت تربة الشريط الساحلى الرطب الذى تتعاقط عليه الأمطار بفزارة، تربة غاية فى الخصوبة، غنية بالمواد العضوية والأملاح المعدنية؛ وكانت تغطيه الغابات من «بامبا» وحتى «سيارا» كان كل شئ مفتوح ينمى فى هذا الشريط الساحلى... إن الاستعمار الأوربي أبدل ذلك كله بمصنوع عقيمة، وتربة غير مفعمة، وأراضٍ جازت عليها عوامل القصة».

وبالإضافة إلى الأراضي التي كانت تمنح للفزاة «منح» بعضهم السكان الذين يعيشون على تلك الأراضي أيضاً. فقد «منح» كورتيز على سبيل المثال، ٢٣ ألف هكتار. لكن أعداداً هائلة من هؤلاء الهنود أخذت تتلاشى وتتحجر فى وقت قصير، بسبب العمل الشاق والأمراض الأوربية الواحدة مع الفزاة، والملاهي الجماعية المضطربة. وتراوح تقديرات عدد الهنود الحمر الذين قتلهم الأسبان فى الأمريكتين ما بين ١٢ مليوناً إلى ١٥ مليوناً. إن مناطق كثيفة السكان مثل هايتى وكوبا ونيكاراجوا وقامبي. فنزويلا محي منها السكان كلية. ولقد تصرف البرتغاليون فى الهند بالاستطوب نفسه، فكان المساجين يذهبون، وترسل أيديهم وأتولهم وأذلهم كنسخة إلى ملوك الهند الهرايرة (١١). لقد كان توفير الأيدي العاملة هو مشكلة المشكلات بالنسبة للمستعمرين فى كل مكان. وقد لجأوا إلى استخدام العبيد كان لدى الهولنديين فى جزر الهند الشرقية على سبيل المثال، «صاندر رولوس»، مدرعون تدريباً خاصاً على اصطفاة «العبيد» من

«سيليز» للمصل في مزارعهم في «جاة» لكن نقص الأيدي العاملة كان أشد قسوة في الأمريكتين، لذا أخذوا يبحثون عن موارد جديدة بين أفريقيا... هكذا بدأت أكبر تجارة للعبيد، تلك التي نصب فيها البريطانيون الدور الرئيسي. وتتراوح التقديرات عن عدد العبيد الأفريقيين الذين وصلوا إلى أمريكا على قيد الحياة، فيما بين عشرة ملايين إلى أكثر من مائة مليون. ويحسب أن تضيق إلى هذا الرقم ما يقدر بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ قضوا نحبهم أثناء الرحلة إلى أمريكا، والعدد الأكثر الذي قتل وهو يقاوم الأسر، والعدد الكبير الذي قتل في القتال الذي دار بين الأفريقيين أنفسهم للحصول على عبيد لبيعهم للأوروبيين كان العبيد الذين يختارونهم بطبيعة الحال من الهاميين الأقوياء والقادرين جسمانيا. وكانت الكونغو ونيجيريا الشرقية وداومس من البلاد التي أتى منها معظم العبيد، من بين أكثر المناطق تطورا في أفريقيا آنذاك. لقد خسرت أفريقيا إلى مرتع لعبيد العبيد. مناطق صغيرة في أفريقيا تجمعت تأثير هذا الشكل الوحشي للتجارة، بما في ذلك تلك الأجزاء البعيدة عن الشاطئ. الغربي وكان العبيد يهاجرون عدة مرات وهم في الطريق من داخل قارة أفريقيا حيث تم اصطيادهم إلى الشواطئ. حيث يتم شحنهم. وفرت الحروب التي تمت للحصول على العبيد، الاقتصادات الأفريقية. ويقول «والتر رودني» إنه رغم أن العبيد كانوا يشترون بالجملة، إلا أن عملية الحصول عليهم لم تكن عملية تجارية بحتا. كان ذلك يتم من خلال شن الحرب، والحداد، وقطع الطرق، والختف. وحول الحكام المحليين إلى مشاركين في تلك التجارة ومقابل العبيد قدمت لهم هدايا من البنادق والروم والنسوجات.

واسمعت «مؤسسة العبودية» تلك في الأمريكتين حتى القرن التاسع عشر. وباللغات كتجربة لحاجة الصناعة البريطانية إلى القطن الذي يزرع في مزارع أمريكا الشمالية... في عام ١٨٢٨م. هجر الإعلان العالي في جريمة

«شاولستون كوربير»: «أسرة قديمة للغاية للبيع... مكونة من طبخة عمرها ٣٥ عاماً، وابنتها ١٤ عاماً، وابنها وعمره ٨ سنوات... مبهاج الجميع معاً، أو فرادى حسب رغبة المشتريين». وليس هناك من تعليق على ذلك سوى ما قاله ماركس من أن نظام العمل الحر نظير أجر في أوروبا، بنى على أساس العبودية في الأمريكتين.



٨ - الأرياح

كانت تلك الأشكال المختلفة للنشاط، والتي يطلق عليها تمييز «مطاط» هو التجارة، أشكالاً عالية الربحية. وقد بدأ الهريطانيون تراكبهم الرأسمالي بالقرصنة، لكنهم حققوا أكبر الأرباح عن طريق تجارة الرقيق. وكما عبر البروفيسور هـ. بيرونييل مرة، في محاضرة ألقاها بجامعة أكسفورد عام ١٨٤٠م. «ما الذي وقع وضع مدينتي ليفورد وما نشعر من مجرد مدن أليفة صغيرة، إلى مدن هائلة... إن الازدهار الحالي لهذه المدن في الحقيقة يعود إلى كد الزمعي ومعاناته، تماماً كما لو أن يديه قد حفرنا أرصفة الموانئ وصنعنا الآلات البخارية».

ويقول «والترودني»:

«ليس من السهل تحديد الأبعاد الحقيقية. لكن الأرباح كانت فائقة. فلقد قام جون هوكنز بثلاث رحلات إلى غسرب أفريقيا خلال عقد الستينيات من القرن السادس عشر (١٥٦٠)، وسرق من هناك أفارقة باعهم للأسبان في أمريكا».

وعندما عاد إلى إنجلترا بعد رحلته الأولى، كانت أرباحه كبيرة إلى درجة أن الملكة إليزابيث الأولى اهتمت بمشاركته في مغامرته الثانية، ووفرت له من أجل

ذلك سفينة أطلقت عليها اسم «مسيح المسيح» وخرج هوكنز ليمسرق أفارقة أكثر، وعاد إلى المهلثرا بأرباح عالية إلى درجة أن الملكة اليزابيث الأولى أنعمت عليه بلقب «قارس» (سير). فاختر هوكنز رنكاله (١٠) رسم القرقي يرسف في أغلاله.

وبعد أن حقق البريطانيون انتصارهم في «معركة بلاساي» في الهند عام ١٧٥٧م. تحول انتباههم بدرجة كبيرة من جزر الهند الغربية إلى الهند. فبدأت المنهريات التجارية الشهيرة تصل إلى لندن بعد ذلك، وتزامن وصولها بما يعتبر عموماً «الثورة الصناعية» في بريطانيا. ولقد قدر أن النهب البريطاني الكلي للهند فيما بين عامي ١٧٥٧ و ١٨١٥، بلغ ألف مليون جنيه استرليني، علماً بأن الدخل القومي في بريطانيا كان لا يزيد على ١٢٥ مليون جنيه استرليني في عام ١٧٧٠م؛ ولقد بلغت الاتحاوات المباشرة التي جمعتها «شركة الهند الشرقية» مباشرة، ما يقرب من المليون جنيه استرليني في بعض سنوات. وقد جمع «إرنست ميتدل» في كتابه «النظرية الاقتصادية الماركسية» قيمة كميات الذهب والفضة المنهوبة من أمريكا اللاتينية حتى عام ١٦٦٠م، والمنهريات التي استولت عليها «شركة الهند الشرقية الهولندية» من اندونيسيا فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٨٠م وحصيلة رأس المال الفرنسي من تجارة الرقيق خلال القرن الثامن عشر، والارباح الناتجة عن عمل العبيد في جزر الانتيل البريطانية، وكذا الارباح الناتجة من النهب للمستعمر للهند لما يقرب من نصف قرن، وقيل هذه كلها أرباحاً هائلة تتوفر منها معلومات إلى حد ما، ومع ذلك تصل قيمتها إلى أكثر من مليون جنيه استرليني، وهو أكبر من رأسمال كل المشروعات الصناعية التي كانت تدار بالبخار في كل أوروبا حوالي عام ١٨٠٠م. أما بالنسبة لبريطانيا وحدها، فكانت الارباح الناتجة من العمليات التي قمت في جزر الهند الغربية، والهند، فيما بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٨٠م كانت على الأرجح أكثر من ضعف الأموال المتوفرة للاستثمار في الصناعات الجديدة للثورة الصناعية.

والأموال التي استخرجت بخللك الطريقة بواسطة التجارة والنهب من البلدان.
التي هي حتى الآن البلدان النامية، يمكن ألا تكون قد استثمرت بشكل مباشر في
الصناعة، ويمكن أن تكون قد استخدمت، كما يجادل البعض، في الاستهلاك
الرفي وشراء الأراضي، وتوسيع التجارة، لكن بعضها بالتأكيد، وجد طريقه إلى
الصناعة من خلال النظام المصرفي، إن لم يكن مباشرة. وهكذا ولدت جزءا من
الأموال اللازمة لسير الثورة الصناعية .



٩ - الأسواق...

وتدمير الصناعات الوطنية...

... لم يكن ذلك بالطبع هو كل شيء. فقد أمدت نشاطات البريطانيين فيما وراء البحار، بالمواد الخام، وبالقطن على وجه الخصوص؛ اللازم للتوسع الصناعي. وفرت لهم الأسواق أيضاً. فعندما أقاموا صناعاتهم، وجدوا أنهم في حاجة إلى منافذ للتوزيع أكبر من الأسواق المحددة التي كانت متوفرة محلياً. ولقد تمت الصناعة البريطانية بسرعة في نهاية القرن الثامن عشر، ولم تكن تستطيع ذلك لولا قسرتها على التصدير. فقد بلغت الصادرات البريطانية في نهاية القرن السابع عشر حوالي ٥٪ من الدخل القومي. وبعد قرن من الزمن، بلغت ٦٥٪ منه، وفي نهاية القرن التاسع عشر، بلغت حدداً أعلى، وكان ثلث الدخل القومي.

وعند بداية الثورة الصناعية، ذهبت ٧٠٪ من الصادرات البريطانية إلى الأراضي التي سيطر عليها البريطانيون. وكما وضع «إريك هوسوم» الأمر: «وهكذا انطلقت صناعة الاقطان، كطائرة ورقية، نتيجة لانجذاب التجارة إلى المستعمرات التي كانت مرتبطة بها».

واستمر البحث عن أسواق جديدة، كالمحرك للتوسع خلال القرن التاسع عشر، وما زال هذا هو الدافع حتى الآن. ولجئنا إلى نظرة على الموضوع يقدمها هنتري

مورتون ستانلى « فى القرن التاسع عشر، بعد عودته من مقابلة «للتجستون»
 فى أواسط إفريقيا؛ فخلال خطبة موجهة إلى الصناعيين البريطانيين قال:
 وهناك أربعون مليوناً من البشر، فيما وراء أبواب الكوتنغو. وإن غازلى
 القطن فى مانشستر فى انتظار أن يقوموا بكسائهم. ومساكن المعادن فى
 برمنجهام، مشتعلة احمراراً بالمعدن الذى يتحول إلى مشغولات جديدة لهؤلاء.
 الناس، وحلى لها ولعب تزين صدورهم السفراء. وإن قس المسبح لشغوفون لأن
 يأتوا بأولئك الوثنيين المساكين، الذين يعيشون فى دياجير الظلام، إلى حظيرة
 المسيحية».

إن حلى ولعب ستانلى لها نظائرها المعاصرة. ففى أيامنا، يخصص جزء كبير
 من إنتاج أكبر وأشهر الشركات للتصدير؛ وأكثر من ثلث صادرات الدول الصناعية
 المتقدمة يذهب إلى الدول النامية، وكثير من تلك المصنوعات مفيد بطبيعة الحال،
 ولكن بعض هذه المنتجات التى ينفخ بها إلى شعوب البلدان النامية، تشمل خلق
 احتياجات غير طبيعية، وذلك عبر وسائل الإعلان، وإن بعض تلك المنتجات ضارة
 حتى النهاية، مثلما أجبرت الصين على استيراد الأقويين، وعلى سبيل المثال أيضاً
 يمكن أن يحل الصابون المحلى محل صابون الصابون المعطر، بل أنه أكثر نفعاً.
 وأن يحل المحبب الأبيض والأطعمة والمكسرة - كيميائياً - التى تقلل من دخول
 الألبان إلى الجسم بشكل يمثل خطورة، محل الاصناف التقليدية من الطعام. إن
 الأطفال الرضع يموتون لأن أمهاتهم تلقنهم بأن «مسحوق اللبن الغريب» لا بد أنه
 أفضل وتغرق أسواق البلدان النامية بالسجلات ذات المحتوى العالى من القطران،
 والأدوية التى حرم استخدامها فى البلدان المتقدمة صناعياً.

كان للاعتماد البريطانى الجديد، بإيجاد أسواق للمنتجات البريطانية، نتائج
 أخرى بالنسبة لبقية العالم فقد عنى ذلك، التدمير المقصود بهذه الدرجة أو تلك -
 لصناعات تلك البلدان الأخرى. وفى وقت مبكر مثل القرن السابع عشر، بدأ

البريطانيون في تطبيق القوانين الإيجار (الحماية المنتجات البريطانية)، تلك القوانين التي منعت المستعمرات بقوة من إنشاء أي صناعة أن تنافس صناعة قائمة في البلد الأم. كمثال عن ذلك، مُنع المستوطنون في أمريكا الشمالية من صناعة القبعات وأغطية الرأس، والمصنوعات الصوفية والمصنوعات الحديدية. كان المطلوب هو إرسال خامات تلك المنتجات إلى المجلتروا لتصنع، ثم يشتريها سكان المستعمرات ثانية من المجلتروا. وطبقت القوانين نفسها على مستعمرات بريطانية أخرى. وعندما حاول الإيرلنديون تحويل أصوافهم إلى منسوجات، حرمت هذه المنتجات الصوفية بواسطة القوانين البريطانية. وزيادة على ذلك كان الصوف الإيرلندي الخام يصدّر إلى المجلتروا وحدها، وبأسعار كان يفرضها الإنجليز، الذين كانوا يعتقدون يعملون تصدير ما لم يكونوا هم في حاجة إليه.

وفي أمريكا، كان الأوروبيون قد أزالوا بالفعل أساس صناعة النسيج المحلية باستيرادهم المنسوجات من الهند. هكذا أُضيف ذلك إلى تحطيم التجارة والتعدين والصناعة الأتريقية؛ ذلك التحطيم الذي نتج عن حروب الحصول على العبيد على أنه سرهان ما استبدلت تلك المنسوجات الهندية التي طرحوها في أسواق أمريكا وأمريكا، بمنسوجات من بريطانيا.

إن واحدة من أشنع حقائق التاريخ الاستعماري البريطاني، هي أن البريطانيين بدأوا بعد ذلك في تدمير الاقتصاد الصناعي للهند، نفسها فيما بين عامي ١٨١٥، ١٨٣٧م. فقد انخفضت قيمة البضائع القطنية الهندية المصدرة من ١٠،٣ مليون جنيه استرليني، إلى ما لا يزيد على مائة ألف جنيه استرليني. ليس هذا فحسب، بل لقد ارتفعت قيمة البضائع القطنية الإنجليزية المصدرة إلى الهند من ١٥٦ ألف جنيه استرليني عام ١٧٩٤، إلى ٤٠٠ ألف جنيه استرليني عام ١٨٣٧م. وما أن حل منتصف القرن التاسع عشر حتى كانت الهند تستورد ربع كل منتجات الصناعات القطنية البريطانية. وأنهى البريطانيون مناقشة المنسوجات

القطنية الهندية عن طريق شبكة محكمة من القيود والمكوس المانعة. وحتى داخل الهند نفسها، كانت الضرائب موجهة بحيث تتميز بشكل سلبي مؤثر ضد المنسوجات المحلية. كانت الضرائب التي وضعت في وجه النماجين الهنود، كبيرة بل لقد احتج ضدها أيضاً - وبشكل مطلق - «شركة الهند الشرقية» التي تأثرت أرباحها التجارية نتيجة لتلك السياسة. ولقد صرح السير تشارلز تريفيليان إجابة عن سؤال برلماني عام ١٨٤٠م:

«انخفاض عدد سكان مدينة «دكا» من ١٥٠ ألف نسمة إلى ٤٠ أو ٣٠ ألف نسمة. وتغزو الملايا والادغال المدينة بسرعة ان «دكا» التي كانت يوماً ما، مانعاً للهند، قد تحولت من مدينة مزدهرة إلى مدينة صغيرة فقيرة للغاية».

كتب محافظ عام «شركة الهند الشرقية» عام ١٨٣٥ يقول: «إن عظام النماجين تصبغ سهول الهند باللون الأبيض» على أن تلك الحالة التي وصلت إليها صناعة المنسوجات الهندية، لم تقتصر عليها فقط، بل لقد حطمت أيضاً صناعة الحديد والصلب بسبب المكوس المفروضة على صادرات الهند إلى بريطانيا. وذلك رغمًا عن مبادئ التجارة الحرة التي كان يروج لها عندئذ. كانت تلك المكوس أعلى من خمس مرات إلى عشرين مرة من المكوس المفروضة على واردات الهند من بريطانيا.

وأكملت عمليات التدمير بطريقة عملية مباشرة، بالعنف المباشر، عندما كان ذلك ضرورياً.

واتبع البريطانيون في مصر سياسة مشابهة، فكما يوضح الثورود كرومر الذي حكم مصر بين عامي ١٨٨٣ و١٩٠٧

«يمكن تلخيص سياسة الحكومة فيما يلي: (١) تصدير القطن إلى أوروبا. (٢) استيراد المنسوجات المصنوعة في الخارج. ولا تنوي الحكومة أن تقوم بأي شيء آخر، ولن تقوم بحماية الصناعات القطنية المحلية وذلك بسبب المخاطر

والشروع الذى ستتبع عن تلك الحماية ... ولما كانت مصر بطبيعتها بلداً زراعياً،
لمن المنطق إذن أن التعريب الصناعى لن يزدى إلى إهمال الزراعة؛ ويصرف
انتهاء المصريين عن الأرض».

وبعد خمسة وعشرين عاماً، ينظر اللورد كرومر إلى نتائج سياسته
ويقول:

«يبدو الفارق واضحاً، لرجل ترجع ذكرياته إلى عشر سنوات أو خمس عشرة
سنة مضت كانت هناك أحياء فى القاهرة تعتبر مراكز فعلية لصناعات متعددة:
الفول والنسيج، إنتاج الشرائط، والصباغة، وإنتاج الحياض، والعطريز، والدباغة
وصناعة الاحذية، وصناعة المجوهرات، وطحن التوابل، وصناعة النحاس، وصناعة
قرب الماء، وصناعة السروج، وصناعة المناخل وصناعة الأثاث الخشبية والمعدنية،
الخ.... إن أحياء كاملة انكمشت بشكل كبير، أو اختفت تماماً... ومنتشر الآن
مقاهٍ ومحلات أوروبية حديثة تحوى المستحدثات والمخوضات»، حيث كانت فى
الماضى رؤساً من حجة».



١٥ - التجارة الحرة

والمزايا النسبية

... هكذا بدأت عملية معقدة من تحويل أراضي المستعمرات التي هيمنوا عليها، إلى أسواق للمنتجات الأوروبية، وإلى مورد للمواد الخام والسلع الأولية. وجعل هذا يبدو وكأنه «قدر محتم» مكتوب على تلك البلدان. وهي فكرة صي عليها ماركس جام احتقاره في مقاله الذي كتبه عام ١٨٤٨م بعنوان «مناقشة عن التجارة الحرة»:

«يقال لنا مثلاً إن التجارة الحرة ستفتح عنها تقسيم دولي للعمل يعطي لكل بلد إمكانية انتاج المنتجات التي تتلاءم مع ظروفه ومساكنه الطبيعية. ويكتفم يا سادة الاعتقاد بأن انتاج البن والسكر هو «القدر» الطبيعي «المكتوب» على جرد الهند الغربية! فقبل مائتي عام، لم تقم الطبيعة - التي لا تعرف التجارة - بوضع أشجار البن وعيدان قصب السكر هناك. فإن لم يكن مشجعو التجارة الحرة يتأذرون على فهم كيف أن بلدًا ما يمكنه إثراء نفسه على حساب بلد آخر، فيجب ألا ندعشنا هذا، لأن نفس هؤلاء السادة لا يريدون أن ينفهموا أيضاً، أنه في البلد نفسه، فإن إحدى الطبقات يمكنها أن تشرى نفسها على حساب طبقة أخرى».

كانت نظريات التجارة الحرة والميزة النسبية سائدة في الغرب، وروج لها على

أساس أنها تفسير على قائم على الحقيقة. لكنها في حقيقة الأمر، مجرد أداة
أيديولوجية.

قام « آدم سميت » و« زيماردو » وخلفاؤها من « التقليديين الجدد » بإخراج
نظرياتهم عن العجالة الحرة. فقط، بعد أن أسس البريطانيون تفوقهم الصناعي.
فى الأيام الأولى للتصنيع البريطانى، بحث رجال الصناعة عن قوانين « الحماية »
وحصلوا عليها. وذلك حماية لصناعاتهم « الوليدة » ضد المنافسة الخارجية وبما
يلى نفاً من أحد رجال الصناعة البريطانيين الأوائل،

« بنيت لكم الآن يا سيدى، إن صناعة التيل هي صناعة وليدة في بريطانيا
وايرلندا، ولذا فإن من المستحيل إن تبيع منتجاتنا رخيصة، مثل تلك المنتجات
التي توطدت صناعاتها منذ فترة طويلة... لذا فلا يمكننا إحرار أي تقدم ملموس
وسريع في تلك الصناعة، ما لم تقم الحكومة بتسهيّلها ».

قام البريطانيون، لمدة طويلة، ليس بتدمير صناعات الآخرين المتوطدة
فحسب، بل قاموا أيضاً بحماية صناعاتهم هم من المنافسة، وقد فعلوا ذلك بوسائل
كانت أحياناً أبعد ما تكون عن « الطبيعة ». وقد كتب « فريدريش ليست » الذي
جادل خلال عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٤٠) من أجل حماية
الصناعة الألمانية الوليدة من المنافسة من الصناعة البريطانية التي كانت قد
توطدت آنذاك، كتب بعدد المزايا التي عادت على بريطانيا من الحماية التي
تولمها « قوانين الملاحة »:

« تمتعت المجلترة إذن ودخول البضائع التي تتنافس مصانعها وهي المنتجات
الحربية والقطنية الشرقية. لقد كان ذلك المتع مطلقاً، ونفذ بفرض عقوبات
قاسية؛ فلم ترد المجلترة استهلاك خيط واحد من الهند. ولقد صاحب تلك السياسة
لمجاح هائل... فعاداً كان سيصبح عليه حال المجلترة لو قامت بشراء تلك المستوحات
الهندية الرخيصة خلال المائتى عام الماضية! ».

وكما يلاحظ المؤرخ الاقتصادي «كارلو سييولا»:

«ومن حظ المجلترا أنه لم يظهر «ريكاردو» هندي ليقنع الانجليز أنه من المفيد لهم طبخاً «لقانون» التكلفة النسبية «أن يتحولوا إلى رعاة اغنام، وأن يستوردوا من الهند كل ما يحتاجون إليه من منسوجات».

وعندما ترسخت الصناعة البريطانية، أصبح الجدل بفضائل «التجارة الحرة» مأسوفاً. وعلى الشاكلة نفسها، تحاول حكومة الولايات المتحدة الأمريكية «و«صندوق النقد الدولي»» بأنه من المفيد فائدة مؤكدة لجميع البلدان، أن تفتح أبوابها للواردات. ولكن نظراً لمخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية قدرتها على المنافسة الصناعية، للدول الصناعية المتقدمة الأخرى، فإن هناك بوادر تغيير في نظريات لكهنة علم الاقتصاد الكلاسيكي الجدد.. وفي بريطانيا ازدادت هذه اللهجة بحيث أصبح الجدل من أجل إعادة فرض القيود على الواردات جدلاً شبه محترم وهذا هو ما تفعله المجموعة الاقتصادية بكمبردج وهنا بطبيعة الحال من أجل حماية الصناعات البريطانية المتردية لأن.

وإنه لمن الخطأ الفادح، الزعم بأن «آدم سميث» الذي يحسم كثير من أمثاله بالتائق واللامحامية، قد قدم نفسه بطريقة قبيحة أو غير أمينة كخدمة مصالح رجال الصناعة البريطانيين ومع هذا، فإن نظرياته قد توافقت مع ما كان أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين في حاجة إليه عام ١٧٧٦م عندما نشر كتابه الشهير «ثروة الأمم» إن تأييده لفكرة حرية التجارة كان مؤسساً على فكرة أن التخصص وتقسيم العمل ينتج عنهما زيادة كبيرة في الانتاج، وأن السوق الواسعة كانت ضرورة من أجل إمكان تأكيد تقسيم العمل، ولذا فإن السوق يجب أن توسع عن طريق التجارة الحرة. وقد جادل ضد جميع المعاملات التفضيلية، أو لفرض القيود على أشكال معينة من النشاط الاقتصادي. وجادل أيضاً «نظام واضح بسيط للحرية الطبيعية» كأسلوب لزيادة الثروة الحقيقية وعظمة المجتمع.

وسمى «ديفيد ريكاردو» نطاق الجدل من أجل حرية التجارة:

وتحت مظلة نظام حرية التجارة الكاملة، يقوم كل بلد وبشكل طبيعي، بتكرس رؤوس أمواله وقوة عمله، لأداء الأعمال المفيدة أكثر لكل منها. إن هذا السعى وراء الفائدة الفردية، له صلة مثيرة للإعجاب بالخير العام الذى يعم على الكل، وعن طريق تقوية الصناعة، ومكافأة الإبداع، والاستخدام الأكثر كفاءة للمميزات الخاصة الموهوبة من الطبيعة، عن طريق ذلك الأسلوب من الاداء الاقتصادي يوزع العسل بأكثر الطرق تأثيراً واقتصادية بينما عن طريق زيادة الكتلة العامة للمنتجات، ينشر هذا الأسلوب الفائدة العامة، ويربط برباط هام من المصلحة والتبادل - والمجتمع الدولي للأمم، خلال العالم المتصدين، إن هذا المبدأ هو الذى يقرر أن النهج سيصنع في فرنسا والبرتغال، وأن الفترة ستزج في أمريكا، وأن المنتجات المعدنية ستصنع في المجلتراء.

كان مثل تلك الأفكار - ولا يزال - كم هائل من التأثير على طريقة تفكير الناس. ومع ذلك كانت تلك الأفكار غير صحيحة، بوضوح تام، حتى آنذاك في تلك الأيام. إن حقيقة أن البرتغال قد ركزت على صناعة النهج، لم تكن أبداً نتيجة التفاعلات الطبيعية للسوق. كان ذلك أمراً فرضته الحكومة البريطانية، وبالنات معاهدة ميون عام ١٧٠٣م، تلك المعاهدة التى قصد من بنودها بالنات زيادة الصادرات من المنسوجات البريطانية إلى البرتغال، وصادرات النسيج البرتغالى إلى بريطانيا. لقد سبق هذه المعاهدة التى رسخت إلى هذا الحد أو ذاك، اعتماد الاقتصاد البرتغالى على بريطانيا، عدد من الاتفاقيات التجارية منحت البرتغال ميزات اقتصادية لبريطانيا، وذلك أساساً مقابل حمايتها عسكرياً ضد أسبانيا.

هناك مثل صارخ بالنات على استخدام القوة من أجل فرض «حرية التجارة» ألا وهو «حرب الأفيون» ضد الصين. فقد حاولت حكومة الصين منع استيراد

الأكبر، وفرضت ضرائب على الواردات من البضائع المستعة. وفي عام ١٨٤٠ هاجم الاسطول البريطاني الصين، وكانت النتيجة سلسلة من المعاهدات منحت حقوقاً خاصة فيما سمي «بوانى» المعاهدة، وفصل هونغ كونج وأقاليمها البريطانية، وتخفيض الضرائب، وفي نهاية الأمر تفتين تجارة الأفيون.

كان استخدام القوة لفتح أسواق جديدة، هو الممارسة المعتادة، والتقسيم الدولي للعمل الذى نتج عنه أن أصبحت بريطانيا، على مدى القرن التاسع عشر بأكمله، هي القوة الصناعية السائدة في العالم، ولم يكن - كما هو واضح - تتاجاً للقوى الاقتصادية «الطبيعية»، ولكنه فرض عن طريق استخدام القوة السياسية والاقتصادية في بعض الأحيان، عن طريق الدولة. وحيث أن التبادل التجارى لم يحتوى التجارة العادية غير ممكن، فقد لجأوا إلى الاستعمار والتسلط المباشر. وحين أصبحت السيادة الصناعية البريطانية مهددة عند نهاية القرن التاسع عشر، من جانب القوى الأوروبية الأخرى، بدأت تلك القوى وبريطانيا عملية أخرى من الاستعمار، كان معظمها هذه المرة في أفريقيا لإستحواذ أسواق خارجية «محمية». ولقد أدى ذلك الصراع من أجل الأسواق بين الأوروبيين إلى الحروب. انتهى ذلك إلى الحرب العالمية الأولى بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨م، وهكذا أخذ «ج.ك. تشستر تون» يتفاخر:

«الأرض مكان توجد به الميخنة... ستجعلها مهما أدت الكرة الأرضية، لأن لون الخريطة معظمه أحمر والنحاسى ومادى.. وهذا هو معنى «يوم الامبراطورية».....»

أر كما مير «هيلير بلوك»:

«مهما يكن لدينا

منطق مكسيم... وليس لديهم».



١١ - الجوع

لم يقوض التحريك القهري للبلاد التي سطر عليها الاستعمار، إلى أسواق للبضائع الأوروبية المصنعة، وإلى مورد الخامات والمواد الأولية من أجل الاستهلاك الأوربي، «الاكتفاء الذاتي» السابق لهذه البلدان فحسب؛ بل لقد قوض أيضاً وبطريقة متزايدة، قدرتها على تغطية نفسها. وكما يعلق «هاران» فإن «المشكلة ليست في تقسيم العمل في حد ذاته، ولكنها في التخصص داخل كل بلد، والتخصص الدولي المنظم بحيث يتخصص أحد أفراد فرقة العمل في الجوع، بينما يتحمل الآخر «حمل» الرجل الأبيض في جنى الأرباح».

وحوّلت المستعمرات إلى مجرد مزارع حقيقية (أو مناجم)، تنتج محصولاً أو محصولين، (أو منتجات معدنية) للتصدير إلى أوروبا. وخلال تلك العملية، استولى الأوروبيون على أجود الأراضي. وحدث هذا على نطاق هائل وبالذات في أمريكا وأفريقيا. فحصل اللورد ديلامير على مائة ألف هكتار من أجود الأراضي في كينيا بثمن لا يزيد على بنس واحد لكل هكتار. وهكذا فإن مقدار الأراضي المتوفرة لمعيشة أهالي البلاد، ويقول آخر، المتوفر لإنتاج الغناء من أجل الاستهلاك المحلي انخفض بشدة، وما زال يتناقض حتى الآن في أجزاء كبيرة من العالم. وأجبر السكان المحليون على التجمع في مستوطنات، كما هو الحال في بعض مناطق إفريقيا، أو دفع بهم إلى مناطق جبلية وصعبة، كما هو الحال في جميع أنحاء الكاريبي وأمريكا اللاتينية والهند، وبالذات جنوب الهند. وزرعت الأراضي التي تركت للأهالي من أجل مستلزمات المعيشة، بطريقة مكثفة أكثر من اللازم،

وبدا يصيبها الإرهاق والهبوط، وكان للمزارع الكهري نفسها في أحيان كثيرة آثار مدمرة على خصوبة الأرض الطبيعية.

يقول «جومو دي كاسترو» في «جغرافية الجوع»:

«إن نظام الانتاج الزراعي في أفريقيا مدمر للسكان من أهل البلاد، ليس فقط لأنه يخفض من الانتاج الغذائي المحلي، بل أيضاً لأنه يستهلك الثروة بتشييد عوامل التعرية.. لقد حدث هنا عن طريق زراعة جوز القزود في الستال».

ويقول «أرنست ميتل» في «النظرية الاقتصادية الماركسية» أن تقرير «لجنة الفلاحين الكانديين» الصادر في سبيلان عام ١٩٥١ «يفسر كيف أن الاقتصاد على زراعة البن والشاي، وإن إزالة الغابات بلا رابط ولا حساب، قد تسبب في دمار ييشي كان هو السبب الأساسي في الفيضانات الخطيرة التي حدثت عام ١٩٥٧».

وأيضاً، فإن «التوسع في زراعة القطن في مصر، والتحول من الري الموسمي إلى الري المستمر» تسبب في الإرهاق السريع للأراضي. وتسبب هذا بدوره في زيادة سرعة في الأمراض في وادي النيل(*) ه. وأيضاً «في الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وحتى ١٩٣٩ - ١٩٤٠م، تناقصت مساحة الثروة الهندية التي تزرع بمحصولات غذائية بمقدار مليون ونصف مليون هكتار، بينما ازدادت الأراضي التي تزرع بمحصولات التصدير بالقدر نفسه خلال الفترة نفسها».

وهناك أمثلة أكثر على هذا، في مصادر أخرى. ففي جامبيا كانت زراعة الأرز منتشرة قبل الغزو، الاستعماري، لكن بعد ذلك تم تحويل كم كبير من أجود الأراضي إلى زراعة الفول السوداني، للدرجة أن استلزم الأمر استيراد الأرز على

(*) المقصود هنا زيادة نسبة الإصابة بالملاريسيا والأمراض المتوطنة الأخرى.

نطاق واسع لتجنب المجاعة. وفي الهند حوت المناطق الجنوبية إلى اقتصاد المزارع الكبيرة، التي تشبه مزارع أمريكا اللاتينية. وطبقا لما يقول بالم ذات لمران وصائدات القطن الخام ارتفعت من ٩ ملايين رطل عام ١٨١٣م إلى ٣٧ مليون رطل عام ١٨٣٣م ثم إلى ٨٨ مليون رطل عام ١٨٤٤ وقفزت إلى ٩٦٣ مليون رطل عام ١٩١٤م. كذلك ارتفعت صادرات الشاي والمحوب الفطانية، وأساساً الأرز والتبع، بما قيمته ٨٥٨ ألف جنيه استرليني عام ١٨٤٩، إلى ما قيمته ١٩ مليوناً و ٣٠٠ ألف جنيه استرليني عام ١٩١٤م؛ وهكذا أصبحت الهند مصدراً رئيسياً للقمح إلى أوروبا.

وكما كتب السيد جورج وات عام ١٩٠٨ «كانت الطبقات الفنية في المجتمع الهندي تصدر المخزون الزائد عن الحاجة وكان ذلك المخزون من قبل يحتفظ به خشية المجاعة وأيام الضيق».

أما في أمريكا اللاتينية، فقد بدأ انتشار المزارع الكبيرة بقرى المجموع في أوقات مبكرة عن ذلك. فبعد زراعة قصب السكر، زرع محاصيل أخرى، وبالثبات المطاط على أن مزارع قصب السكر الكبيرة ظلت هي النمط التقليدي. ويضيف «جالنير» ما حدث في كوبا:

«في السنوات التي تلت الاحتلال الهبطناني لكوبا». امتصت مصانع السكر كل شيء: الأرض والرجال فقد ذهب إلى تلك المصانع، عمال الترسانات البحرية، وعمال المساهك، وعدد غير محدود من صغار الحرفيين، الذين كانوا قد ساهروا مساهمة قاصلة في تطوير الصناعة، أما صغار الفلاحين الذين كانوا يزرعون الفاكهة والتبغ والذين هم ضحايا التقدم المدمر لحقول قصب السكر الوحشية، فقد تحولوا بدورهم إلى إنتاج السكر.. لقد دمرت الزراعة الواسعة المدى خصوبة التربة، بلا رحمة.. وتكاثرت أبراج السكر في ريف كوبا، ومكان كل منها يحتاج إلى أرض أكثر فأكثر.. أما «اللحم المقدد» التي كان قبل سنوات قلائل سابقة أحد

صادرات كوبا، لقد بدأ يستورد كميات كبيرة من الخارج ابتداء بحلول عام ١٧٩٢، وأصبح منذ ذلك الوقت قصاعدا، أحد الواردات... ولقد تدهورت الترسانات البحرية والمساكن وانخفض انتاج التبغ انخفاضاً حاداً. كان العميد يعملون ٧٠ ساعة متواصلة يومياً، وفي الحقول التي كان يقطعها الدخان دعمت طبقة منتجى السكر سلطتها... لقد كتب لنا عدد من الرحالة الأوائل بطول كوبا ومرضها، الذين ساروا في شلال أشجار النخيل العملاقة وعبر الغابات الوارفة التي تكثر فيها أشجار الماهوجني والأرز والأبنوس. إن أخشاب كوبا ما زالت تثير الإعجاب ولكن في... مدريد!! ولكن في كوبا نفسها أحرقت أفضل وأجمل الغابات العلراء وتساعد منها الدخان، أمام غزو قصب السكر... وفي الوقت نفسه الذي كانت تدمر كوبا فيه أحسن أراضيها المنتجة للأخشاب، أصبحت المشتري الرئيس لأخشاب الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا فإن «الزراعة - الناهية» الراضعة المدي لتقصب السكر لم تمن موت الغابات فحسب، بل تمت أيضاً على طول المدي نهاية المحمية الشهيرة لجزيرة كوبا. ذلك أنه باستسلام الغابات للتيران، عملت عوامل التعرية فعلها على التربة وبسرعة فقدت التربة حمايتها، وخضت آلاف النهرات».

وما زالت هذه العملية مستمرة في أنحاء كثيرة من العالم، فالصحراء تزحف على الأراضي الزراعية في غرب أفريقيا(*)، ومع نمو صناعة التهريد، تزايدت المحاصيل الزراعية التي يمكن تصديرها من أجل الاستهلاك العرفي في الدول المتقدمة وفي «قولنا العليا» نظم الفلاحون أنفسهم في «الحادات» للسطابة بحق انتاج محاصيل غذائية من أجل أنفسهم بدلاً من الخضروات التي تصدر إلى

(*) وهي العملية المعروفة الآن في عدد كبير من دول العالم الثالث باسم «التصحير» فالصحراء «تأكل» الأراضي الزراعية والنتيجة معروفة.
(المترجم)

فرنسا. ويعطى «إرنست فينكل» في كتابه ذى العنوان الذى يشرح نفسه «امبريالية القراولة»، وصفاً تفصيلياً لهذه العملية فى المكسيك. ولتحت عنوان: «حلف جنوب شرقى آسيا» (آسيان) فى طريقه لأن يصبح مزروعة سمكية ومزروعة خضروات من أجل البلدان المتقدمة(*) يصف كيف أن الانتاج التجارى للأناناس والموز والفواكه الاستوائية الأخرى من أجل التصدير، قد جرد المزارعين المحليين من أراضيهم. ولقد فى نفس الوقت عملاً لبعض أولئك المدمين «المجند» بما لا يزيد على دولار أو دولارين فى اليوم. فى ظروف عمل قاسية. ويشرح أيضاً كيف تضاعفت صادرات تايلاند من «الأغذية البحرية» فى السنوات الأخيرة، بينما ظل انتاجها ثابتاً، مما يعنى تناقص الاستهلاك المحلى من هذه الأغذية.. وهكذا أيضاً، فإن أفريقيا اليوم، مصدر صافٍ للشعير والفاصوليا والفرل السودانى والخضروات الطازجة والماشية. فى مالى ارتفعت صادرات الفرل السودانى إلى فرنسا بطريقة ملحوظة أيام الجفاف. وتوفر المكسيك للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من نصف احتياجاتها من خضروات شوية متعددة. ويقدر أن نصف الاراضى الزراعية فى أمريكا الوسطى تنتج محاصيل من أجل التصدير.

ومن الواضح أن إنتاج المواد الغذائية والسلع الأخرى من أجل الاوربيين، لم ينتج عنه دائماً تناقص دائم فى المساحات المخصصة لأعاشة أهالى البلاد. ففى بعض مناطق من العالم، هناك وفرة من الاراضى، بحيث أن انتاج المنتجات الزراعية للتصدير يمكن أن يتم بدون إحداث نقص فى كمية الغذاء المتوفرة محلياً. إن نقص الغذاء فى أفريقيا بالذات، عملية حديثة العهد. لكن هناك ما يكفى من الأمثلة المضادة لجعل من إنتاج المحاصيل التصديرية عاملاً له مغزاه فى التجموع الموجود فى أفريقيا فى أيامنا هذه. وفى سنوات قريبة العهد بالذات، فإن بلداناً

نشرت هذه الدراسة فى مجلة وفار إيسترن إيكونوميك ريفيو Fav Eastern Economic Review
 ٢٧ أبريل ١٩٧٩.

كثيرة يقوم بعضها بعمليات تصدير ضخمة لأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، قد أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الغذاء، لجبره الحفاظ على حياة سكانها. فعلى سبيل المثال، وطبقاً لما ذكرته نشرة «البنك الدولي» (*) في نهاية السبعينات، شكل الغذاء ٤٠٪ من واردات سبيري لانتكا، و١٩٪ من واردات مالي و٣٠٪ من واردات السنغال، و٢٣٪ من واردات مصر، و١٧٪ من واردات الملايو، و١٣٪ من واردات المكسيك. وتلك النسب أكبر بكثير مما صرفته بعض تلك الدول على وارداتها البترولية. والوضع لا يتعلق فقط بالدول، بل لقد أصبح الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية وأيضاً في المدن يعتمدون اعتماداً يشبه الخطر على شراء الغذاء، وحرصوا من عنصر الأمان الأساسي، ألا وهو إمكانية انتاج غذائهم بأنفسهم (**).

وكما قال مزارع نيجيري أيام مجاعة ١٩٧٤: «أيام المجاعة الكبرى عام ١٩١٤، كان لدينا النقود ولم يكن لدينا الغذاء؛ أما الآن فلدينا الغذاء وليس لدينا النقود».

ورغم ان المجاعات ليست بالطاهرة الحديثة، فإن هناك بعض الدلائل على

(٥) تقرير التنمية الدولي World Development Pepn

(**) في مصر اختفت صناعة الميز الفلاحي في المنازل الريفية، وانتشرت الطابونة

التي تنتج البلدي من الدقيق المستورد. ومن المؤسف أن بعض بيوت الفلاحين التي هلت على حالها ولم تتطور مثل آلاف السنين يوجد في بعضها أجهزة كهربائية وأجهزة ليديو وتليفزيون وغيرها أحضرها أولاد الفلاحين العاملين في الدول البترولية. في الوقت الذي تبطل فيه عادات التغذية الذاتية «بالتحيز الفلاحي» بالدقيق المصري، وترهية الدواجن وإنتاج البيض الذي أصبح يشتري ويستورد، وهذا كله على حساب الانتاج المحلي. هكذا أصبح الرفق يعتمد على المدينة والمستورد.

(المترجم)

إنها قد ازدادت حدة وعمقا في الهند تكثر هناك زيادة ضخمة في الوفيات نتيجة المجاعة منذ عام ١٨٠٠ فصاعدا، حيث مات ١٢ مليون شخص على الأقل من الجوع خلال القرن التاسع عشر، ومعظمهم خلال ربيع الأخير فقط ولقد قدر أ.ك. سين الوفيات الناتجة عن «مجاعة البنغال الكبرى» عام ١٩٤٢ بما يروى على ثلاثة ملايين - ويقول سين أنه لم يكن هناك انخفاض ذو قيمة في كمية الغلات المتوفرة في ذلك العام مقارنة بالأعوام السابقة، كانت المشكلة أن سكان المناطق الريفية في البنغال، لم يكن لديهم نقود لشراء الطعام. وأرسلت المواد الغذائية إلى كلكتا وإلى مناطق خارج البنغال أيضاً والحقيقة أن الطعام ذهب إلى حيث توجد النقود. وهناك قصص عن أناس جوعى مموزين ذهبوا سيراً على الأقدام إلى كلكتا للبحث عن الطعام، حيث سقطوا ميتين أمام «فترنات» المحلات المكتظة بالأطعمة. ويعطى سين أدلة مشابهة تظهر أن المجاعات في أفريقيا في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م والمسئولة عن موت ما بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف شخص، لم تكن ناجمة عن نقص عام في الطعام في أثيوبيا ككل بل كانت نتيجة انخفاض حاد في لدرة السكان الشرائية في المناطق التي أثرت عليها المجاعة.

وعموماً، فمن الواضح أن هناك عاملاً شديداً الأهمية يساهم في المجاعات. وهو التوزيع غير التساوي للطعام والنقود التي يشتري بها. وكما قلنا من قبل فإن عدم التساوي هذا يزداد. لقد كانت القوى الاستعمارية تميل إلى تقوية سلطة كبار ملاك الأراضي؛ أو قبيل، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، إلى خلق ملاك أراض جديد. وفي الهند أصبح الفلاحون مدينين بشدة للمرابين والتجار القادرين على إجهادهم على بيع محاصيلهم بأسعار رخيصة، حتى يحصلوا منهم على ائتمان أكثر. إن أولئك التجار والمرابين، يقومون بتخزين الطعام، ثم يبيعونه في أوقات الندرة والشدة بأسعار لا يطيقها الفلاحون. ورغم أن الإنتاج الكلي للطعام قد يكون كافياً لكل الناس في بلد مثل الهند، فإن الطعام متوفر بقل

أكثر للاغتماء وخاصة في المدن والمناطق التي تستمتع بالرخاء. وهناك دلائل كثيرة على أن عدم المساواة المتزايدة هذه، لا معنى أن الأغنياء يزدادون غنى، فقهاء؛ ولكن تعني أيضاً أن الفقراء يزدادون فقراً، وتبعاً لهذا يتعرضون أكثر فأكثر لسوء التغذية.

في العشرين عاماً الماضية أو ما يقرب من ذلك، انتشر في الغرب ما يسمى بـ «الثورة الخضراء»، والتي رُوِّجَ لها كحل لمشكلات المول النامية. كانت هذه «الثورة الخضراء» تتكون أساساً من تطوير نوعيات جديدة غيرة الانتاج من البذور. أما ما لم تفعله «الثورة الخضراء» فهو حل مشكلات التوزيع، والذي لا شك فيه أنه كانت هناك بالتأكيد زيادات يعتد بها في الإنتاج الكلي للطعام في عدد من البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في آسيا. لكن الزيادات لم توزع على هؤلاء الذين يحتاجون إليها، وما زال سوء التغذية موجوداً وتبين دراسة ومنظمة العمل الدولية»، قامت بها في أكبر سبع دول في جنوب آسيا، أن حال فقراء الريف الآن، أسوأ مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين عاماً. وأنه لما يدعى للسخرية أنه تلاحظ تلك الدراسة «إن الزيادة في الفقر كانت ذات هلة ليس بالانتخاض في إنتاج المحبوب بالنسبة للفرد، بل بالزيادة في إنتاجها، والمحبوب هي المكون الأساسي لغذاء الفقراء».

ولدت «الثورة الخضراء» بالمكسيك في الاربعينيات، في سياق الحاجة إلى إيجاد غناء أكثر إلى المثلث. وكما يشرح مور لا ب وكوليتز:

«ذهب كل المجهود إلى تطوير تقنية تعتمد على الاستخدام المكثف لرأس المال، يمكن تطبيقها فقط في المناطق الأكثر ثراء نسبياً، أو تلك التي يمكن خلقها بواسطة مشروعات رى ضخمة. كان التركيز على كيفية جعل البذور - وليس الناس - أكثر إنتاجاً كانت التنمية الريفية الحقيقية والمبتنة على جعل كل أسرة ريفية منتجة وأفضل حالاً، بمعنى أن الأغلبية الريفية نفسها متأكمل الكثير من

أى زيادة تتحقق فى إنتاج الغذاء. ولقد كانت هذه الزيادة بالذات هى ما تصبو
مصانع الحضر إلى الاستيلاء عليه من الريف».

وما زال هذا النمط مستمراً. إن «الثورة الخضراء» كما طبقها الوكالات
الغربية والحكومات التى تصاندا، وصفت كسياسة «مساندة الأفضل» إن الطاقات
التي بذلت: من أسمدة، ومبيدات حشرية وري، وماكينات، وأراض جيدة، لجعل
الهنود المعجزة، تنتج الانتاج المعجزة، كل ذلك أعلى من متناول معظم صغار
الفلاحين، الذين ليس لديهم إلا القليل، وليس لديهم إمكانية الحصول على
أنتمان. أما عن الذين لا يملكون أرضاً، فإن العملية كلها تتجاوزهم. وفى
الحقيقة، فإن هناك دلائل كثيرة على أن عدد معدنى الأرض يتزايدون كتنجبة
لزيادة الأرباح فى الزراعة. ويقوم كبار ملاك الأراضى بمكنة إنتاجهم وطردون
المستأجرين. وفى دراسة قام بها «البنك الدولى» أن المزارع فى «البنجاب» قد نمت
بنسبة ٢٤٠٪ خلال ثلاث سنوات فى الستينيات.

نتج عن الطلب الجديد على الأسمدة والمبيدات والمكينات الذى خلقه تهنى
بهنود «الثورة الخضراء»، نتج عنه أيضاً أسواق أكبر لشركات المبيعات الزراعية،
التي أصبحت أكثر أهمية جماعة الشركات متعددة الجنسية. ويفسر هذا العامل
بدون شك أيضاً، الحساس الذى تشعربه تقنيات «الثورة الخضراء» فى الدوائر
الرسمية.



١٢ - العمل واللاجور

كانت مشكلة إيجاد عمال للمناجم والمزارع مشكلة مستمرة. ويرى البروفيسور مورفيل في محاضرة ألقيت عام ١٨٤٠م كيف وأن أحد السادة واسمه السيد بيل أخذ معه ثلاثمائة شخص من الطبقات العاملة إلى استراليا. كانوا مقتولين بإمكانية الحصول على أرض، وبعد مدة قصيرة كان السيد بيل قد ترك بدون خادم يرتب له فراشه أو ليحضر له الماء من النهر.

ويعلق هيرمان بقوله: «إذرفوا دموعاً من أجل السيد بيل الذي كان عليه أن يرتب فراشه بنفسه لأنه ببساطة لم يعرف حقيقة أنه طالما أن أدوات الانتاج الخاصة في تناول يد العمال، فإنهم لن يحصلوا من أجل أي شخص آخر. وقد كانت الأرض أمامهم في هذه الحالة».

وفي البلاد التي لم يستول فيها الأوروبيون على الأرض، كانوا في حاجة إلى إقناع السكان المحليين بانتاج منتجات من أجل السوق، بدلاً من الانتاج لاستهلاكهم الشخصي. هناك بعض الحالات مثلاً فيما هو غانا الآن، فحصد المزارعون المحليون لإنتاج المحاصيل النقدية لكي يحصلوا على الواردات على أنه في حالات كثيرة لم يتحصص السكان المحليون لإنتاج حاصلات التصدير، أو للعمل في مزارع الأوروبيين. وفي بعض المناطق وبالذات في الكاريبي وأمريكا الجنوبية، لم يخوفو العمد الكافي، لذا تم استيراد العبيد الأفريقيين. وحتى بعد إلقاء نظام العبودية في القرن التاسع عشر، استمر العبيد السابقون يوفرون قوة

حصل متحكم فيها إلى هذا الحد أو ذاك. ولقد كتب شاهد عيان من شمال شرقي البرازيل يقول:

«طالما كان هناك جوع، ظل سوق المواشى الأدمية مفتوحاً، ولم يكن هناك نقص في المشتريين. وتادراً ما كانت هناك باخرة لم تشحن فيها أعداد كبيرة من أفراد قبائل السيارا».

وفي مناطق أخرى كانت المشكلة أكثر تعقيداً. ففي أفريقيا نفسها هناك أمثلة كثيرة على إجبار الأفريقيين بالسوط وبالبنديقية للعمل عند الأوروبيين أو لزراعة المحاصيل النقدية؛ وأكثر تلك الأمثلة ذيوغاً، تنجانيقا تحت الحكم الألماني، والمستعمرات البرتغالية حتى بزوغ عصر الكفاح التحريري، وأفريقيا الفرنسية، والسودان الفرنسي في الثلاثينيات من هذا القرن وكان استخدام أشكال متعددة من السخرة، لهذا الحد أو ذاك، منتشراً. ولقد استفاد البريطانيون من مثل هذا النظام حتى الحرب العالمية الثانية.

لكن لعل أكثر الطرق التي اتبعت لإجبار الأفريقيين وآخرين على إنتاج المحاصيل النقدية، هي فرض الاتاوات أو الضرائب، تلك يجب أن تدفع إما على شكل المحاصيل النقدية المرغوب فيها، وأما على شكل نقود، وهو ما لا طاقة للأهالي به إلا ببيع محاصيلهم الغذائية، أو بالعمل لدى الأوروبيين لقاء أجر. كان هذا يعني أن الأرض والوقت اللذين يجب أن يتوفرًا لإنتاج الغذاء قد انخفضا وأن الزراعة من أجل الحصول على غذاء قد حرمت من عمل رجال ونساء. أشاء. لذا أصبحت الهجرة ظاهرة ضخمة في أفريقيا على وجه الخصوص. قطعاً لأحد التقارير الرسمية - كيمسكا ما هوك رويال سيرفي - الخاص بإقليم سيحكي في جنوب أفريقيا:

«يعتمد أهالي تلك المنطقة على ما يأخذه المهاجرون كأجر، يقيم أودهم أو حتى وجودهم في حد ذاته. إن الفقر هو الذي يدفعهم إلى الخروج للعمل. لكن

خروجهم هنا هو سبب فعال في استمرار الفقر في بلادهم الأصلية، حيث أن غياب الكثورين في زهرة شبابهم، يكبح التقدم الاقتصادي، وتسبب - إلى حد ليس بالصغير - في انخفاض الانتاج الزراعي في المنطقة، وفي حالات كثيرة، فإن الأرض لا تحرث، لأنه ببساطة لا يوجد أحد يقوم بالحرث».

كان الحفز على العمل في مناجم ومزارع الأوروبيين، تستند في بعض الأحيان محاولات متعددة لخفض مستوى المعيشة في المناطق التي تقيم أود نفسها. إن مثلاً معاصراً على رد فعل أصحاب الأعمال لمشكلة الزائد عن الحد بين العمال - في رأيهم - يوجد في «العقير» من تساهل لفرقة المناجم في رودسيا لعام ١٩٠٢» وقد أدلى رئيسها بالملاحظات التالية:

«وحيث يتولى مثل هذا الشكل الرخيص من العمل (الاسرى) تحت أمره، وبالإضافة إلى ذلك فلائحة يمشي في المناطق المخصصة للوطنيين، فإنه لا يدفع أجراً لسكنه، وتقلل الضرائب التي يدفعها لأكل حد ممكن: في هذه الحالة فإن الشخص من أهل البلاد الأصليين يمكنه سنة بعد أخرى إنتاج كم كبير من المحبوب، يشتريها التاجر منه في الوقت المناسب، حيث تأخذ طريقها إلى صاحب المنجم بسعر أكبر. وليس حقيقة الأمر، فإنه يصبح عاماً بعد عام أكثر ثراءً وأقل ميلاً إلى العمل بنفسه وهنا فإنه يستطيع أن يدخل بمنجاح كبير في منافسة مع الرجل الأبيض لإنتاج وبيع المحبوب، تلك السلعة الكبيرة الأهمية. واننى اقترح علاجاً لذلك، شيئاً من اثنين: إما أن تفرض ضرائب عليه، وإما أن يعنى أصحاب المناجم نظاماً تعاونياً للزراعة».

وقد جادل من قبل «جال روبى» في كتابه: «أفريقيا: جذور الثورة» ان الأوروبيين استولوا على الأرض، ولم يقوموا بزراعتها، وقد فعلوا ذلك لسببين هما التأكد من أن الأفريقيين لا يمكنهم منافسة الأوروبيين، وأيضاً إفقارهم إلى الحد الذي يجبرونهم فيه على العمل لديهم. وقد كان لهذا الوضع مشكلاته بالنسبة

للأوربيين، وهو ما يظهره الاقتباس التالي عن المورد لومبارد الحاكم العام لتيجيرا:

«مشكلة يومنا هي التأكد من أن خدمة الأهالي لدى الأوربيين لن ينتج عنها التفكك السابق لأوانه للمجتمع الوطني. ذلك أن العامل الجاهل الذي فقد الإيمان برضا جنوده أو غضبهم والذي تخلى عن ولائه القملي، وعن مطالبته بنصيبه في أرض عائلته أو عشيرته، وعن استعداده لتقديم المعونة لزملائه وقت الشدة، هذا العامل لم يعد لديه الآن ما يحلزه على التحكم في نفسه، وأصبح خطراً على الدولة».

لم يكن الأوربيون مهتمين بالحصول على المواد الخام والمنتجات الزراعية بحسب، لكنهم اعتمدوا أيضاً بالحصول عليها بسعر منخفض للغاية. هكذا كان يجب أن تكون الاجور التي تدفع للعامل، وكذلك أسعار المنتجات الزراعية التي تدفع للفلاحين، أقل ما يكون. أما العبيد فلم يدفع لهم شيء أبداً بطبيعة الحال، وإن كان من المفروض أن يقدم لهم الغذاء والمأوى إلى هذا الحد أو ذاك. وبعد الإلغاء الرسمي لنظام العبودية، ذلك الإلغاء الذي لم يكن مؤثراً في كل المناطق؛ قاد الجوع العبيد السابقين إلى العمل بأجر زهيد، وهو وضع وصفه ب. ترائين في رواياته بطريقة تحرك القلوب.

كانت إحدى وسائل الاحتفاظ بالأجور منخفضة، هي التأكيد من أن هذه الاجور لا توفر إلا مجرد حياة العمال أنفسهم، إلا أن أصحاب الأعمال أو الدولة لا ينبغي أن تقدم لهم نفقات وعيالتهم أثناء مرضهم أو شيخوختهم، ولا نفقات تربية أبنائهم، الذين سيوفرهم الجبل التالي من العمال، بل ينبغي أن يدفعها آخرون. وقد شرح اللورد هالي، على سبيل المثال، هذا الأمر بوضوح عام ١٩٣٨م:

«تستخدم المناطق المخصصة للوطنيين، كما هي للصدمات، بمعنى أنها ترضى احتياجات الذين لا يعملون والمرضى والمسنين بدون نفقات تدفعها الدولة. وليس

هناك من يبدل آخر سوى الحفاظ على قوة عمل دائمة تأوى فى المدن حول المناجم والمصانع، وتكون منفصلة تماماً عن الأرض. ولكن قوة عمل مثل هذه ستكون فى حاجة إلى أجور أعلى ومساكن مناسبة، ومدارس، وترفيه، وضمان اجتماعى».

طبق هذا النظام، على مدى واسع، على العمال فى المستعمرات، وبالذات فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وما زال يطبق على العمال المهاجرين فى جنوب أفريقيا ومناطق أخرى. وهذا الوضع له تنويعاته العصرية أيضاً، رغم أن فكرة اللورد هالى، والتي تقول إن قوة عمل منفصلة ومتطورة الصلة بالأرض ستحتاج إلى خدمات اجتماعية وما إلى ذلك، هذه الفكرة لم تنبع بشكل جامد. فالشركات المتعددة الجنسية، وبالذات تلك التى تنتج بضائع استهلاكية فى مناطق الأجور المنخفضة، للاستهلاك فى البلاد الغنية، تعطى أجوراً تعتبر جزءاً بسيطاً من الاجور التى تعطى لعمال الدول الغنية. وتقوم تلك الشركات باختيار العمال والنساء والأطفال والعمال المبتدئين غير المهرة، إنها تأخذهم وهم فى عتقوان لباقتهم، وتطردهم وهم واهنون سلوا قوتهم. وتترك الذين يطلق عليهم بتعبير ملطف «التسم غير الرسمى» فى الأحياء - الرثة فى المدن ليقوموا بأية أشياء أخرى قد يحتاجونها هم أم عائلاتهم.

وهكذا، فإن تلك الشركات متحررة من كثير من التبعات التى يتوقع من رجال الأعمال والدولة أن يتحملوها فى البلاد المتقدمة. وربما كان هناك خط موانع لهذا، وهو ما يسمى بـ «نزف العقول» بحيث يتخرج الأطباء والمهندسون وغيرهم من الأفراد المؤهلين الآخرين فى الدولة النامية، ثم يحد ذلك تستخدمهم الدول المتقدمة دون أن تدفع نفقات تدريبهم أو مساعدتهم عندما يكونون بلا عمل.

والنتيجة التى تبدو لنا عبر الستين للوسائل المختلفة لتأكيد توفير قوة عمل رخيصة فى البلاد التى استعصرت والمسيطر عليها كانت أن أعداداً كبيرة من

الناس فصلوا عن أصولهم ووسائل إقامة أودهم، وأصبحوا بلا أرض أو أفقروا بشقة، ولم يعد لديهم من اختيار سوى الاتعاق بالقطاع «العصرى» للاقتصاد. ولقد أصبحت البطالة المتفشية، أو العمل القليل، أو الهجرة من المناطق الريفية - التى أفقرت - إلى المدن للبحث عن العمل، أصبحت أكثر الملامح وضوحاً للأشكال الجديدة للتخلف.

وهكذا فإن استخدام السخرة والإفقار المقصود لهذا الحد أو ذاك للمناطق الريفية، والأجور التى بالكاد تقيم أود العمال المهاجرين الذين طلت عائلاتهم تقيم على قطع أرضهم الصغيرة الخاصة، وقوة العمل الصغيرة والمعمرة، وصيد معدنى الأرض والمواطنين الذين خلفتهم السياسة الاستعمارية - كل تلك العوامل قد جعلت من الممكن للأوروبيين أنلأه، وللشركات الريفية المعتمدة الهندسية الآن، أن تمنح أجوراً غاية فى الانخفاض فيما هو الآن الهلاك النامية.

وطلبت محاولات تنظيم النقابات العمالية، وما زالت. فالدولة الاستعمارية التى لجأت إلى استخدام القوة القاتلة استمرت استبدادية، وهذا الوضع صحيح أيضاً بالنسبة لكثير إن لم يكون بالنسبة لمعظم الدول فى حقبة ما بعد الاستعمار. فهينما تمكن العمال، بحلول منتصف القرن العشرين، من أن يكسبوا بعض حقوقهم فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكسبوا بعض التحسن فى أجورهم وظروف عملهم، طلت الظروف فى البلاد التى كانت مستعمرة ومجهدة مستعمرة لتلك التى سادت أيام الاستغلال الأقصى فى المراحل المبكرة للتصنيع الأوربي. فساعات العمل طويلة للغاية، وقوانين الأمن الصناعى أقل ما تكون، ويزيد تشغيل الأطفال، وفوق كل شيء فإن الأجور هى جزء صغير للغاية من الأجور التى تدفع فى أوروبا وأمريكا الشمالية، ولأوروبيين فيما وراء البحار. كان الأجر اليومى لعامل فى مناجم الفحم فى «إينوجوا» فى فترة

الثلاثينيات لا يزيد عن شلن واحد إذا كان يحصل تحت الأرض، وتسعة بنسات إذا كان يعمل في مهام فوق سطح الأرض، وهذا يعنى أن عامل الفحم الأدنى كان يحصل في الساعة الواحدة على ما يحصل عليه العامل النيجيرى في مناجم «إينوجره» في أسبوع (سبعة أيام عمل). أما العمال الزراعيون في روديسيا الجنوبية، فنادرًا ما كانوا يحصلون على أكثر من خمسة عشر شلنًا في الشهر. أما العمال غير المهرة الذين كانوا يحصلون في مناجم روديسيا الشمالية، فقد كان أجورهم لا يتعدى مائة شلنات في الشهر. لقد ذكرت تقارير «الاتحاد الدولي لثقافات العمال» أن الأجور اليومية للعمال عام ١٩٥٧ في البلاد الأفريقية جنوب الصحراء كانت تتراوح بين ٠.٢٢ دولار في «بناسا لاند»، ٨. - دولار في الصومال الفرنسي والكونغو البلجيكي، بينما كان مستوى الأجور في العام نفسه في هولندا ٣.٥ دولار يوميًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عشرة دولارات يوميًا. وما زال مستوى الأجور اليومى عموماً في البلاد النامية، أقل من دولار واحد.

وبجاءه البعض أحياناً، بأن تلك الاختلافات في مستوى الأجور، ترجع إلى اختلافات في الانتاجية، لكن الحقيقة هي أن تلك الاختلافات موجودة حتى لو كان الانتاج المادى للعامل يطابق أو أعلى منه في الصناعات المماثلة في البلاد الصناعية المتقدمة. وحتى إذا سلمنا بأن هنالك اختلافات في الانتاجية، فيسكتنا المجادلة بأن تلك ليست سبباً بل نتيجة لضعف الأجور. فالعمال الذين يحصلون على أجور غاية في السوء، يمكن أن ينتجوا أقل، لأنهم يأكلون أقل، ولأن آباءهم الذين كانوا يحصلون على أجور أقل، لم يتمكنوا من إرسالهم إلى المدارس، وهكذا دواليك. ويعتمد مستوى الإنتاج أيضاً، على مستوى الميكنة، وعندما تكون الاجور قليلة، فإن حوافز أصحاب الأعمال لإدخال الميكنة تكون أقل. وزيادة على ذلك هناك دلائل في الدول النامية على حالات

زيادة في الإنتاج، لم تزود معها أجور العمال، بل ظلت في الحقيقة ثابتة لمدة طويلة ويمكن التفسير الأساسي للأجور المنخفضة في الدول النامية، في يومنا هذا، ببساطة شديدة في حقيقة أنه يوجد وصيد كبير من البطالة المقنعة، ومن الفقراء في المناطق الريفية، ومن المتعطلين في المدن.

تولدت فكرة «التبادل غير المتكافئ» كتفسير لظاهرة «التخلف» عن العباين في مستويات الأجور وأعلنت هذه النظرية بالذات في كتاب «أرجير إيمانويل» بعنوان «التبادل غير المتكافئ» الذي يعتبر كتاباً كلاسيكياً الآن. وتم التوسع في شرح تلك النظرية كثيراً، وتطويرها والاختلاف منها، منذ نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٨٩م.

والجميع معقده، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تقدم بالتفصيل. لكن النظرية تقترح أنه حيث أن صادرات البلدان النامية قد أنتجت بأجور منخفضة للغاية، وأن وارداتها من أوروبا وأمريكا الشمالية، وهي في معظمها منتجات مصنعة؛ ومنفعة بأجور أعلى، فإن التبادل غير متكافئ». ولقد قدم سمير أمين في كتابه: «التراكم على المستوى العالمي» تقديرات كمية للمبالغ المحولة بتلك الطريقة. يقول: «حصلت البلاد النامية عام ١٩٦٦ مقابل صادراتها على ٣٥ مليار دولار. وإذا أخذنا في الحسبان الفروق في الإنتاجية، وهي على أي حال أقل بكثير من الفروق في معدلات الأجور، فإن تلك الدول كان يجب أن تحصل فوق هذه المبالغ على ٢٢ مليار دولار أخرى. وذلك إن كان قد دفع لعمالها أجور بنفس معدلات الأجور السائدة في البلدان المتقدمة. ويساوي هذا الفرق قيمة الاستثمارات الكلية في البلدان النامية.

هناك الكثير الذي قدم ضد تلك الفكرة، على أساس أن الأجور المنخفضة تقود في الأساس إلى أرباح أعلى للرأسماليين وليس إلى أسعار منخفضة

للمسلعة، حيث يعتمد السعر جزئياً فقط - إن كان يعتمد - على مستوى الأجور. فالسعر العالمى للأرز على سبيل المثال هو نفسه، سواء أكان منتجاً فى الولايات المتحدة الأمريكية أم منتجاً فى أوروبا. ومن ناحية أخرى فإن البضائع الاستهلاكية المنتجة بأجور منخفضة للغاية فى البلدان النامية، تباع أرخص عادة من تلك المنتجة فى البلاد المتقدمة.

ويستفيد المستهلك العادى فى البلدان المتقدمة من تلك الأسعار الأكثر انخفاضاً، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن المجادلة بأن أجور العمال المنخفضة فى البلدان النامية، تصل إلى ما يعتبر انتقالاً لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. بمعنى أن كثيراً من أصحاب الأعمال الذين تزاد أرباحهم بتلك الطريقة، هم أجانب يحولون أرباحهم إلى الخارج.

ويجادل الماركسيون، بأن استغلال العمال هو مصدر الأرباح وهو ما يسمونه «فائض القيمة» إن الأرباح فى البلاد «المتروبوليتان» (البلاد الصناعية المتقدمة، فى أوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة واليابان - المترجم) أخذت تيل إلى الانخفاض بسبب ارتفاع الأجور، وبسبب المهينة التى عنت أن الأجور تشكل نسبة أكثر انخفاضاً فى تكلفة الإنتاج. لقد تمت معادلة الهبوط عن طريق استقلال العمل الرخيص فى البلدان النامية. ولكن مما سبق، لا يمكن استنباط أن عمال البلاد الفقيرة يمكن أن يستفيدوا من تخفيض الأجور فى البلاد المتقدمة. وقد كتب «إيماتويل» مقتبساً عن لبتين عن اوستقراطية عمالية فى البلاد المتقدمة وهناك «جماعة بيئية» فى فرنسا تبدو وكأنها تحاول إفادة «العالم الثالث» بتحقيقين الأجور. لكن تلهاميم أحد النقاب الأسبانيين لهذا يقول فى مقال له بجلة «مثنى ورفر»:

«وعندما لا يحصل العمال فى بلد رأسمالى به قوى عمل متقدمة، على أجور

أعلى، فإن ذلك لا ينتج عنه تحسن في هروف معيشة العمال في البلاد الفقيرة، ولكن تنتج عنه أرباح أكبر لرأسماليي البلاد الغنية... وهكذا تتصارع عملية التنمية «غير المتكافئة».

وبتعبير آخر، فإن عمال البلاد الغنية الذين يجعلون أصحاب الأعمال في وضع أفضل، سيقومون بمجرد مساعدة أصحاب الأعمال هؤلاء في تقوية سيطرتهم على باقي العالم.



١٣ - شروط التبادل

التجارى

هناك طريقة أخرى للنظر إلى التبادل التجارى غير المتكافئ،، وهى القول بأنه ينطوى على تبادل بضائع أنتجت بمسعى تكنولوجيا متخفّض، ببضائع منتجة بمسعى أعلى من التكنولوجيا. إن أولئك المستحوذون على المستويات الأعلى للتكنولوجيا، سيكون لهم على الأرجح، الميزة، وسيكونون قادرين على طلب أسعار أعلى لمنتجاتهم. وذلك تماماً ما يستطيع العمال المهرة الحصول على أجور أعلى من العمال غير المهرة.

تم فرض توزيع العمل بين الدول المتطورة والبلدان النامية، بوسائل متعددة، كما قلنا من قبل. ونحن نتم فرض شىء، فمن الصعب الفكك منه فالبلدان المتقدمة - أو بالأحرى مصانعها المألّية - غير مستعدة لأن يشاركها أحد فى تقنياتها. فالأمر الصناعى يتم حمايتها جيداً أما التقنية التى يتم نقلها فتتم بأى صرّة، وكلما أمكن، وبطريقة مبرّرة، أو بشكل لا يمكن معه استعمالها خارج الأراض الضيقة التى صممت من أجلها. وتسيطر الشركات الكبرى للبلدان المتطورة على الأسواق، ومن الصعب على المنتجين الجدد دخولها. والأسعار التى تطلب للبضائع المصنّعة هى - إلى حد ما - أسعار احتكارية، وهى على أى حال ترتفع بعبث بمرور الوقت.

وما زالت حكومات البلدان المتقدمة تفرض ضغوطاً على البلدان النامية، كي تفتح أسواقها للمضائق المصنعة في البلدان المتقدمة، ويتم ذلك الضغط على سبيل المثال، من خلال شروط مفروضة على القروض التي يقدمها «صندوق النقد الدولي» IMF، حيث هنا تضع تلك البلدان المتقدمة نفسها حواجز جمركية ضد «الواردات الرخيصة» من البلدان النامية، والتي يمكن أن تنافس صناعتها هي. وهي أيضاً تفرض سيطرة جمركية تفضيلية، ونظام حصص وأسعار شحن، كلها مخططة لمنع البلدان النامية من تصنيع منتجاتها الأولية قبل تصديرها. لقد قام «الاكتفاء» (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بعمل حسابات أثبتت بها أن التصنيع الجزئي لمعظم سلع كان يمكن أن يضيف ٢٧ مليون دولار إلى الدخل الناتج عن التصدير في عام ١٩٧٥، وهو ما يعادل مرة ونصف المرة ما تحصل الدول النامية الآن. وعندما حاولت البرازيل في الستينيات تصدير البن المصنع، هددت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالثبابة عن شركات «القهوة القوية»، بقطع المساعدات عن البرازيل.

وما زال يمتلئ البلدان المتقدمة بصيغون على أنه من الأفضل للبلدان النامية التركيز على تصدير المواد الأولية. وكما قال هنري كسينجر عام ١٩٧٦ في المؤتمر الرابع لـ «الاكتفاء» الذي انعقد بنهرويس «إن جهداً خاصاً لابد وأن يهذل للتوسع في إنتاج وتصدير المواد الأولية من البلدان النامية». ولكن بالضبط لأن تلك الدول النامية قد توسعت كثيراً في صادراتها من السلع الأولية، فإن أسعار تلك الصادرات قد ازدادت بمعدل أقل من معدل زيادة أسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها من الدول المتقدمة صناعياً. وهكذا كان ما يطلق عليه «شرط التبادل التجاري» يتحدر بمرور الزمن، وتنافس الدول النامية على أسواق محدودة لمنتجات مثل الشاي والبن والسكر والمطاط؛ ولم تعد هذه الدولة بقادرة على التحكم في أسعار تلك السلع. والتهويل استثناء ملحوظ من هذا، إذا استطاعت الدول المنتجة

للمترول تشكيل منظمة «الأوبك» (منظمة الدول المصدرة للبترول)، وبهذا استطاعت أن تزيد من أسعار البترول المدفوعة لهم ست مرات بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤. ولقد بذلت محاولات عديدة لتنظيم كارتلات للمستهجين على غرار «الأوبك»، وعلى سبيل المثال، للموز والكافور واليوكايت، ولكن تلك المحاولات لم تكن ناجحة تماماً.

كانت المحاصيل النقدية للدول النامية على العموم كمحصول جزء الأرض في السنغال، «ثروات زائفة». فقد كان على بعض الدول إنتاج أكثر فأكثر من تلك المحاصيل عاماً بعد عام للحصول على القدر نفسه من السلع المصنعة. ففي عام ١٩٦٠ كان الدخل الناتج عن تصدير ٢٥ طناً من المطاط من سرى لانكا، يمكنه شراء ست جرارات، ولكن في عام ١٩٧٥ لم يعد يمكنه شراء أكثر من جرارين فقط وبالمثل هبطت أسعار الموز بنسبة ٣٠٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠. إن البلدان النامية، في بحثها الملهوف عن النقد الأجنبي، تنتج أكثر فأكثر وهكذا تكتمل «دائرة جهنمية» من الإنتاج الزائد على الحاجة، والأسعار المتدهورة. وحتى الكوبيين الذين كانوا يتحدثون عن عبودية السكر، فإنه بعد مرور عشر سنوات عن ثورتهم وجدوا أنفسهم يلجأون إلى شراء إنتاج محصول سكر قدره عشرة ملايين طن. أما الدول المتقدمة فهي من ناحيتها متلهفة بطبيعة الحال للتأكد من أن الدول النامية مستعمرة كمورو يعتمد عليه للمواد الخام الرخيصة. وكما قال كلارانس ب. راندال رئيس شركة «موريس إنلاند ستيل» والمستشار بواشنطن لشئون المساعدات الخارجية، في كتابه «التحدى الشيوعي لدوائر الأعمال الأمريكية»، معلقاً على التوفر المخطوط لرواسب اليورانيوم في «الكونغو البلجيكي»:

«كم كان من حسن حظنا أن الدولة الأم في جانبنا ومن ذا الذي يمكنه اليوم التنبؤ بمنطقة من المناطق الشاسعة غير المكتشفة في العالم، يمكن أن تحتوى بالقدر نفسه على رواسب معدنية قيمة، من خامة نادرة، يمكن مرور الزمن أن يحتاجها

بشدة صاعقتا أو برنامج دفاعنا.

والبلقان النامية التي تنتج أساساً السلع الأولية والحامات، لديها ثلاث مشكلات إضافية: قاسمات السلع الأولية والحامات لا تتدهور في حدود نسبية وأحياناً في حدود مطلقة محسب، ولكنها تنهذب تنهذباً كبيراً من عام إلى عام. ثم إن اقتصاد تلك الدول يعتمد بدرجة عالية جداً على الصادرات، وكثير من تلك الدول يعتمد على تصدير عدد قليل من السلع وفي بعض الأحيان سلعة واحدة أو سلعتين.

ويمكن أن يكون لتذبذب أسعار السلع آثاراً أساسية. وهي تزداد حدة بالمضاربة في أسواق السلع التي يوجد الكثير منها في لندن، وهي بالطبع خارجة عن نطاق تحكم الدول النامية. ففي منتصف السبعينيات انخفضت أسعار السكر من ٦٤ سنتاً إلى ست سنتات للرطل، وذلك خلال ١٨ شهراً. وكانت خطة الخمس السنوات الأولى لتفاوتاتها تعتمد على أن السعر العالمي للسكر لن ينخفض عن ٩٠ جنيتها استرلينياً، ولكن سعره انخفض في وقت قصير للغاية إلى ٦٠ جنيتها. وفي أواخر الخمسينيات انخفضت أسعار الكاكاو من ألف دولار للطن الواحد إلى ٤٠٠ دولار في العام الذي يليه. ثم ارتفعت إلى ألف دولار للطن في العام اللاحق لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى إلى أقل من ٦٠٠ دولار. وقد ذكر رئيس شيلي سلفادور آليندي في خطابه الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٢، أنه وخلال الاثني عشر شهراً الماضية تسببت التدهور في أسعار النحاس في خسارة قدرها حوالي مائتي مليون دولار، لأنه لا يزيد دخلها السنوي من الصادرات على الألف مليون دولار. هذا في حين تكلفت بعض الواردات حوالي ٦٠٪ أكثر. ويقول «تقرير برانت» مشيراً إلى زامبيا، إن ازدهاراً في أسعار النحاس ارتفع بالسعر إلى ٣٠٣٤ دولاراً للطن في إبريل عام ١٩٧٤ ثم انخفض السعر إلى ١٢٩٠ دولاراً للطن قبل أن يتعزز العام:

«لكن أسعار الواردات استعمرت في الارتفاع، حتى أن حجم الواردات التي تستطيع زامبيا شراؤها هبط بمقدار ٤٥٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، وانخفض الدخل القومي بمقدار ١٥٪. إن خطورة هذا الوضع يمكن إبرازها إذا قمت بمقارنته «بصدمة البترول» عام ١٩٧٤، تلك الصدمة التي نتجت عنها زيادة في فاتورة البترول للدول الصناعية تقدر بحوالي ٢,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي».

ولا تتعرض الدول النامية للتقلبات «غير الشخصية» في أسواق السلع فحسب، بل أنها تتعرض أيضاً لنزوات زياتنها الذين يتخذون قراراتهم بالنسبة لهذه الذي يشعرون منه على أسس سياسية مثل ما هو على أسس اقتصادية. وتطلى سوزان جورج في كتابها «إطعام القلة: هيمنة الشركات الكبرى على الطعام»، بعض الأمثلة التي تعرف بأنها صارخة على التأثير الناتج من هذا الوضع. فبين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وطبقاً لإحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية انخفضت قيمة صادرات السكر من البرازيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من مائة مليون دولار إلى صفراً أما صادرات الفيلين من السكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت ثلاثة أضعاف. وهوت صادرات الكاكاو من غينيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من مليوني رطل إلى لا شيء. وفي الوقت نفسه، هبطت صادرات القطن من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى النصف، بينما ازدادت صادرات الهند من القطن - في الفترة نفسها - إلى الولايات المتحدة بحوالي ٤٠٪، وهبطت صادرات باكستان القطنية بنسبة ٩٠٪ وهكذا.

وعندما تواجه الدول النامية مثل تلك الأوضاع، فإن عليها أن تخفض استهلاكها لدى أكثر، أو أن تقترض إن استطاعت وهو ما ينتهي إلى وضع أسوأ في مشكلات النقد الأجنبي في المستقبل. ولم تكن تلك التقلبات لتهم كثيراً، لو لم تكن اقتصاديات الدول النامية تعتمد بهذا القدر العالي على تصدير المواد الأولية. لقد تم القضاء على «الاعتماد الثلاثي» لعك الدول إلى درجة كبيرة خلال

الحقبة الاستعمارية، وهي لذلك تعتمد على صادراتها لتسويل وارداتها من البضائع المصنعة، ومن الطعام أيضاً كما أسلفنا. ولقد بلغت صادرات السلع الأولية والحامات طبقاً للتقرير الصادر عن «البنك الدولي» عام ١٩٨٠ بعنوان «تقرير التنمية العالمي» ٨١٪ من الصادرات الكلية للدول «ذات الدخل المنخفض». وزيادة على ذلك، ففي أوائل السبعينيات، وطبقاً لتقرير برانت، حصلت أكثر من نصف الدول النامية - باستثناء الدولة المصدرة للبتزول - على أكثر من نصف دخلها التصديري من سلعة واحدة أو من سلعتين. فقد حصلت زامبيا على ٩٤٪ من دخلها التصديري من النحاس وحده، وبالمثل حصلت موريشيوس على ٩٠٪ من دخلها التصديري من السكر، وكوبا على ٨٤٪ من السكر، وحصلت جامبيا على ٨٥٪ من دخلها التصديري من تصدير جوز الأرض وزيت جوز الأرض... وهكذا.

أفلكت بعض البلدان النامية من تقسيم العمل هذا والذي فرض عليها تاريخياً، ويمكن أن تقلت منه بلاء أخرى. لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عملية تصنيعها نحو نهاية القرن التاسع عشر، وذلك من خلال سياسة حماية مقصورة، كما ذكر الكسندر هاملتون السكرتير الأول لوزارة الخزانة الأمريكية في «تقرير المصنوعات» في عام ١٨٩١:

«لا يمكن للولايات المتحدة أن تتبادل التجارة مع أوروبا بشروط متساوية، وهم وجود شروط تبادلية سيجعل الولايات المتحدة ضحية نظام يحدوها في إطار الزراعة، وتقتنع عن المصنوعات. إن احتياج الولايات المتحدة الدائم والمتزايد لسلع أوروبا مقابل طلب جزئي ومتقطع للسلع الأمريكية من جانب أوروبا، لا يمكن إلا أن يعرض الولايات المتحدة لحالة من الاقترار مقارنة بالرخاء الذي تؤهلها مزاياها السياسية والطبيعية أن تصير إليه».

أما اليابانيون فقد قسحت أسواقها للموارد الأوروبية، عن طريق القوة عام

١٨٥٤م عندما أبحر الكوماندنر بيرى إلى ميناء طوكيو. لكنها نجحت في زمن تالي
 في منع الاستثمار الأجنبي. وقد نتج عن هذه العزلة المفروضة ذاتيا والتي استمرت
 حتى وقت قريب، نتائج ملحوظة كما هو معروف. لم يلجأ اليابانيون إلى شركات
 سيارات أجنبية لصناعة سياراتهم في اليابان، إنما بدأوا صناعة سياراتهم من الصفر
 في وقت ليس أبعد من عشرين عاماً. وفي النهاية كانت تلك السيارات تعمل
 بالكاد، لكنها الآن تحصل على نصيب كبير ومتزايد من أسواق البلدان المتقدمة
 صناعياً.

ومنذ الستينيات وحكومات الدول النامية تضغط بنفسها من أجل
 معاملة أفضل في تجارتها مع البلدان المتقدمة. ولقد اجتمع المؤتمر الأول للأمم
 المتحدة للتجارة والتنمية، عام ١٩٦٤. وكان راؤول بريمتش سكرتيره العام،
 واعتمد المؤتمر اعتماداً كبيراً على نظرياته بشأن الشروط المتفوهدة للتجارة.
 كانت الطلبات المقدمة من أجل أسعار «معوضة ومعقولة» لصادرات السلع
 الأولية، ومن أجل استقرار تلك الأسعار. ومن أجل فتح أسواق الدول الصناعية
 أمام منتجات الدول النامية المصنعة، ومن أجل مساعدات مالية أكثر. وبعد ذلك
 في السبعينيات، قدم ممثلو الدول النامية فكرة «نظام اقتصادي عالمي جديد»
 الذي كانت مقترحاته مشابهة أساساً للمقترحات السابقة، واشتغلت على المطالبة
 بعدالة عالمية أكثر لكن تلك النداءات من أجل أن تشر حكومات البلاد المتقدمة
 قوبلت بعدم الاكتراث. وهناك بعض الإشارات إلى أن حكومات البلدان المتقدمة
 مستعدة لإحراز بعض التقدم بخصوص اتفاقيات السلع، لغرضاً لأن الأسعار
 الأكثر استقراراً هي أساساً لمصلحة جميع الأطراف المعنية (هذا فيما عدا الذين
 يكسبون عيشهم من المضاربة)، وأيضاً لأنه يسود الآن بعض القلق من
 توافر خامات أولية بناتها. لكن الذين يحذرون على مزاي، وبالتالي إن كانوا
 حكومات أو شركات خاصة، لن يتخلوا عن هذه المزايا إلا تحت ضغط، والضغط

الوحيد والمؤثر الذي تم حتى الآن في هذا المجال، كان هو الذي قامت به «الأولاد». وعلى أية حال فإنه من الصعوبة بمكان رؤية غير الصفوة التي تطالب بها. ذلك لأن الفلاحين في البلدان النامية لا يقلقهم كثيراً سعر السوق العالمي لمنتجاتهم، مهما كان هذا السعر منخفضاً.



١٤ - تصدير

رؤوس الأموال

كتب سيسيل روديس، الذي كوّن لنفسه ثروة كبيرة من الذهب والألماس في جنوب أفريقيا، كتب عام ١٨٩٦ يقول:

«كنت في حي الريمست إند، وحضرت اجتماعاً للعاطلين عن العمل؛ فاستمعت إلى الخطب النارية التي لم تكن أكثر من صرخة: «الحيز» ... «الحيز» ... «الحيز» وفي طريق عودتي، أخذت أقلب التفكير فيما شاهدت، لقد أصبحت مقتنعا أكثر وأكثر بأهمية الامبريالية... إن فكرتي النيرة هي حل المشكلة الاجتماعية. إننا إذا أردنا إنقاذ الأبرياء مليوناً هم سكان المملكة المتحدة، من حرب أهلية دموية، فإن علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نستحوذ على أراض جديدة لتوطين السكان الزائدين على الحاجة، ونفتح أسواقاً جديدة للبضائع المنتجة في المصانع والمناجم... إن الامبراطورية، كما كنت دائماً أقول هي «الحيز والتزيد»».

كان ينظر إلى نحو الامبريالية في نهاية القرن التاسع عشر، على الأمل من قبل الداعين إليها، كحل للمشكلات الاقتصادية لبريطانيا على سبيل المثال: يعلق بالم فات في كتابه، الذي كتبه في الخمسينيات، بعنوان «أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية»:

«إن اقتصاد بريطانيا الاستعماري، هو اقتصاد طفولي. فهي تعتمد بطريقة

متزايدة على الجزية العالمية لكن تحافظ على نفسها. ففي عشية الحرب العالمية الأولى لم يكن يدفع مقابل ما يربو على خمس الولادات البريطانية من صادرات البضائع. ولقد تزايدت تلك النسبة في عشية الحرب العالمية الثانية. وبحلول عام ١٩٥١ قفز هذا الرقم إلى ٧٧٩ مليون جنيه استرليني.

قائمجزء الظاهر في ميزان التجارة البريطانية، أو في البضائع، ما زال يغطي جزئياً حتى يومنا هذا، بالفائض من الدخل «غير الظاهر»، أو بكميات أخرى من مدفوعات الشحن والتأمين، وأيضاً من الأرباح (من الخارج - المخرج) والمحولة لبريطانيا، وكلا من الفوائد على الاستثمارات والقروض في الخارج.

وجادل كارل ماركس بقوله أنه حيث أن ميكنة الصناعة تتم تحت ضغوط المنافسة، فإن معدلات الأرباح ستتناقص، ويتهدد بقاء الرأسمالية. أما لينين فقد جادل عندما كتب «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» عام ١٩١٦، بأن الرأسمالية لم تكن من أن تعطى لنفسها نفحة أخرى من الحياة، وذلك باستثمارها رؤوس الأموال الفائضة، فيما وراء البحار، وذلك لكي نستفيد من الأجور الأقل والأراضي والمواد الخام الرخيصة. ولم تكن رؤوس الأموال هذه فائضة عن الحاجة الاجتماعية بطبيعة الحال، بل كانت فائضة بمعنى أنه كان من الصعب إيجاد استعمال لها يحقق أرباحاً ملائكةها.

والمسألة التي تشغل الدوائر المالية في الغرب الآن هي إعادة تشغيل البعرومولارات، أي الأموال المستثمرة في البنوك الغربية بواسطة الحكومات المنتجة للبحرول. وعلينا أن نفهم أنها مشكلة بسبب الصعوبة التي تلاقيها البنوك في إيجاد مكان تستثمر فيه تلك الأموال، مكان مربح وآمن في آن واحد. لقد قلل الركود الاقتصادي في الدول الصناعية من إمكانات استثمار الأموال في تلك الدول نفسها. وهكذا ففي بداية السبعينات، أقرضت البنوك، على نطاق واسع، حكومات الدول النامية، ويعتقد أنه تم التوسع في القروض بشكل أكثر من اللازم، مثل

خطورة كبيرة. وتأخذ مشكلة الديون الآن بالنسبة لبعض الدول النامية، أبعاد الأزمة. وهذا هو السبب في أن «تقرير برانت» مثلاً يجادل من أجل الحاجة إلى «إعادة ضخ» دولية، أي إعادة عملية النمو في البلدان المتقدمة عن طريق إقراض الأموال للدول النامية لكي تتمكن من شراء منتجات الغرب - وهذا هو السبب أيضاً في رغبة الحاجة إلى تقوية المؤسسات المالية الدولية، مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، وهي تلك المؤسسات التي يمكنها تنظيم الإقراض الضروري، والتأكد من أنه لن يكون هناك امتناع عن السداد.

ومهما كان رأينا في نظرية «فاندر رأس المال»، فهناك تفسيرات ممكنة أخرى للزيادة الكبيرة في القروض والاستثمارات الخارجية التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر. وأحد تلك التفسيرات هو أنه بنمو قوى صناعية أخرى في أوروبا، شعر أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين بالثبات، بالحاجة إلى الاستثمار الخارجي لحماية أسواقهم ومصادرهم من المواد الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت القروض لتحسين وسائل النقل، لاستخراج تلك المواد الأولية وأنفقت القروض على شراء قطبان السكك الحديدية والقطارات، وما إلى ذلك، من بريطانيا. هكذا فإن تقديم القروض ختم بدوره توسيع الأسواق أمام الصناعة البريطانية، وبكلمات لينين «يصبح تصدير رأس المال، بهذه الطريقة، وسيلة لتشجيع تصدير السلع». ولقد أصبحت عملية استخراج المواد الخام المطلوبة للصناعات البريطانية، وبخاصة المعادن، عملية أكثر تعقيداً. لقد دعت الضرورة إلى استثمارات أكبر، وربما كان ما هو أكثر أهمية أن الصناعة أصبحت مركزة في وحدات أكبر بطريقة متزايدة، أي في احتكارات؛ كانت الرأسمالية تنمو بطريقة تتخلع فيها المؤسسات الكبيرة، المؤسسات الصغيرة.

ولأن المنافسة بين المؤسسات الصغرى قضى عليها، وتحركت إلى مستوى جديد، فلقد أصبح ليس من الممكن فحص، بل من الضروري أيضاً، وبطريقة

متزايدة، أن تقوم تلك الاحتكارات الضخمة بالتحكم فى أسواقها، وفى مصادرها من المواد الأولية، وأن تكون قادرة على التوسع فى مناطق أوسع وأوسع، وذلك من أجل ضمان وجودها.

بدأت عملية التركيز فيما وراء البحار، بأن قام عدد من الشركات التجارية الصغيرة فى مجموعات سبعة السبعة، مثل : «شركة افريقيا المتحدة» و«الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية» و«شركة الفواكه المتحدة». وكانت تلك شركات أمنت لنفسها المواد الخام والمنتجات الزراعية من المناطق المستعمرة. ولقد نومت تلك الشركات، فى وقت نال، أعمالها للاحتياج الصناعى فى البلد الأم؛ وفى نشاطات الملاحة والنقل، أو أصبحت فروعاً لمؤسسات صناعية فى البلد الأم. «شركة افريقيا المتحدة» هى فى حد ذاتها نتاج اندماج شركات فى افريقيا، نظمها «الآخر» ليبر. ولقد بدأت بصناعة الصابون فى ليبربول، ثم أصبحت تابعة «لشركة يونيليفر» عندما تأسس هذا المجمع الاحتكارى الانجليزى - هولندى عام ١٩٢٩. هكذا أمنت الحفاظ على إمداد مصانعها فى أوروبا بزيت النخيل والزيت الأخرى الضرورية لانتاج الصابون والزبد الصناعى (المارجارين)، وهناك احتكارات، ومؤسسات متعددة النشاطات، تمت عمليات متشابهة، وكانت كلها بمثابة أصول لما هو معروف الآن باسم الشركات متعددة الجنسيات، أو الشركات فوق الجنسية، أو الشركات العالمية، وهو ما يعنى ببساطة، أنها شركات ومؤسسات تمتلك أصولاً فى أكثر من بلد واحد.

وتتحكم الشركات متعددة الجنسيات، فى يومنا هذا، فيما بين ربع إلى ثلث الإنتاج الكلى العالمى. وطبقاً «لتقرير برانت» فقد بلغت المبيعات الكلية لتفروعها الأجنبية عام ١٩٧٦، ما يقرب من ٨٢ مليون دولار؛ وهو ما يقارب الناتج القومى الكلى لكل الدول النامية، فيما هذا تلك المصدر للتهتول. وهو أيضاً مبلغ أكبر من القيمة الكلية لكل الصادرات المباشرة للبلدان المتقدمة. ويضيف «تقرير

برانت»، وبالإضافة إلى البترول، فإن تصديق وتصنيع وإنتاج سلع كثيرة يسيطر عليه عدد صغير من الشركات متعددة الجنسية. سلع تشمل النحاس، واليوكسيت، وخام الحديد، والتبكيك، والقصدير، والزنك، والقصدير، والتهنغ، والموز، والنشاي.

ودغم وجود بعض الاختلاف في الرأي حول صحة هذه المقولة، فإنه يبدو أن الأرباح من العمليات الخارجية كانت عموماً أكبر بكثير من الأرباح التي تحققت من العمليات في البلد الأم.

وعلى أي الأحوال فحتى لو كان ذلك ليس صحيحاً، فقد أمنت تلك الأرباح الخارجية، أن يكون معدل الأرباح لكل الصناعات أعلى مما كان سيكون عليه الوضع إذا لم تكن هناك عمليات خارجية. ولكن «معدل» مثلاً يعطى وهو يشرح أن الأرباح الاستعمارية الفائقة لم تكن ممكنة إلا بسبب الاستغلال الفائق للقوى العاملة، يعطى عدداً من الأمثلة عن مؤسسات أمريكية وبريطانية وبلجيكية تحصل من عملياتها الخارجية، على أرباح على بكثير جداً من تلك التي تحصل عليها في بلد المنشأ. ولقد حاول الكتاب ذوو النزعة التقليدية والذين يتأرون به «مسئولية الرجل الأبيض» بأن «الاستثمارات فيها وراء البحار والتي قامت بها مؤسسات وأعمالية ذات قاعدة أوروبية، ومن بعدها في الولايات المتحدة، وقد طورت بقية العالم». ويزيد هؤلاء القول بأنه حتى لو كانت الأرباح الناتجة مرتفعة أكثر من اللازم في بعض الأوقات، فإن ذلك كان الثمن الذي لابد من دفعه لتلقى الاستثمارات الأساسية، ومقابل المخاطر في تلك الاستثمارات. وعادة ما لا ينكر أن العائدات المتدفقة تزيد كثيراً على قيمة الاستثمارات الأصلية - تلك العائدات التي تتدفق في شكل أرباح معادة (إلى بلد رأس المال - المترجم) وعائدات، ومقابل استخدام براءات الاختراع، ومقابل الإدارة، ومقابل مرتبات الفنيين الأجانب والمستشارين، وما إلى ذلك. ولكن... يقال أن هذا هو الثمن الطبيعي الذي لابد

من دفعه للحصول على الاستثمار في المقام الأول؛ فمن الطبيعي أن يسد رأس المال أو القرض، ويأرياحه أو بفوائده.

وتتجاهل هذه النقولات تقطعين عامتين رئيسيتين الأولى أن تلك الاستثمارات لم تكن لتوظف لو كان الأمر هو رفاهية سكان الدول النامية وليس الأرباح التي ستحققها. والنقطة الثانية أنه حيث إن الجزء الأكبر من رأس المال يجمع في الدول النامية، وأنه أجنبي فقط من حيث ملكيته والسيطرة عليه، فإنه لو كانت شعوب الدول النامية تملكه وتسيطر عليه، لكان من الممكن أن توظف الأرباح لتحسين مستوى معيشة تلك الشعوب، وليس مستوى معيشة أصحاب رأس المال الأجانب. وهناك أيضاً دليل على أن تدفق العائدات على رأس المال المستثمر في الدول النامية، أعلى من تدفق العائدات الناجمة عن الاستثمارات في أوروبا؛ وهذا يمكن اعتبارها «ثافة». ففي عام ١٩٦٠ على سبيل المثال، فإن تدفق رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى أوروبا، جاوز تدفق العائدات من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بخمسة ملايين دولار. بينما كان الوضع بالنسبة للدول النامية معكوساً، أي أن العائدات جاوزت رؤوس الأموال المستثمرة هناك بألف ومائة مليون دولار. وطبقاً لمجلة «يو إس نيوز أند وورلد ريبورت» (الأمريكية)، ففي السنوات الخمس بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦١، كانت نسبة الأموال الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية - من أمريكا اللاتينية - إلى الأموال الخارجة منها ١٤٧٪، وكانت هذه النسبة ١٦٤٪ بخصوص الدول النامية عموماً، أما بخصوص أوروبا الغربية فقد كان ٤٣٪. ويقضي هذا على الحجة القائلة بأن تدفق العائدات من الدول النامية «هادي» و«طبيعي»، وليس بمثابة نتاج للاستغلال الضخم أو الأرباح الهائلة.

والحقيقة أنه يمكن المجادلة بأن الاستثمارات الخارجية عبر البحار التي تقوم بها القوى «المركزية»، قد شكلت وسيلة جديدة لاستنزاف الثروات من الدول

النامية. ويؤكد «جنتلر فرانك» في كتابه «التكنيس غير المستقل والتخلف»، على هذه النقطة بالنسبة للهند:

«استخدمت بريطانيا أداتين رئيسيتين لاستنزاف رأس مال الهند وهما السكك الحديدية والديون. فلم تكن السكك الحديدية هي الأدوات المادية التي استخدمت لإعادة هيكلة الاقتصاد لامتصاص المواد الخام إلى الخارج، وضح السلع المنتجة إلى الداخل، لم تكن هكلا فحسب، بل أجبر الهنود أيضاً على أن يدفعوا هم أنفسهم نفقات إنشاء هذا «الميكانيزم» الاستغلالي على أراضيتهم. أما «الدين الهندي» الذي أضيف إليه كل ما يمكن تصوره وما لا يمكن تصوره من نفقات الإدارة الاستعمارية البريطانية، فقد أصبح في الظروف الخاصة بالهند، أحد الأدوات المالية الأساسية لاستخراج الفائض الاقتصادي من المستعمرة إلى المركز الاستعماري».

وفي معظم بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية، مدت أول خطوط للسكك الحديدية برؤوس أموال محلية، وكانت رؤوس الأموال تلك هي التي منحت مناجم النحاس والتعدي في شبلي وبعد أن أصبحت كلها مشاريع ناجحة، استحوذ عليها الأجانب.. والشئ نفسه يمكن أن يقال في أيامنا هذه فإن كثيراً مما يسمى واستثماراً أجنبياً، ليس إلا استحوذاً على مشروعات محلية قائمة. ولكن كما يقول جنتلر فرانك:

«كانت شبكة الخطوط الحديدية، وشبكة الكهرباء.. أبعد ما تكونان عن هيئة الشبكة، كانتا في شكل شعاعي، يربط المناطق الداخلية لكل قطر - وأحياناً لقطار عديدة - بينا. النكول والخروج، الذي يتصل بدوره بالوطن المركزي».

ويمكن أن نقول الشئ نفسه تقريباً عن كل الاستثمارات فيما يسمى بالبناء التحتية الاقتصادي، التي مرلت آنذاك والتي مازالت تهيئها مستعراً بواسطة وكالات مثل «البنك الدولي». إنها تقوم بتسهيل استخراج المواد الخام من البلد

المعنى من أجل الاستهلاك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولتشغيل المصالح الأجنبية عموماً. وزيادة على ذلك فإن شعوب الدول النامية نفسها، تدفع ثمنها في وقت لاحق.

ويقول جزء من المفكرات التقليدية الموروثة إن الغرب «يساعد» الدول النامية الآن على التخلص من فقرها، من خلال المساعدات الرسمية والاستثمارات الخاصة.. وأنه لمن المدهش أن يكون الأمر هكذا. فإذا نحينا جانباً الآثار التاريخية للشعب والعشيرة، وإذا نحينا جانباً أية من المطالب الناجمة عن الأشكال القائمة للتجارة، فإن هناك تنقلاً خارجياً للأموال يمكن قياسه ويمكن تمييزه بسهولة، من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. ويجازي هذا التدفق إلى الخارج، وبطريقة متزايدة، أي تدفق إلى الداخل. لقد وصلت ديون الدول النامية الآن إلى مستويات مرتفعة، فطبقاً لتقرير «البنك الدولي» لعام ١٩٨٠ بعنوان «تقرير التنمية الدولي»، فإن «الدول النامية، منخفضة الدخل، المستوردة للبترول، كان عليها عام ١٩٧٧ أن تنفق ١٠.١٪ من دخلها من صادراتها لتسديد ديونها الخارجية؛ أما الدول متوسطة الدخل والمستوردة للبترول، فقد كان عليها أن تنفق ١٩.٨٪. فإذا ما جمعنا: الأرباح المعادة (إلى الدول المتقدمة) من الاستثمارات في الخارج، وما يدفع من فوائد، وما يدفع مقابل حق الانتفاع، وما يدفع لتسديد الديون، ورأس المال الخاص المحوّل إلى الخارج، وما إلى ذلك إذا جمعنا كل ذلك فإننا نجد يفوق بكثير رأس المال الداخل في شكل «مساعدات» رسمية، وقروض، واستثمارات خاصة.

وحقيقة أن معظم الدول النامية لديها عجز في موازنتها التجارية، هي إلى حد ما، ما يقود إلى الخطأ في الحكم، حيث أن أرقام الموازنات التجارية تتضمن على سبيل المثال الأرباح المعادة إلى الدول المتقدمة، وتتضمن المبيعات على الفوائد وهكذا فإنه لكي تقوم بعض الدول النامية بتسديد تلك المبيعات المتدفقة

إلى الخارج، فإن عليها حالياً أن تصدر بضائع أكثر للدول المتقدمة، أكثر مما تتلقى منها، حتى بمستوى الأسعار السائدة. وطبقاً لـ «تقرير برانت»، تصل قيمة صادرات البضائع من الدول النامية للبلدان المتقدمة إلى ٢١٦ مليون دولار، بينما لا تتلقى تلك الدول إلا بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من البضائع، طبقاً للأسعار السائدة.

ويمكن أن يحسب جزء كبير من الأموال المتدفقة إلى الخارج من البلدان النامية، كأرباح عائدة إلى الدول المتقدمة وناتجة عن المشروعات المملوكة للأجانب. ويصف ويشارده ج. هارنت، ورونالد دي. مولر في كتابهما «القدرة المالية» على أنه نظام «للتكامل العكسي» ويقولان: «مهما بدا الأمر عجباً، فإن البلدان الفقيرة كانت مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه للتمويل الرأسمالي، للتوسع العالمي للشركات القابضة العالمية». ويحتمل أن الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في الدول النامية، تحصل على حوالي ٨٠٪ من رأس مالها، من الدول النامية نفسها. إن تلك الشركات قادرة على أن تفعل ذلك، لأن المستثمرين الفرديين والبنوك، ومعظمها مملوكة للأجانب؛ وإن كانت تعتمد على ورائع السكان المحليين؛ تفعل أن تضع أموالها في شركات كبرى متعددة الجنسية، عن أن تضعها في مشروعات محلية متعرضة للمخاطرة. والشركات متعددة الجنسية راغبة بشدة الآن أيضاً، في أن ترتب المشاركة المحلية والمشروعات المشتركة، لأغراض سياسية. وزيادة على ذلك، فإنه يبالغ عادة في الأرقام الرسمية. عندما تذكر الأموال العائدة من الخارج. وتصف مجلة «بيزنيس أبزود» وهي نشرة أعمال أمريكية، ممارسات الاستثمار عبر البحار للشركات القابضة الأمريكية:

«عند حساب قيمة رأس المال المستثمر، تدخل شركة جنرال موتورز مثلاً في حساباتها، المصاريف غير المحسوسة، مثل قيمة المشاركة التجارية، وبراءات الاختراع، والمهرة الفنية، وذلك في حدود ضعف المبلغ الفعلي المستثمر. وهناك

بعض الشركات القابضة، بحسب الخبرة الفنية والتخصصات الصناعية وما إلى ذلك كثلث رأس المال المستثمر. ثم تعطى بعد ذلك ثلثا آخر عينياً مقابل المعدات والمكينات».

ومع ذلك، تذهب الأرباح بعد ذلك إلى المركز الأم، أي البلد الصناعي المتقدم. يقول هارنت ومولر:

وفيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨، أعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٢٪ من كل أرباح فروع شركات أمريكية تعمل في أمريكا اللاتينية، وذلك رغم أن ٧٨٪ من الأموال المستثمرة لتوليد تلك الأرباح أتت من مصادر محلية. وإذا نظرنا إلى صناعات الناجم والبتروك والمعادن، فإن تدفق رأس المال الخارج والناجم عن عمليات الشركات القابضة العالمية، أسوأ من ذلك بكثير. إن كل دولار من الأرباح جاء من استثمار حول ٨٢٪ منه من مدخرات محلية، ورغم ذلك لا يبقى سوى ٢١٪ فقط من الأرباح في الاقتصاد المحلي.... ويذكر مدير متقاعد لأحد أكبر ثلاثة بنوك متعددة الجنسية، أنه في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، فإن بنكه حاول دائماً أن يمول ٩٥٪ من القروض المحلية من المدخرات المحلية، ولم يستخدم في ذلك أكثر من ٥٪ من إيراداته من الدولارات».

وعطى تقرير لوزارة التجارة الأمريكية (١٩٧٩) نسبة الأموال الجديدة من الولايات المتحدة التي استخدمت في الاستثمارات الكلية في الدول النامية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ على أنها «ناقصة» ٢٨٪ (-٢٨٪). وزيادة على ذلك ففي حالات كثيرة لم يكن الاستثمار في مشروعات جديدة، بقدر ما كان استحواداً على مشاريع موجودة مملوكة محلياً. ويقرر هارنت ومولر أن:

وما بين ٧١٧ فرعاً لشركات تصنيع، تأسست في أمريكا اللاتينية فيما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٧، بواسطة أكبر ١٨٧ شركة قابضة مركزها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ٤٦٪ من هذه الفروع تأسست عن طريق شركات ومؤسسات

محلية كانت موجودة أصلاً».

ومثل هذا النوع من النشاط لا يمكن أن يطلق عليه اسم تنمية «جديدة» إلا بصعوبة.

والأرباح نفسها التي تحققها الاستثمارات الأجنبية في البلاد النامية عالية بشكل كبير للغاية. فيقال إنه من الطبيعي أن تسترد قيمة الاستثمارات فيما بين ثلاث إلى خمسين سنوات بل أن بعض الشركات التي تستثمر في الدول النامية تقول صراحة إنها تتوقع أن تسترد أموالها في سنة أو سنتين، ولقد أمر نائب رئيس مجلس إدارة بنك هولي مركزه الولايات المتحدة الأمريكية إلى برانت ومولر، وليس من المفروض أن أقول لكما ما سأقوله، ولكن بينما تحقق ربحاً من ١٣٪ إلى ١٤٪ على عملياتنا في الولايات المتحدة، فإننا نحصل بسهولة على ما يعادل ٣٣٪ على عملياتنا في أمريكا اللاتينية». ووربما كان هذا الاعتراف من نائب رئيس مجلس الإدارة غير حصيف إلى حد ما. لأن هناك قدرًا كبيراً من الأدلة يشير إلى أن الأرباح أكبر بكثير حتى من القدر الذي ذكره. إن المحاسبة فن أكثر منه علم. ويمكن للشركات أن تظهر مستويات مختلفة من الأرباح أمام الوكالات والهيئات المختلفة: مستويات منخفضة أمام الحكومات التي عليها أن تسد لها الضرائب، ومستوى عالٍ أمام المستثمرين المحتملين.

وتستخدم الشركات متعددة الجنسيات نظام «أسعار التحويل» على نطاق واسع. فحيث أنه أكثر من نصف الصادرات الأمريكية تتم من خلال الشركات «الأم» في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فروعها، وحيث أن أكثر من ٣٠٪ من التجارة العالمية، هي تعاملات داخل الشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الشركات يمكنها أن تتجنب المكوس والضرائب بأن تقوم «بتصدير» البضائع المطلوبة بمستويات مختلفة عن سعر السوق العالمي، طبقاً للمكان الذي تريد تلك الشركات أن تظهر فيه أرباحها. وهكذا يتم قدر طيب من عمليات البيع والشراء.

العالميين في «فردوس الضرائب»؛ أي البلاد التي لا تفرض فيها ضرائب على الإطلاق. فيمكن على سبيل المثال أن تشحن البضائع من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جزر البهاما ثم «يعاد تصديرها» إلى مقصدها في أمريكا اللاتينية بسعر أعلى بكثير. هكذا يتم الحصول على الأرباح في البهاما، حيث لا توجد ضرائب. وحتى تأخذ صورة حقيقية عن الأرباح التي تحققها فروع الشركات المتعددة الجنسيات، نقرأ من هارنت ومولر:

«من الضروري أن يُحْمَل في الحسابات التشمين الأعلى للواردات والتشمين الأثقل للمصادرات، هذا بالإضافة إلى ما يقرر من أرباح وحقوق ملكية وأتعاب، تصاد كلها إلى المركز العالمي. إن جملة هذا كله يمكن تقسيمه إلى القيمة الصافية المعلنة للفرع. ولقد قام فيتسوس (في رسالة دكتوراه فلسفة قدمت عام ١٩٧٢ لجامعة هارفارد) بإجراء هذه الحسابات لخمسة عشر فرع شركة أدوية في كولومبيا. تملكها كلية شركات قابضة عالمية، مركزها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد وجد أن العائد السنوي المؤثر يتراوح بين أقل قيمة له ٣٨.١٪ إلى أعلى قيمة له وهي ٩٦.١٪،

«بمتوسط قدره ٧٩٪. ومع هذا ففي ذلك العام، كان متوسط الأرباح المعلنة لتلك الشركات والمقدمة لسلطات الضرائب الكولومبية ٦.٧٪. أما في مجال صناعة المطاط فقد كان معدل الربح المؤثر ٤٣٪، بينما كان معدل الربح المعلن ١٦٪.... ولكن حتى تلك التقديرات تقلل من الأرباح الفعلية التي تتولد، فمثلاً لا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان، التشمين المخفض للمصادرات، ولا حقيقة أن القيمة الصافية لفرع الشركة يعطى عادة قيمة أكبر من الحقيقة بقدر كبير».

ذكر مساعد رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات العالمية القابضة، مركزها الولايات المتحدة وتعمل بالولايات المتحدة، ذكر لهارنت ومولر، أن تحقيق معدلات

من الأرباح من ٥٠ إلى ٤٠٪ سنوياً، ليس بمشكلة.

ويقال في بعض الأحيان أن تدفق الأموال خارج البلدان النامية، هو الثمن الذي يجب أن تدفعه للحصول على التقنية التي لا تملكها سوى الشركات المتعددة الجنسيات. وأنه الحقيقي بالتأكيد أن الشركات متعددة الجنسيات لديها الإمكانيات لإجراء بحوث على مستوى لا يقدر عليه شخص آخر، وحقيقى أيضاً أن قوتها المهيمنة تعود جزئياً إلى سيطرتها على أشكال متقدمة معينة من التكنولوجيا وتمسك تلك الشركات بهيمنتها تلك قدر استطاعتها، وتحول أقل قدر تستطيعه من التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تنقل التكنولوجيا بطريقة معينة، بحيث أن الفرع التابع في الدولة النامية يكون مقيداً بشترطيات من الشركة «الأم»، وهو ما يعنى ضمناً نفقات إضافية. وعندما تكون استثمارات تلك الشركات في البلدان النامية هي مجردة الاستحواذ على مشروعات قائمة بالفعل، فإنها يوضح لا توفر أى تقنية جديدة؛ ولكنها حينما تقوم باستثمارات جديدة، فإن بعض تقنياتها يوزع بالضرورة. والسؤال هو ما إذا كانت التقنية من النوع المطلوب، وما إذا كان القدر الذى تدفعه الشركة المعنية يكفى، وذلك على الأقل لتبرير التضحيات المقدمة من أغلبية شعوب الدول النامية للحصول على تلك التقنية. وحيث أن قدرة المساومة المتوفرة لدى الدول النامية، ضعيفة، فإن التقنية التى تنقل إليها تكون في أحيان كثيرة إما مشحنة بأعلى ثمنها أو تبادم عليها المهد. وبالإضافة إلى ذلك (كما يقال في أحيان كثيرة بحيث أصبحت هذه المقولة بمثابة كlišيه) فإن التقنية المقدمة إلى الدول النامية ليست بالضرورة أنسب تقنية. فلقد تم تطويرها للتصديق في مجتمعات صناعية متقدمة، وبأحاط مختلفة من الاستهلاك ومستوى الدخل. وعلى أية حال يتصب اهتمام الشركات الخاصة على الحصول على أرباح من خلال توزيع معين للدخل، وليس بحو الفقر والصعوبات التى توجد في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء. والمثال

التالى من «باران» يوضح نوعية الاهتمامات التى تؤثر أحياناً على البحوث:
«عندما طُوِّرت «شركة دويونت» صيغة يمكن الاستفادة منها فى البويات أو
فى النسيج، كتب مدير أحد معامل البحوث التابعة لها يقول: «قد يكون من
الضرورى إجراء تجارب أخرى لإضافة ملونات الموناسترال (إسم الصيغة) حتى
تكون غير مقبولة للنسيج ومقبولة للبويات».

وأحدى أهم مشكلات التقنية المستوردة، أنها، فى أحيان كثيرة، تلقى
وطائف أكثر مما توجد منها وتلك هى الآن مشكلة يعاني منها العالم أجمع،
ولكنها أشد حدة فى البلدان النامية، حيث البطالة - حتى طبقاً للإحصاءات
الرسمية غير الكافية - عالية جداً بالفعل. وهناك أمثلة لا حصر لها، وها هو
أحدها من «دول سحرى جورنال»:

«إن عملية التحديث البرازيلية، أبعد ما تكون عن مساعدة مثل أولئك
العمال... إنها تجعل الآلاف ضحايا لها. فعندما اشترت إحدى شركات الملح معدات
جديدة، قلزت الكفاءة الانتاجية، ولكن سبعة آلاف فقدوا وظائفهم. وفى مقاطعة
«بونى دى فارنالهوس» يعاني كثيرون بطريقة غير مباشرة عملية تحديث مزارع
قصب السكر الضخمة التى تمت فى مناطق بعيدة فى البرازيل؛ وهذا ما جعل أيضاً
المزارع المحلية غير اقتصادية. تقول سيدة فى الستين من عمرها، عملت عشرين
عاماً فى إحدى هذه المزارع، أنه قيل لها - هى وألف عامل آخر - اجتمعوا
محصولكم، وازرعوا العشب للماشى، وأخرجوا ولا تكسب هذه السيلة الآن أكثر
من ستة دولارات ونصف دولار من محصول الملابس... رجل آخر عمره ٤١ عاماً
كان يعمل فى مصنع «مارى أو ميرسى» للسكر وتكرير القصب، وهو يقوم
الآن ببيع الحطب على قارعة الطريق، ليحصل على ٥٤ سنتاً فى اليوم»؛

وفى نظام عقلاى مخطط، يقود التحسين فى الكفاءة الانتاجية إلى دخول
أعلى للجميع، ووقت فراغ أكثر، أو استثمارات أكثر فى أماكن أخرى. ولكن فى

دولة نامية تجمع النمط الرأسمالي، فإن هذه التحسينات تضيف إلى جيش العاطلين، والجانحين الذين لا يجدون الطعام الكافي.

وربما كانت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على تقنيات التصنيع، وأكثر أهمية من سيطرتها على التقنية. ويقول «جالبريث» إن المخططين الحقيقيين هم الشركات القابضة المتعددة الجنسيات. فهذه هي التي تقر ماذا يأكل المستهلكون، وماذا يشربون، وماذا يرتدون من ملابس، وماذا يمتلكون في منازلهم، وكم ينبغي أن ينفقوا من أجل ذلك كله. ولقد قال رئيس إحدى شركات المواد الغذائية المتعددة الجنسيات:

«كم هي عديدة تلك المرات التي نرى فيها في الدول النامية، أنه كلما كان الوضع الاقتصادي سيئاً، أصبح من المهم الاستمتاع بشيء من الرفاهية الضئيلة، مثل مشروب خفيف، مفضل، أو تدخين لفاقة تبغ... وأنه لشيء يصيب المحسنين المحتملين بالنعشة المحببة، أنه كلما كان الجائعون فقراء ازداد احتمال أن ينفقوا قدرأ غير مناسب مما قد يمتلكونه على أحد سلع الرفاهية، بدلاً من أن ينفقوه على ما يحتاجونه.... لاحظ وأدرس وتعلم. إننا نحاول أن نفعل ذلك، ويبدو أننا نحصل على عائد. وربما حدث ذلك لكم أيضاً».

يمثل هذه القوة تقسم إيديولوجية الاعتماد على الغير، لدرجة أن المنتجات المستوردة تفضل على المنتجات المحلية، حتى لو كانت مشابهة أو أقل جودة وأكثر كلفة فعلاً. وتعد دور تغذية الشعوب، عندما يحل الخبز الأبيض مثلاً محل طعام محلي أكثر فائدة من الناحية الغذائية، وعندما يتزايد استهلاك المشروبات الخفيفة. ولاحظ ألبرت ستريلز بيرج برضا واقتناع (في «عصر الاعلان» - ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩)، أن شعبية مشروب الكوكاكولا، تعود إلى حملات الاعلان للشركات عابرة القارات وأنه:

«معروف منذ زمن بعيد، في أفقر بقاع المكسيك حيث تلعب المشروبات

الحقيقة دوراً وظيفياً في التغطية، فإن الأصناف الدولية - مثل الكوكاكولا والبيس - هي المفضلة والسائدة، وليست الأصناف المحلية. وبالمثل فإن صبياً فلسطينياً من اللاجئين يقوم بتجميع الأحذية في بيروت، يذخر قروشه لشراء زجاجة كوكاكولا حقيقية، تكلفه ضعف ثمن زجاجة الكوكاكولا المصنعة محلياً.

وحتى عام ١٩٦٦، كان تعريف «المعهد البريطاني للتسويق» لكلمة التسويق «هو تقييم احتياجات المستهلك»، ثم تغير هذا التعريف إلى «تقييم القدرة الشرائية للمحيط ومحيطها إلى طلب مؤثر لنتج ما... وذلك للوصول إلى هدف الربح، أو الأرباح الأخرى التي تقرها الشركة».



١٥ - المساعدات

يشكل حوالى ثلث رأس المال المتدفق إلى الدول النامية، ما هو معروف باسم المساعدات الرسمية، أى القروض والمنح من الحكومات والوكالات الدولية. أما الثلثان الآخران فهما على شكل قروض خاصة معظمها من بنوك خاصة (ما بين ثلث إلى نصف الكمية الكلية الآن) واستثمار خاص مباشر وأيضاً تسهيلات تصدير خاصة. ومعظم «المساعدات» الرسمية المتوفرة هى فى صورة قروض، وتقدم عادة بمعدلات فائدة منخفضة ولأجل مشروعات محددة. وعادة، ما تكون هذه الأموال، مقيدة: ومعنى آخر يجب أن تصرف لشراء سلع من الدولة التى تقدم القرض. وتناسب كمية المساعدات المقدمة من الدول طردياً مع الدخل القومى للدول التى تقدم هذه القروض. فقد كانت النسبة للدول الغربية عام ١٩٧٨ هى ٠,٣٢٪ والنسبة لبريطانية كانت ٠,٤٨٪ فى العام نفسه. أما بالنسبة للدول الايبك العربية فقد كانت ٠,٢٥٪ وتقدم بعض هذه الأموال عبر قنوات منظمات دولية متعددة الأطراف مثل «البنك الدولى» و«صندوق النقد الدولى» وكذا وكالات الأمم المتحدة مثل «القار» منظمة الأغذية الزراعية.

حدث النمو الأساسى فى المساعدات الرسمية الحكومية منذ الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن ينظر إلى ذلك النمو، وخاصة بعد فقدان المستعمرات، كوسيلة للحفاظ على مصالح مشتركة بين الصفوة فى الدول النامية وبين المركز الاستعمارى، أو كنوع من الرشوة لتلك الصفوة لجعل الأمر مقبلاً لها أن تستمر فى التعاون لاستنزاف رأس المال من بلادها. لقد نمت آنذاك ايدولوجية عامة

مشتركة «التنمية»؛ ويفترض أن هدف المساعدات هو تشجيع «التنمية» إن بعض المشاريع التي مولتها المساعدات، كانت مقيدة بشكل واضح. وإن بعض الذين كانوا مسئولين إدارياً عن المساعدات كانوا بدون شك يعتقدون بإخلاص أن القصد الأساسي من المساعدات هو محو الفقر. على أن التنمية التي تم تشجيعها من خلال المساعدات، ذات سمة خاصة: فكما ذكرنا من قبل فإنها تنمية (إن كانت تنمية أصلاً) متوافقة بلا حدود مع مصالح القوى المركزية. ومع مصالح رأسمالي هذه القوى، على وجه الخصوص. وكما جاء في مذكرة من «المعاد الصناعات البريطانية» إلى «لجنة المساعدات الخارجية بمجلس العموم البريطاني» عام ١٩٦٩: «بالنسبة للصناعة البريطانية، فإن المساعدات الموجهة إلى العالم الثالث، هي، في أحد معانيها، استثمار في تنمية الأسواق ومصادر التمويل بالمواد الخام». وعندما كان بروجين بلاك، رئيس «البنك الدولي» الأسبق، يحفز ويدعو لتأييد المساعدات في الخمسينات، فإنه قال:

«تؤلف برامج المساعدات الخارجية قائمة واضحة للمصالح الأمريكية. وهناك ثلاث فوائد رئيسية هي:

(١) توفير المساعدات الخارجية سوقاً واسعاً وقوياً لمضائق وخدمات الولايات المتحدة الأمريكية؛

(٢) تنشيط المساعدات الخارجية تنمية أسواق خارجية جديدة لشركات الولايات المتحدة الأمريكية؛

(٣) ترحمة المساعدات الخارجية الاقتصاد الوطني ناجية نظام اقتصادي حر تنعش فيه شركات الولايات المتحدة الأمريكية».

وبوجهة نظر الرئيس كيندي معروفة تماماً، فكما قال عام ١٩٦١: «فإن المساعدات الخارجية هي أسلوب لحفاظ به الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والسيطرة في العالم أجمع. وهي في الوقت نفسه تدعم كثيراً من الدول، التي

لولاها ستتهار بالتأكيد أو تدخل في إطار الكتلة الشيوعية». أما الرئيس نيكسون فقد كان أقل «كياسة» إلى حد ما في تعبيره، وذلك خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٨، عندما قال: «وعونا نتذكر أن الهدف الأساسي للمساعدات الأمريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى، بل مساعدة أنفسنا».

فالمساعدات تساعد أولئك الذين يقدمونها بعدد من الطرق المباشرة وغير المباشرة، فلأن المساعدات ثنائية الأطراف فهي ذاتاً تقربياً مقبلة، ولذا يمكن استخدامها ليس لفتح أسواق جديدة، ولكن أيضاً لبيع منتجات غير قادرة على المنافسة في الظروف العالمية. ولقد قدر أن متوسط سعر البضائع التي تبولها «المساعدات» يزيد بمقدار ٢٥٪ عن سعر السوق العالمي. وبما أن المساعدات توفر عادة على شكل قروض، وأكثر من ذلك فهي متاحة عادة فقط لتغطية تكاليف النقد الأجنبي اللازم للمشروعات، فإنها تلزم الحكومات المقترضة على إتفاق مصادرها الذاتية بطرق تعتبرها الدولة المقدمة للقروض - مقبلة. وعلى وجه الخصوص فهي تجبر الحكومات المقترضة على إتفاق الأموال على البناء التحتية الاقتصادي، وبالمات النقل والاتصالات والكهرباء، وذلك كله ضروري للتشغيل المريح للمصالح الأجنبية. وذلك يجعل الحكومات تعتمد على طلب قروض إضافية أكثر، لتسديد الديون السابقة، ويفترض أن تكون تلك الحكومات، بهذه الطريقة، أكثر مرونة. وفوق كل شيء، تستخدم المساعدات لدعم الحكومات «الصدقية» والأصلياء داخل تلك الحكومات، والحكومات اليجنتية هي أكثر من يتلقى المساعدات، أما الحكومات اليسارية أو حتى التقدمية فحسب، فتقلل لها المساعدات، أو تقطع عنها تماماً. وعندما تقلب تلك الحكومات عن طريق الانقلابات العسكرية، فكافأ النظم الجديدة الصدقية بتجديد «السخاء». وحين تتلقى الحكومات اليسارية «مساعدات»، فإن المبالغ المقدمة عادة ما تكون رمزية. ويمكن تفسيرها كجزء من محاولة لإبعاد تلك الحكومات عن سياساتها

وتتعرف وكالات المساعدات على «من هم رجالنا» في داخل الحكومات فتدعمهم بالمساعدات. وفي بعض الأحيان يكون «رجالنا» في الحكومة هم مواطنو وكالة المساعدات المعينة بالفعل. وعلى سبيل المثال كان «البروفيسور بل» وهو مواطن أمريكي، ضمن هيئة موظفي «مجلس التخطيط» الباكستاني في الخمسينات، ولقد شهد أمام «لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي:

«بعد ما أصبح لمجلس التخطيط وجهات نظر عقلانية في ماهية الأشياء، التي من المنطقي القيام بعملها والأشياء غير المنطقية التي يجب تجنب عملها، بدأت الهيئة (الأمريكية) في استخدام تلك المعلومات في إرشاد أعضاء المجلس لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم فيما يريدون أن ينفقوا أموالهم فيه».

وأهم وكالة «حكومية مسئولة عن السياسة الاقتصادية في كوريا الجنوبية هي «معهد التنمية الكوري» [K.D.I.]، ويوجد به ممثلون لـ «البنك الدولي» وصندوق النقد الدولي» ضمن هيئة موظفيه. ويعلق البروفيسور كنجيز من جامعة واشنطن على هذا بقوله:

«تمتلك كوريا اليوم، على عكس ما كانت عليه في الخمسينات، اقتصاداً ترغب في أن تمتلكه اقتصاديات السوق العالمي الرئيسية. ويجب ألا يكون ذلك مدعاة للدهشة، حيث أن بلاداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية ووكالات مثل «البنك الدولي» وصندوق النقد الدولي» شاركت في تخطيط تنمية كوريا الجنوبية».

ويسير «البنك المركزي» ووزارات الاقتصاد في زائير، موظفو «البنك الدولي» وصندوق النقد الدولي» فعلياً. وبعد أن أطيح بحكومة جوارات الشعبية في البرازيل عام ١٩٦٤ بانقلاب عسكري، فإن «رجلنا» في البرازيل لم يكن غير روبرتو كاموس وزير المالية والسفير السابق في الولايات المتحدة وأحد

كبار الشخصيات الذين استشارتهم «لجنة برانت» . وهو يشغل حالياً منصب سفير
البرازيل بلندن، ومعروف باسم «بوبي فيلنز» فى أحيان أخرى. وفى تايلاند يبدو
أن لوكالات المساعدات علاقات طيبة بهونشو ووجانساتين نائب رئيس الوزراء
للشئون الاقتصادية الذى بدأ فى مره إحدى خطبه كما يلى: «لقد اعتدنا الحديث
عن شركة الياهان وعن شركة متغافورة. سيداتى وسادتى: أحب أن أعلن لكم عن
مولد شركة تايلاند. إن هذا المفهوم كما أعتقد يلخص كل ما أحب أن أقوله هنا
الصباح».



ولا تستخدم المساعدات دائماً للتشجيع على سياسات اقتصادية معينة
بطبيعة الحال، سياسات يدور حولها خلاف صادق بين الاقتصاديين وأولئك الملتزمين
بلا هدف شخصى بهدف التنمية إلى هذا الحد أو ذاك. وفى أحيان كثيرة، تستخدم
المساعدات كمجرد سلاح سياسى وفى أوقات أخرى تستخدم بسخرية قاسية، مثلما
هو الحال فى تقديم المساعدات الغذائية. فلقد ترك عدد كبير من الدول النامية
نفسه ليصبح معتمداً اعتماداً كبيراً على هذا الشكل من المساعدة، وعلى وجه
الخصوص تلك التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما هو معروف باسم
«برنامج الغذاء من أجل السلام». وانتقدت المساعدات الغذائية كثيراً على أساس
أنها وسيلة لإحباط البرامج الزراعية التى نحن اكثفاً ذاتياً متزايداً. إلى جانب هذا
تعرض المساعدات الغذائية للتحكم السياسى إلى درجة كبيرة. ولقد قال دان
إليرمان عضو «مجلس الأمن القومى» الأمريكى عام ١٩٧٤: «إن تقديم
المساعدات الغذائية لبلد ما، لمجرد أن سكانه يتضورون جوعاً لهو سبب واه
للغاية» لكن الحقيقة أن هناك أسباباً أخرى أشار إليها «مكتب البحوث السياسية»
التابع لوكالة المخابرات المركزية:

فى عالم ينتشر فيه الجوع، فإن ما يكاد أن يكون احتكاراً للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير المواد الغذائية ، يمكن أن يمنحها قدراً من القوة التى لم تكن لديها من قبل. ويمكن أن يتكون ذلك فى شكل سيطرة اقتصادية وسياسية، أكبر تلك التى قمت فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية... فواشنطن يمكنها أن تستحوذ على سلطة منع الحياة أو الموت على أقدار حشود المحتاجين».

وكما ذكر إيرل بوتز وزير الزراعة الأمريكى عام ١٩٧٤ أقام «مؤتمر الغذاء العالمى» الذى انعقد آنذاك، فإن الغذاء هو أحد أدوات التفاوض الرئيسية». أما السناتور هيوبرت همفري، الذى شغل بعد ذلك منصب نائب الرئيس الأمريكى، - وكان يتمتع ببعض السمعة الليبرالية - فقد قال عام ١٩٥٧:

«سمعت أن هناك أناساً يعتمدون علينا فى غذائهم وأعرف أن من المفروض أن هذه ليست أخباراً طيبة، وإن كانت بالنسبة لى أخباراً طيبة، إذ قبل أن يفعل الناس أى شىء، لابد وأن يأكلوا. فإذا كان لابد أن يبحث المرء عن وسيلة تجعل الناس تركز إلىه فى محتوى تعاملهم معه، واعتمادهم عليه، يبدو لى أن الاعتماد الغذائى شىء مريح».

ويقدم رحمان صبحان نموذجاً لكيفية تطبيق ذلك عملياً فى مقال له بالنورية الهندية «إيكونوميك أند بوليتيكال ويكلي»(*) والمقال عنوانه «سياسات الغذاء والمجاعة فى بنجلاديش». فيقول أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تجعل حكومة الشيخ مجيب الرحمن متعاونة، وقد كانت «تعتمد» على الواردات الغذائية، ولم تكن فى ذلك الوقت متعاونة بما فيه الكفاية. وهكذا مات خلال عام ١٩٧٤، ما بين ٢٧ ألفاً ومائة ألف من سكان بنجلاديش، ماتوا فيما وصفه المقال، بأنه مجاعة من «صنع الإنسان». لقد حدثت أسوأ فيضانات فى عدة عقود. ووجه لوم المجاعة إلى عمليات التخزين والمضاريات التى قام بها منتجو وتجار الحبوب،

وكفنا إلى السياسة المحافظة التي اتبعتها «وزارة الغناء». لكن «المصدر الأول للأزمة كان في انهيار برنامج الغناء... فقد بنا وكان الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت القيام باستعراض درامى للقوة المذهلة للسياسات الغنائية». فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأخير تعهدها العادية من المساعدات الغنائية، في أوائل عام ١٩٧٣، وهي تعلم قام العلم بما تعانيه حكومة مجيب الرحمن من الصعوبات الناتجة عن أسعار المواد الغنائية والنفطية الأخلة في الارتفاع. وتمكنت حكومة بنجلاديش من الحصول على بعض كميات من المحروبو من الاتحاد السوفيتى، ولكن: «الثانين التجارين المحتملين في الوكالات الغربية المقدمة للمساعدات كانوا يدركون تمام الادراك الوضع الحالى الخارجى لخطر لينجلاديش، وهكذا تم صيف عام ١٩٧٤، إلغا شحنتين حرجيتين من المحروبو، كان قد تم التعاقد عليهما مع مصدرى المحروبو الأمريكيتين، بسبب الشكوك التى ساورت المصدرين في قدرة بنجلاديش على الوفاء بديونها. وليس من الواضح إذا كان هذا قد تم بتشجيع من الحكومة الأمريكية كجزء من خططها الخاصة بإجبار حكومة بنجلاديش على أن تركع على ركبتيها، وإن كان من المعروف أن مصدرى المحروبو الأمريكيتين يحملون وهم على اتصال وثيق بالحكومة الأمريكية».

لم تكن القيادة السياسية في بنجلاديش على استعداد لاتخاذ مواقف سياسية بطولية، فتم تقديم التأكيدات المطلوبة، وأعيد مراجعة السياسة الحكومية في مجال الاستثمارات لتقديم تفضيلات للقطاع الخاص والمشروعات الأجنبيّة ومع هذا «استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط باستمرارها في عدم الوفاء بتعهداتها»، على أساس أن بنجلاديش تعاقبت على بيع المجوت لكرها!

«حدثت الهجرة الزمنية الحرجة فيما بين استسلام حكومة بنجلاديش لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وبين التوقيع الفعلى للاتفاقية، فيما كانت الفياضانات تجتاح بنجلاديش.. كان ضحايا المجاعة يموتون في شوارع دكا، تحت سمع وبصر

السفارة الأمريكية التي شاهدت وعرفت تلك الدراما المتهمة.

بنا وكأنا الفكرة هي دفع الشيخ مجيب الرحمن للإبتعاد عن سياسته اليسارية، فامتثل واستبدل معظم زملائه بأكثرهم ميلا للغرب، وربما كان ذلك بإعاز من «وكالة المخابرات الأمريكية»

وليس بالضرورة أن تكون السياسات التي تروج بواسطة «المساعدات»، مباشرة دائما وليست بالضرورة أن تكون متصلة اتصالا مباشرا بالمصالح الفردية للمستعمرين الأجانب. ويفترض في المساعدات أيضا أن تشجع السياسات الاقتصادية التي قبل إلى «الغنى» وتصر المؤسسات التي تقدم الأموال - وخاصة «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» على أن نصالحها فنية بحجة، وأنها موضوعية وتعطي دون مقابل، فرغم كل شيء يعتبر «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» من المؤسسات الدولية. لكن حقيقة الأمر أن التوصيات التي تقدمها هذه المؤسسات تتبع نمطا يمكن توقعه، وهو فقط يتفق وأيديولوجية يمينية يمكن التعرف عليها بسهولة، وهي أيديولوجية سببت في بعض الأحيان مشكلات ومصاعب لشعوب الدول التي تلقت «المساعدات»؛ لذا لا تدعشنا الطبيعة الأيديولوجية للنصائح المقدمة. فتحى المؤسسات المقترضة كونها دولية، تسيطر عليها القوى الكبرى التي تغطي ميزانياتها. فلقد تأسس «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» بعد الحرب العالمية الثانية، لحل مشكلات الدول الغنية، ولم التفاوض على تأسيسهما في اجتماع «بريختون وودز»؛ فتدعو لوائح «البنك الدولي» على وجد الخصوص. إلى تشجيع سريان الاستثمار الخاص إلى الدول النامية وهناك «مذكرة داخلية» تقر أن «البنك الدولي» لا يقدم قروضا للدول التي تقوم بتأميم شركاتها ومؤسساتها دون تقديم تمويضات مناسبة لأصحابها؛ ولا لتلك الدول التي لا تفي بديونها. أو تلك التي تتصرف بطرق لا ترضى المستثمر الخاص.

وفي حالات كثيرة يقوم «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«وكالة أيد الدولية» الأمريكية (وكالة التنمية الدولية)، بإعداد برامج مفصلة. وعلى الحكومة المفتية أن تتبناها كشرط للحصول على قروض أو نقود من تلك الوكالات. وهذا شيء معروف تماما بالنسبة «لصندوق النقد الدولي»، لدرجة أنه حدث شغب في بعض الظروف ضد «صندوق النقد الدولي» وأجبرت بعض حكومات الدول التي حاولت تطبيق برامج الصندوق على الاستقالة، أو النكوص عن تطبيقها. وهناك قصص منشورة عن أساليب «وكالة أيد الأمريكية» في الضغط، ويطلق على أساليب الضغط عموما الآن اسم «الروافع». وإن كانت «الروافع» التي يستخدمها «البنك الدولي» بالذات ليست معروفة بالدرجة نفسها. إذ صرح أحد موظفيه بأنه «يؤمن بالدبلوماسية السرية» لكن حقيقة الأمر أن الوكالات الثلاث تعمل معا بطريقة وثيقة؛ فهي على سبيل المثال تعقد اجتماعات في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة التي تقدم لها المساعدات، لتقوم بتنسيق مطالبها.

وفي بعض الأحيان، تكون الشروط المعلقة على قروضهم محددة بالضغط كميًا؛ فمثلا على الحكومة أن تخفض قيمة عملتها بنسبة كذا، وعليها أن تخفض نفقاتها بنسبة كذا وكذا، وينبغي أن تخفض القيود على وارداتها بهذا القدر، والهدف الأساسي من الشروط يمكن أن يكون: التأكد من أن النظام المالي مستقر ويعمل بطريقة سليمة، تجنب علم الرقابة بالدين، تجنب التأميمات، وتجنب وضع أية قيود على سريان الأرباح إلى الخارج، وتجنب وضع أية قيود على الواردات، وتشجيع القطاع الخاص، والاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق. ويتوقع من الحكومات أن توّلق نفسها مع المشكلات الناتجة عن تلك الشروط، من خلال إجراءات تقشف، مثل استقطاع المصروفات الحكومية، وخاصة ذات الأهداف الاجتماعية، وأن توازن الميزانية وأن تستقطع الأجور لخفض التضخم، ووضع

يبرود على الإلتزام، وزيادة الأيجارات وأسعار النقل والتسهيلات الأخرى. وتهدد تلك السياسات فى الدول الغربية. ويقول جدد المدرسة «التقديرة» إن هذه السياسات توفر الأساس الوحيد المرحى للنمو الثابت الاستمرارية فى المستقبل. وعند تطهيق تلك السياسات، يزداد الفقراء فقرا. يهتر الدخول الحقيقية، ليتضموا إلى طوابير البطالة. أما النمر المنشود، فهو سرايب. ويعطى اندريه جوندر فرائك صورة وصفية لأثار التطهيق المنهجى لمثل تلك السياسات بواسطة نظام بينو شيت فى شيلى، وذلك فى أطروحته الاتحاد الاقتصادى فى شيلى: النظرية التقديرية ضد الاتسانية» وذكرت وثائق داخلية صادرة حديثا من «صندوق النقد الدولى»، وجهة نظر تقول إن نظام بينو شيت لم يكن يستقطع الأجور بما فيه الكفاية. وفى عام ١٩٧٦ وافق «البنك الدولى» على تقديم قرضين كبيرين لشيلى، هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه ضغوط حقوق الإنسان، مما ولد صعوبات فى وجه حكومة الولايات المتحدة للاستمرار فى تقديم المساعدة لنظام بينو شيت. وقد فعل «البنك الدولى» هنا مدفوعا من الإدارة الأمريكية، ومن روبرت ماكنمارا. وأعلن ماكنمارا عن وجود مشاريع أخرى تحت التحضير، وإن كانت الموافقة عليها ستعتمد على قبول الطغمة الحاكمة إتباع «سياسات اقتصادية سليمة» وتحسين صلاحية الإلتزام.

وبجعل هذا الاتقاس التشابك فى سياسات نظام بينو شيت فى شيلى، من الصعب تصديق أنه قد حدث أية تغييرات حقيقية فى سياسات الوكالات المالية الدولية الرئيسية، ومع ذلك يدعى دائما أنه تم تغيير فيها. لكن بالتأكيد أن نغمة المنشورات والمخطب تغيرت. ففي الاجتماع السنوى «للبنك الدولى» الذى عقد بنهرىس عام ١٩٧٣. ألقى ماكنمار خطابا كان يرجع إليه كثيرا. قال ماكنمارا إن البنك يجب أن يعيد توجيه نشاطاته لمجاء فقراء الريف والحضر، أو كما وصفهم أولئك الذين يعيشون فى ظروف معيشية تهيتها الأمراض وسر. التهذية والفر

والجهل. تلك الظروف التي تحرم ضحاياها من الضرورات الأساسية. بعد ذلك الخطاب، نشر ميل عن «الضرورات الأساسية» وكيف تم توفيرها. في نشرات «منظمة العمل الدولية»، وفي كتاب تبناه «البنك الدولي» بعنوان «إعادة التوزيع مع النمو»؛ وهكذا... واقترحت حلول حسنة النية: إدخال تحسينات أساسية على النظم الزراعية، ونشر أشكال من التعليم ملائمة للاحتياجات الحقيقية، وتوفير أشكال مبسطة من الطب الوقائي، وتوفير أدوات عمل وآلات عملية يمكن توفيرها على مدى واسع.

فأولئك الذين جادلوا بأن الثروة يمكن أن «تتقاطر إلى أسفل»، يقولون الآن إن مجهودات مقصودة ينبغي أن تهذب للتأكد من أن الثروة تصل إلى الفقراء. مدعى الفقر مباشرة، وعلى وجه الخصوص بزيادة طاقاتهم الإنتاجية. ويقترح أن تقوم الحكومات بمجهودات مقصودة لعكس الاتجاه نحو تركيز رأس المال، وأن تتبنى المشاريع الصغيرة فيما أسماه «بالقطاع غير الرسمي». ولقد ذكر ماكنمارا في خطابه عام ١٩٨٠، أمام مجلس محافظي البنك الدولي، أن على الحكومات أن تصرف أموالا أكثر على الأهداف الاجتماعية، بدلا من استقطاع مصروفاتها.

وتبدو لكل هذا رنة مؤثرة. لكن السؤال يظل حول قيمة كل هذا في التطبيق. فأكثر التفسيرات وضوحا وظهورا، وأسهلها من ناحية التقييم الكمي، هو إن اقراض البنك الدولي للمشروعات، قد حدث به «حبود»، ذلك أن نسبة أكبر من هذه القروض تصرف الآن على الزراعة والتعليم وتوفير المياه النقية، وما إلى ذلك لكن مع هذا انقلبت هذه المشاريع بشدة. وهذا هو الشأن على وجه الخصوص بالنسبة للمشاريع التي يتم تنفيذها في المناطق الريفية التي يمولها «البنك الدولي»، ووكالات غربية رسمية أخرى. فلا معنى أن تنفذ مشروعات في مناطق ريفية بعينها، سيستفيد منها أغلبية السكان الفقراء المدقعين. بل إن حقيقة الأمر أن الفقراء قد أضرَبوا فعليا. في أحيان كثيرة، من مشروعات من عينة

والثروة الحضرية» التي يفضلها «البنك الدولي» والوكالات الأخرى: لقد غنم فوائد هذه المشروعات بانتظام أغنياء الفلاحين وملاك الأراضي، الذين يصبحون عندئذ في وضع أفضل من قبل لاستقلال من هم أسوأ حالا، أولئك الذين تصبح لديهم إمكانية ومصلحة أفضل من قبل، في تملك أراض جديدة. وهم يتحكمون الأراضي الجديدة باستخدامهم لوسائل تتراوح بين الشراء المباشر، والرشوة أو استخدام القوة، وبذلك يزداد عدد الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضاً ويقدم الكاتمان الأمريكان بتسمي هارتمان وجيمس بويس وصفا لما حدث عند وصول معدات بتر انيوس، فلم تولىها «البنك الدولي» في إحدى قرى بنجلاديش. فعلى الورق، كان يمتلك هذه البتر، مثلها مثل ٢٩٩٩ بتراً ماثلة، مجموعة من الفلاحين مكونة من ٢٥ إلى ٥٠. لكن الحقيقة أن البتر كانت ملكاً لشخص واحد اسمه نفيس: هو أكبر ملاك الأراضي في المنطقة. ولقد تكلفت العملية اثني عشر ألف دولار، لم يدفع منها «نفيس» سوى ٢٠٠ دولار ومظم هذا المبلغ كان على هيئة رشوة لوظفين محليين. وكان من الممكن أن تروى هذه البتر ضعف مساحة الأرض التي يمتلكها «نفيس»، ولكن لأنه فرط أسعاراً باهظة للاستفادة من مائها، لأن قليلين هم الذين استغنموها. وقد بدأ يضع عينيه بالفعل على أقرب الأراضي للبتر. وقال أحد الخبراء: للكاتبين: ولم أعد أسأل الآن عن سيحصل على البتر، فأنا أعرف الرد مقبلاً، ولا أريد أن اسمه. إن مائة في المائة من تلك الأبار الانهوية يذهب إلى الأولاد الكبار»

والظاهرة عامة فكما يشير هاري ماجدوف في كتابه: «الأمبريالية: من العصر الاستعماري إلى عصرنا الراهن».

وتوجد العوائق التي تقف في وجه التغييرات اللازمة، في المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الناس في ظلها: في نوع ملكية الأرض، في المصالح الخاصة لكبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال، وفي الأولويات الاجتماعية المفروضة

من قبل الطبقات الحاكمة، ولأسره لكم صورة مبسطة كانت أحد المظاهر المعبرة لمحاولات الحكومة الهندية، الاقتصادية ما يبدو وكأنه عدم مهالة صفار الفلاحين للقيام بأعمال بسيطة مطلوبة لرى الأراضى التى يفلحونها. فقد صرفت الحكومة الهندية كميات كبيرة من الأموال لحفر شبكة من الترع والقنوات لتوفر المزيد من المياه للزراعة. لكن المزارعين لم يستفيدوا من هذه الفرصة الكامنة لتحسين انتاجهم، فلم يقوموا بحفر القنوات اللازمة لنقل المياه من القنوات التى قامت الحكومة بحفرها إلى قطع أرضهم الصغيرة. ولقد سألت مرة خبيراً زراعياً أسرياً قضى جزءاً من حياته فى الهند عن هذه الظاهرة وسببها، هل تعود إلى الكسل، أم الغباء أم الجهل؟ ضحك الخبير الزراعى المحافظ من أسئلتى الساذجة قائلاً إن أبسط المزارعين وأكثرهم جهلاً يعلم قام العلم أهمية الماء، لكن المسألة هى أن قنوات الري كانت لا بد وأن تمر عبر أراضى يملكها بعض كبار الملاك، الذين فرضوا ضريبة لقاء استخدام قنواتهم، ضريبة لم يكن فى إمكان الفلاحين دفعها أبداً.

وستطرح «البنك الدولى» والخبراء الأجانب القول، بل هم يتولونه بالفعل، إن ذلك ليس خطأهم، وهنا صحيح تماماً ويلاحظ محبوب الحق الاقتصادى الباكستانى البارز وأحد خبراء «البنك الدولى»: «مازال علينا جميعاً أن نكتشف كيف يمكن تصميم نظم توصيل بديلة، للوصول إلى الفقراء، وحتى نحصل على تعاريفهم المبدول والمتحسس» ويدهى موظف آخر فى «البنك الدولى» أن قد أعيد توجيه البرامج التى يمولها «البنك» من أجل الامتحان الرئفى عن قصد.. وذلك للتأكد من أن نسبة متزايدة من الامتحانات تعود إلى مصلحة الجماعات غير المحبزة، والتى لم تكن تصل سابقاً إلى الامتحان المقدم من قبل الوكالات. لكن احتجاجات موظفى «البنك الدولى» ستكون مقنعة لنا أكثر إذا كان فى وسعهم أن يظهروا تفضيلهم للحكومات ذات السياسات الراديكالية، من باب المساواة. والحقيقة أنه من الأسهل إظهار العكس. ومن الواضح على إية حال أن الموقف

الابديولوجي للبنك أنه يعطى أفضلية لحلق طبقة واسعة وحفاظة من صغار
المتجعين. وإذا كان «البنك» يصل إلى مدى تأييد للإصلاح الزراعي، فإنه يفضل
أن توزع الأرض على الفلاحين بشرط ألا تكون مساحتها صغيرة أكثر من اللازم،
وإن كان بالتأكيد لا يؤيد الملكية الجامعية لوسائل الإنتاج. والأرض على وجه
الخصوص. ومع هذا فكما يشير هرتمان وبويس، فإنه إذا حدث وأعيد توزيع
الأرض في بنجلاديش، فستكون مساحات الأرض الموزعة صغيرة أكثر من اللازم،
بحيث لا يمكن أن توفر معيشة مناسبة لجميع من يملكون أرضاً. وهنا الوضع
صحيح أيضاً بالنسبة لدول كثيرة أخرى، حيث تسبب قطع الأرض الصغيرة
المقتتة، مصاعب عديدة، ومن المحتمل أن يكون مايلي هو رد فعل نظى «البنك»
الدولى، رد فعل متوقع تماماً، ففى رد على بعض النقاد الهولنديين حول المظاهر
المصاحبة لتوزيع الأرض في مشروع «البنك الدولى» هفونتوا بنيجيس، كتب أحد
مرطلى البنك يقول:

«إن مشروعاً على هذا المستوى لم يمكن ليهداً أبداً، إلا إذا كان لدينا
مرافقة الحكومة، وهذا يعنى العمل من خلال النظام وليس من خارجه. ولست
مساكناً من أن أسلمكم يمكن العمل به على نطاق أوسع. ويرجع ذلك إلى أن أولئك
الذين فى السلطة سيفضون من فقدان سلطتهم، وليس من وظائفنا أن نقوم
بالثورات الاجتماعية».

والحقيقة الواضحة أن وظيفتهم هى منع وقوع تلك الثورات الاجتماعية.
ومن الواضح أيضاً، أنه مهما كانت درجة جردة أو سوء المشاريع الفردية
بناتها، فلا يمكنها أن تفعل الكثير إذا أخفنا فى الحسبان الحجم المحدود
للمساعدات، دون إجراء تغييرات فى سياسات الحكومة المركزية ورغم أن «البنك»
الدولى لا يعتبر أن مهمته هى أن يبدأ الثورات الاجتماعية، فإنه بالتأكيد قادر
على التأثير على سياسات الحكومات. وقد أنشأ «البنك» مؤخراً نوعاً جديداً من

الإقراض يسمى «قروض التكيف الهيكلي» ومنها مثل اتفاقيات «صندوق النقد الدولي» الاحتياطية، وقروض البرامج من «وكالة التنمية الدولية» (وكالة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التنمية الدولية-إيد) يمكن أن تكون تلك القروض الجديدة ذات صلة مباشرة بتنفيذ برنامج بلاتيه أو مجموعة من السياسات الاقتصادية من قبل الحكومة التي تتلقى القروض.

ولقد أطلق على «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي». لقب «بوليس التنمية». ويحدد المقرضون الآخرون الرسميون ومن القطاع الخاص. إذا كانوا سيقدمون قروضهم أم لا طبقا لشيء محدد: هل تمتلك حكومة البلد المعنى «ختم الصلاحية» من «صندوق النقد الدولي» أو «البنك الدولي» أم لا تمتلكه. ولأن البنوك الخاصة الآن قد توسعت في تقديم القروض بشكل كبير، فهي تتخوف دائما من امتناع الحكومات المقترضة عن تسديد ديونها. ولذا فإن دور هاتين الهيئتين الدوليتين هو التأكد من أن البنوك الخاصة ستستطيع تقودها مرة أخرى، وأنه يمكنها إقراض الدول المعنية دون خوف من الخسارة. ويقال إن «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» يعملان معا بغية التوافق والتنسيق، ولا يسمح بوجود أية صراعات بينهما. وكثيرا ما يلجأان إلى دول معينة في مهام مشتركة. ورغم أن صندوق «النقد الدولي» انتقد حتى في «تقرير برانت» مثلا لعشده الزائد عن الحد في فرض الشروط التي يضعها على قروضه، وقد يكون قد استجاب لذلك النقد إلى حد ما، إلا أنه بالتأكيد لم يتغير كثيرا. والمؤكد أن البنك الدولي لم يتغير بدوره، فما زالت حكومات الدول النامية هدفا لضغوط من جانب هاتين الهيئتين، حتى تقوم بتنفيذ سياسات نقدية محافظة، وبما خصاره كما لاحظ «البنك الدولي» بتشدد في الصفحة الأولى من تقريره السنوي لعام ١٩٧٩ عن باكستان بأنها كانت تعيش أكبر من إمكاناتها وكرر التقرير مرة ثانية الشيء نفسه في الصفحة السادسة من التقرير نفسه عندما قال إن باكستان كانت تعيش

أكبر من إمكاناتها ، كانت الاستقطاعات المقترحة لهذا البلد في المصروفات العامة ولبيت الخاصة. وواجه رئيس تانزانيا جوليمويس نيريري خبرات مماثلة، وصرح أمام اجتماع لصندوق النقد الدولي في أروشا عام ١٩٨٠: يمكن أن يتم استقطاع في مصروفاتنا الوطنية، لكننا سنقرر بأنفسنا ما إذا كان سيقطع هذه الاستقطاعات سينزل على الخدمات العامة أو على الاتفاق الخاص.

ويقال إن البنك الدولي قام بالضغط على حكومة البرازيل لإعادة توزيع دخل نموها «المعجزة»، وإن هذا الآن أنه ليس بتلك الصورة من الاعجاز، والبرازيل هي واحدة من أكبر الدول التي تتلقى قروض «البنك الدولي»، لكن سجلها من ناحية توزيع الدخل هو أكثرها سوءاً فطبقاً لمصادر برازيلية رسمية هبط نصيب النصف الأفقر من السكان من الدخل القومي، فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٧ من ١٧٪ إلى ١٣٪ بينما ارتفع نصيب الواحد في المائة الأغنى من السكان، من الدخل القومي، في الفترة نفسها من ١٢٪ إلى ١٨٪، أي أنه أصبح أكبر بكثير مما يملكه النصف الأفقر من السكان. ويقال أيضاً إن «البنك الدولي» طالب بتخصيص موارد أكثر للزراعة، مما لا يعد في حد ذاته أداة لإعادة توزيع الدخل. وهناك على الصوم تأكيد أكثر من ذي قبل على الرغبة في تنفيذ إجراءات لمحو الفقر، وللشعبي، وإعادة توزيع الدخل، وللصحة، وللزراعة، وللوسائل الاجتماعية بشكل عام؛ ولكن من المشكوك فيه أن ذلك كان لا معنى سوى مجرد مناشدة الحكومة المركزية حول هذه المسائل، في أحسن الأحوال، فالمساعدات المقدمة للبرازيل مثلاً لن تقطع بأي حال من الأحوال إذا ما استمرت الحكومة البرازيلية في موقفها القائل تجاهه بذلك أي مجهود لإعادة توزيع الدخل. لكنها إذا تبنت إجراءات اشتراكية أو تخلت عن سداد ديونها . فسيكون لها شأن آخر.

هناك شعور بأن هذا قد حدث من قبل (*)، أى الاهتمام بهذه القضايا

الحالية، من جانب الحكومات الغربية وخبراء التنمية. فى الستينات، وبعد قيام الثورة الكوبية مباشرة، روجت الولايات المتحدة الأمريكية بطنطنة عالية، لبرنامج من الإجراءات التنموية تضمن إصلاحا زراعيا فيما سوى برنامج التحالف من أجل التقدم.^١ ووطنطنة أقل، بدأ الرئيس جيمس كارتر يضغط بعد ثورة نيكاراغوا، من أجل أن تقوم حكومة السلفادور المجاورة بمعد من الإصلاحات. وكما قال الرئيس جون كيندى فى الاحتفال بالذكرى الأولى لبرنامج «التحالف من أجل التقدم»: إن على أولئك الذين يملكون القوة والسلطة فى البلاد الفقيرة، أن يقبلوا مسئوليتهم الخاصة، بحجب عليهم أن يقرروا التضال من أجل تلك الإصلاحات الأساسية التى يمكنها وحدها الحفاظ على تسويج مجتمعاتهم، فأولئك الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، سيجعلون من الثورة العنيفة شيئا لا مفر منه». وكما حث سبلى لينز التقابى الأمريكى عام ١٩٦٢:

«كنا نضغط من أجل ثورة من أعلى إلى أسفل وليس من أسفل إلى أعلى. وكنا نطلب الجماعات العسكرية الحاكمة أن تخضع على وثيقة إعدامها بنفسها، وذلك بالموافقة على الإصلاح الزراعى، والإصلاح الضريبى، وتجهيزات أخرى متفق من وضعهم. ولقد ردوا على ضغوطنا بالقش والمخيم»

وعندما ردوا- كما حدث عام ١٩٦٢- فى هندوراس، بمحاولة تأمين أراضي «شركة الفواكه المتحدة»، طالبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بأن يتم دفع التعويضات للشركة فى شكل دولارات أمريكية صلبة بأردة، وليس على شكل

(*) تنص المؤلفة ذلك الشعور الذى يتعاطى الإنسان أحيانا بأن موقفا ما أو حدثا

ما قد تكرر بنفس حقائقه، بمعنى أنه سمع نفس الكلام من نفس الناس فى نفس المكان فى زمن ماض.^١ المترجما

صناعات». بكلمات المستاتور وابن مورس الذي يظن في ليجراليتيه. ومثل ذلك حدث عندما حاولت حكومة كولومبيا في الستينات تطبيق قانونها المتواضع للإصلاح الزراعي على الأراضي غير المستغلة المملوكة لشركة أخشاب أمريكية، إذ عدلت وكالة أيد الأمريكية بقطع مساعداتها لحكومة كولومبيا.

وكما لاحظ هورفيتس، «فإن إدارة الرئيس جون كينيدي اعترفت دبلوماسيا بكل الانقلابات العسكرية السبع التي حدثت (في أمريكا اللاتينية) في عهدها. هذا رغم تصريح الرئيس كينيدي الذي طغتت به وسائل الاعلام كثيرا، من أن التحالف هو «تحالف حكومات حرة» فلقد تحولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة مرة أخرى إلى الاعتماد على النظم العسكرية الهيمنية التي مارست القمع في أكثر أنواعه تطرفا وشاعة. وزيادة على ذلك، الشروط التي ربطتها «وكالة أيد الأمريكية» بطريقة تقديم مساعداتها لمحاكى مباشرة تلك التي كان يطلبها «صندوق النقد الدولي». ففي نهاية قائمة من الاستقطاعات في الاتفاق العام، وفي الأجور، وفي إجراءات تحرير التجارة، وفي تخفيض العملة، وما إلى ذلك، فقد تكون هناك إشارة مكتوبة في عبارات غامضة - إلى حد ما - تشير إلى استحسان إجراء إصلاح زراعي.

ومن الواضح ان السياسات التي تروج لها المساعدات، ليست التدخل في هجوم مباشر أو راديكالي على أسباب الفقر. فمن الصعب، حتى بدون مثل هذا الهجوم، رؤية كيف أن أي حكومة حاولت القيام بأي نشاط لإعادة توزيع الدخل يمكنها أن تخضع لعلم مساواة دولية، أو أن تقبع ساكنة وهي ترى مصادر الدولة ودقوس اموالها يمتصها الأجانب. مثل تلك الحكومات ستكون حليفا لا يعتمد عليه لوكالات «المساعدات». ومن المحتمل أن تنتهي المسألة بخصومتها، وهناك العديد من الأمثلة عن حكومات إصلاحية أو شعبية تعرضت للشحطيم أو هز استقرارها في وقت لاحق. ومن غير المحتمل، إلى حد بعيد، أن تعمل أي حكومة

فى بلدان العالم الثالث نحو الفقر فى بلدنا، إلا وهى تحت ضغوط ومساعدة أساسية من تعبئة شعبية. ومثل هذا الوضع سيكون خطرا أكثر من اللازم على مصالح الدول الصناعية، خطر أكثر من أن تتحمله أكثر من أن تتحملة تلك الحكومات فضلا عن أن تشجعه.

والحقيقة هى أن الإصلاحات ترف يمكن تحمله فى الدول الغنية ذات الرخاء - أى فى تلك البلاد التى أثرت طبقاتها الحاكمة على عصاب بقية العالم، ولعل من دول العالم الثالث فى تلك الوضعية، باستثناء تلك المصدرة للبترول بكميات كبيرة. أما فى الدول الأخرى فصحيح أن هناك صفوة فاحشة الثراء، لكن وضعية أفرادها وثرواتهم غير مستقرة، ويتم الحفاظ عليها فقط عن طريق الاستغلال الفاحش لمواطنيهم. ومن الواضح فى التحليل الأخير أن كفة وكالات المساعدات، كما هو حادث الآن، تميل ناحية هذه الصفوة. وليس ناحية الجماهير الفقيرة التى تهدد وجود تلك الصفوة وحلفائها الأجانب.



١٦- التصنيع

التصنيع بشكل أو بآخر، هو بدون شك أحد المتطلبات المسبقة للقضاء على التخلف. لكن الدول الصناعية وكمالاتها، قامت بإحباط التصنيع الذي تم في المناطق النامية، وقد تم هذا بطريقة منظمة على الأقل حتى وقت قريب فلقد قدمت كل أنواع «التصنيع الطيبة» لحكومات الدول النامية، نصائح مؤسسة على عقائد لا يمكن مهاجمتها ظاهريا من زاوية «الميزة المقارنة» وهي في النهاية تقول لهذه الدول أن تركز على ما يفترض أنها مهيمنة، أي انتاج الحامات والسلع الأولية. فالاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، لم تقول أي عمليات تصنيع. والقوى المركزية للدول الصناعية «مرت الصناعات» في المناطق التي سيطرت عليها، واستمرت في التأكد من أن التصنيع الذي قد ينافس صناعاتها وقد يحررها من الأسواق، لم يحدث. وكانت الرسوم التي تفرضها الدول الصناعية المقطورة، ولا تزال أعلى عادة على البضائع المصنعة منها على السلع المستعملة. ويفرض نظام «الحصص المقيدة» على منتجات مثل المنسوجات الرخيصة التي تهدد بتمزيق صناعة الدول الصناعية المركزية. وتستمر الدول الصناعية المتقدمة في التأكيد من خلال هيئات مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» على مميزات العجالة الحرة.... بالنسبة للدول الأخرى وليس بالنسبة لها. ويتم إخبار حكومات الدول النامية بطريقة حاسمة مستندة على قدر كبير من التظاهر غير الكلاسيكي، كم سيكون من المفيد لها أن تلغى الحماية الجمركية، وأن تسمح بالدخول الحر لمنتجات الدول الصناعية.

وكان التصنيع في الأماكن المسيطر عليها، يأخذ في معظمه وحتى وقت قريب، شكل ما يسمى «بهديل المستورد» أي التصنيع المحلي لمنتجات كانت تستورد من قبل. ولقد تلقت صناعة «هدائل المستورد» وبالمئات في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، تشجيعا كبيرا، وخاصة أثناء الحريين العالميتين، وأثناء الركود الاقتصادي الثلاثينات، عندما أصبح من المستحيل الحصول على المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة. ولقد نشأت تلك الصناعات أيضا كنتيجة للتعريفات الجمركية المرتفعة ضد منتجات مصنعة في بعض الدول النامية، وبالمئات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أجبرت تلك التعريفات العالية الشركات في الدول الصناعية على أن تشهد على سبيل المثال مصانع لتجميع السيارات في عدد من دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى، لكي تحافظ على أموالها منها، ذلك أن رسوم الواردات على قطع غيار السيارات أقل عموما من رسوم الواردات على السيارات الكاملة نفسها، والمشكلة هنا، أن مثل هذه الصناعات لهدائل المستورد، أنها صناعات غير كثرة في معظم الأحيان، لأنها تعتمد على أسواق محمية بشدة. وينتهي الأمر بالدول النامية ليس بشراء سيارات كاملة الصنع قماما فحسب، ولكن يكون عليها في بعض الأحيان أن تدفع عملة أجنبية أكثر مما كانت ستدفع إذا ما استوردت السيارات أو المياه الغازية أو غيرها مباشرة. وزيادة على هذا، فحيث أنه أكثر صعوبة لإغلاق مصنع، من الناحية السياسية، من تقييد الواردات غير الضرورية، فسيكون على البلد أن يدفع فاتورة، قد تكون أعلى، من أجل الواردات «الضرورية» من الحامات وقطع الغيار، لكي تصنع المنتجات غير الضرورية التي تم تقييد استيرادها من قبل. ولا يفعل هذا شيئا لتغيير توزيع الانتاج والمصادر التي تستمر في خدمة الأنماط الاستهلاكية السابقة للصنعة القليلة العدد أساسا، وعندما كان الاستثمار يعم عن طريق شركة أجنبية، لم يكن هناك في الأوضاع الطبيعية - أي احتمال مقبل لزيادة الأسواق للمنتج عن طريق تصدير

بعضها، حيث أن الشركة الأجنبية لم يكن يعنىها أن تقيم منافسة في وجه نفسها. يقول فينتوس في دراسته للدول حلف الانديز (الأنديان) أن أكثر من ٨٠٪ من العقود التي تمكّن من دراستها ضمت شروطا تمنح بالذات التصدير إلى بلاد أخرى.

لكن فيما بين السنوات العشر إلى العشرين الماضية حدث تغير، إذ تمت زيادات كبيرة في صادرات البضائع المصنّعة في بعض البلدان النامية. ويبدو أن تلك البلدان لم يعد مكتوبا عليها أن تقوم بمجره قطع الأخشاب وحمل دلاء الماء من الآبار؛ بل أنها تستطيع صنع أجهزة التلفزيون أيضا. وهكذا هناك الآن في المطبوعات الارثوذكسية التقليدية قسم جديد من الدول يشار إليه بالأحرف الأولى Nic أي «الدول المصنّعة حديثا». فتلت صادرات الدول ذات «الدخل المتوسط» تتألف الآن من بضائع مصنّعة، لم تكن تؤلف عام ١٩٦٠ أكثر من ١٤٪ فقط من الصادرات. وبشكل البضائع المصنّعة الآن حوالي ١٩٪ من صادرات الدول ذات «الدخل المنخفض». وكان أمر مثل تلك الصادرات في بعض البلدان مدهشا؛ فلقد كان معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١: ٣٠٪ بالنسبة للبرازيل، و ١٨٪ بالنسبة لهونغ كونج، و ٢١٪ بالنسبة للمكسيك، و ٦٠٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية، و ٣٥٪ بالنسبة لتايوان. وقال أن هناك الآن تقسيم عمل دولي جديدا؛ حيث يتزايد إنشاء الصناعات التي تتطلب أيدي عاملة كثيرة في الدول النامية، حيث الأجور منخفضة.

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات مهتمة بإنشاء تلك الأقسام من صناعاتها التي تتطلب كثرة في الأيدي العاملة. في الدول النامية، حتى تستفيد من الرخص الشديد للأيدي العاملة هناك، وقبل ذلك كان أحد الحلول التي حل بها الرأسماليون مشكلة الأجور المرتفعة والتنظيم النقابي القوي في الدول الصناعية المتطورة، هو استيراد العمالة الأرخص إلى أوروبا من البحر المتوسط والكارايبى

وأسياء، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية من المكسيك. لكن مثل أولئك العمال المهاجرين يجب تقديم المساكن والمنحنيات الاجتماعية لهم، وإن كانوا غداً للإساحة والهجوم العنصريين، ويبدو الآن أنه مع وسائل النقل والمرافلات المتقدمة، أصبح من الأسهل والأكثر عملية بالنسبة لعمالة شعوب الدول النامية أن تستخدم في بلادها فيما وراء البحار، لذا يتم الآن التخلص من العمالة المهاجرة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وليس فقط بسبب الركود الاقتصادي والمستويات العالية من البطالة، لكن أيضاً لأن العمل الذي كانوا يؤدونه قد نقل إلى الخارج. وتؤثر المشكلة بطبيعة الحال على العمال المحليين أيضاً، لكن العمال المهاجرين هم عادة أول من يعاني، إن بعض منتجات النسيج التي كانت تصنع في براغورد التي يعمل فيها أسويون يختصمون عرقاً، تستورد الآن مباشرة من الهند وهونج كونج وسنغافورة ودول آسيوية أخرى، ومن دول أوروبية جنوبية أخرى مثل إسبانيا والبرتغال.

والفكرة هي ببساطة أن تنتقل الماكينات إلى العمال وليس العكس، فآجهزة الراديو والتلفزيون والكاسيرات، مثلها مثل المنسوجات، تستورد على نطاق متزايد من الدول ذات الأجور المنخفضة ومن المربح في صناعة الإلكترونيات الآن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتجميع بعض الأجزاء - قطع السيليكون مثلاً - في بعض الدول النامية، بينما تصنع أجزاء أخرى في الدول الصناعية المركزية. إن هذه الحاجة الجديدة إلى إقامة الصناعة في البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة، هي حاجة جادة، وبالتالي بالنسبة للشركات والمؤسسات التي توجد لها ممتلكاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الأجور الآن أعلى بكثير من أي بلد آخر في العالم، لتدرج أن تلك الشركات وجدت نفسها غير قادرة على منافسة الشركات اليابانية وحتى مع الشركات الألمانية. وهكذا أصبحت الدول النامية «أوصاف تصدير» لمنتجات تستهلك في الولايات المتحدة وأوروبا.

مفليها مثل منتجات المزارع والمناجم، بكلمات سيلسو فورتادو. وتخفيض تلك المنتجات من تكاليف التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة، بتوفيرها لقطع رخيصة أو لمنتجات الأجور للرخيصة، وهكذا يجعل من الأسهل تخفيض الأجور.

واكتشفت الشركات متعددة الجنسيات أيضا، أن الأمر في الدول النامية ليس أمر أجور منخفضة فقط، ولكن المستويات الانتاجية هي نفسها في الأنواع المماثلة من الصناعة في البلاد الصناعية، كما جاء في تقرير لجنة الولايات المتحدة للتصريفات المبركة لعام ١٩٧٢، وعلى عكس ما جاء في تأكيدات المطبوعات التقليدية المحافظة... بل إن هناك «ميزات» إضافية، تحكم أقل في مستويات التلوث، لوائح أمن صناعي أقل شدة، ساعات عمل أطول، «انضباط عمل» أفضل. ومعنى آخر جمع أكثر، وحماية أقل من جانب النقابات لعمالها. وهذا وضع يعرض أن تقرير لجنة برانت «قد وضعت في الحسبان، عندما يقرر أن الدول النامية:

«تشكل، بمعنى، حدودا اقتصادية جديدة، بها كمية أقل من المصانع الاقتصادية الخاصة، والقبود الاجتماعية والسياسية التي توجد في الشمال»..

وقد سبب نقل التصنيع من المناطق المتطورة إلى المناطق النامية- حيث الأيدي العاملة أرخص- بعض القلق عن فقدان الوظائف في البلاد الصناعية المتطورة، وقد ساء هذا القلق بالذات بين العمال ونقاباتهم. فقد رأى العمال في المصانع البريطانية منتجاتهم محل محلها الواردات الرخيصة الآسيوية، فطالبوا بالتحكم في الواردات. أما النقابات العمالية الأمريكية المحافظة للغاية فهي لم تطالب بالتحكم في الواردات فحسب، ولكنها بدأت تظهر بعض التضامن مع العمال المهجرين خارج الولايات المتحدة، وهنا أن ذلك في مصلحتها. وقد قامت هنا النقابات الأمريكية، بالتعاون مع «وكالة المخابرات الأمريكية» لمساعدة النقابات والمناجعة «الحرة» في الدول النامية. ولعبت دورا في تشجيع عدم

استقرار نظام سلفادور اليندى فى شىلى (اللى أطاحت به المخابرات الأمريكية وبنوشيت بعد ذلك)، وهى تتحدث الآن عن مقاطعة نظام. بيتوشيت مجارها، لأنها - أى النقابات - ترى أن الوظائف فى الولايات المتحدة الأمريكية تهددها الأجر الشديد الانخفاض واللى جعلها القهر فى شىلى يمثل هنا الانخفاض. ولقد أشار إلى ذلك ريتشارد ج. هارنت، وروناى دى. مولر فى كتابهما: «البد الطويلة».

«بدأت قيادات نقابات العمال الأمريكية تعرف أن جيش العمال المكون من ٣٤ ألف طفل يخلق كل منهم ٣٠ سناً فى الساعة، فى هونج كونج، ليس مسألة إثم كما يتم التنبه به فى الاجتماع السنوى للنقابات، ولكنه تهديد اقتصادى حقيقى متزايد تجاه العمال الأمريكيين».

ويضيفان:

«إن نظام الشركات على مستوى عالمى لهو سلاح عالى التأثير لسحب القوة من العمالة المنظمة فى جميع أنحاء العالم. فرأس المال، والعقنية، والتكنولوجيا السوق - وهى كلها قواعد قوة الشركات والمؤسسات - وكلها قادرة على الحركة، أما العمال فليسوا يتقدمون عليها فى معظم الأحوال».

ويقدم المؤلفان كدليل على استخدام الشركات لهذا السلاح:

«ربما كان أكثر الأمثلة شهرة وذمها، هو الإضراب الذى حدث فى شركة فورد فى بريطانيا عام ١٩٧٠. فبعد لقاء قمة مع رئيس وزارة بريطانيا، قدم هنرى فورد «الثانى» مذكرة شديدة اللهجة للشعب البريطانى قال فيها: «إننا نستشر مئات الملايين من المجتمعات فى بريطانيا العظمى، ولا يمكننا أن نوصى بزيادة الاستثمارات، وتقديم استثمارات جديدة لرأس المال، فى دولة تهددها المشكلات العمالية دائمة، ونحب أن نقول إنه ليس هناك شىء سيمى - فى شركة فورد البريطانية، لكن العيب فى بلدكم. وبعد ذلك يقليل، نقل إلى أوهايو عملية رأسالها ٣٠ مليون جنيه استرلى». لتصنيع محركات البنتر، وفى العام الذى

عليه أعلن بوضوح أن مصنع شركة نفود الرئيسى الجديد سيقام فى أسبانيا، البلد الذى يسود فيه السلام الاجتماعى»

هناك إذن مظهر جديد لنظرية «الميزة النسبية»، إذ يقال إن فى الدول النامية ميزة الأجور المخفضة للغاية. وحقيقة الأمر أن خيرا - «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» وغيرها من الوكالات، ينصحون الدول النامية نفسها، أن تستفيد من تلك «الميزة» لتعجنب الاستثمارات الأجنبية ولتشجيع صادرات البضائع المصنعة، والفكرة وراء ذلك النصيحة، أن ترفع الدول النامية القيود من على الواردات، وأن تخفض من قيمة عملتها، وأن تحتفظ بانخفاض مستوى الأجور، حتى تكون قادرة بهذه الطريقة صادرات رخيصة للغاية، يكتها المنافسة فى السوق. وينظر إلى ذلك جزئيا، كرد على المشكلات المزمنة لميزان مدفوعات الدول النامية، تلك المشكلات التى سببها اعتمادها على القوى الامبريالية، فإذا لم يكتها اكتساب النقد الأجنبى عن طريق الصادرات، فعندئذ لن تتمكن من أن تدفع مقابل الواردات، ولا تمويل السريان الخارجى للأرباح، ولا تسديد ديونها الخارجية. وحقيقة الأمر أن تلك الدول بالتحديد التى حققت أكبر نجاح فى صادرات البضائع المصنعة (مثل البرازيل، والمكسيك، وكوريا الجنوبية) هى أكثر الدول التى تعاني تضخم حجم ديونها، ورغم هذا فلم يؤثر ذلك حتى الآن على حساسها الجهد للصادرات الصناعية. وهكذا يلاحظ تقرير «البنك الدولى» السرى من انلونسيا، والذي اقتطف منه فى «مارايسترن ايكونوميك ريفيو» ما يلى:

«ربما كان جعل القطاع العام الصناعى يسير على أساس سليم، بأقل قدر ممكن من الحماية، ومع توجيهه توجيهها ذا قدر كبير ناحية التصدير، بما كان هذا المطلوب الأكثر أهمية من ناحية السياسة العامة».

ويضيف التقرير: «ويتطلب ذلك أيضا زيادة فى مستوى سريان رأس المال الصناعى الخاص الأجنبى». وتتوافق تلك السياسة بوضوح مع مصالح الشركات

وهى تتناقض بالفعل مع بعض المصالح الأخرى فى الدول الصناعية، مثل صناعة النسيج. ولكن بينما يتطور «ذلك النظام الدولى الجديد لتقسيم العمل» أظهرت بعض الصناعات القديمة فى الدول الرأسمالية المتطورة- مثل صناعة النسيج- بعض القدرة على التكيف والتحديث بماء أشكال أكثر تخصصا وتقدما للإنتاج. ويشجع «تقرير برانت» مثلا حكومات تلك الدول الصناعية المتقدمة على دفع هذه العمالة:

«تقره الحماية بالتأكد نحو الاتجاه الحاطى»، ذلك لأنها تساعد على الحفاظ على هياكل عفا عليها الزمن، مع دفع ثمن باهظ من أجل هذا. فالحماية تمنع الناس من التكيف مع الأشكال الجديدة لتقسيم العمل الدولى، وتؤجل اتخاذ قرارات أساسية».

ويشار إلى اليابان كنموذج، فمن المحتمل أنها أكثر نجاحا من معظم الدول الصناعية فى تطبيق هذا المنطق والحركة بسرعة ناحية التكنولوجيات الجديدة. ويشرح تقرير صادر عن وزارة التجارة اليابانية الأمر كما يلى: يجب على اليابان الحفاظ على «الصناعات ذات التقنية العالية»، تلك التى تتطلب «معرفة مركزة، وينتج عنها قيمة مضافة عالية» بينما تم نقل صناعات مثل صناعة النسيج، التى تتضمن درجة منخفضة من المعالجة، وتولد درجة صغيرة من القيمة المضافة، «ويعم نقلها إلى دول نامية حيث التكاليف منخفضة». ووصفت صناعة النسيج بأنها منخفضة المعالجة من الناحية الهيكلية. ولقد نصح «مجلس البنية الصناعية اليابانية» أصحاب صناعة النسيج اليابانيين بأن يخرجوا بها من مجالات الإنتاج التقليدية، ليركزوا على المنسوجات العالية الجودة وبضائع الموضة. وتجد بلدان صناعية أقل ديناميكية- مثل بريطانيا- صعوبة أكبر فى التكيف والحفاظ على مركزها القيادى فى السباق التكنولوجى. وقد تكون النتيجة النهائية لسياسات

حكومة تانشر إنها « التصنيع بدلا من قيلم أية صناعة ديتاميكية جديدة من بون
أنقاض الصناعة القديمة. وأدت تلك التطورات بالبحض للمجادلة بأن مستقبل
التصنيع في الدول النامية، أفضل مما كان عليه منذ عشرين عاما. ففي ذلك
الوقت، كان يعتقد على نطاق واسع، وفي دوائر اليسار على وجه الخصوص، أن
التصنيع في البلاد النامية مستحيل. فالرأسماليون في تلك البلاد ضعاف أكثر
من اللازم وهم يهتمون على الغير، وكان همهم الأساس على أية حال، هو كسب
المال عن طريق الاستيراد والتصدير والمضاربة في العقارات، وكسب الفئات من
الشركات متعددة الجنسيات، ووضع الحسابات في البنوك السويسرية. أما
المستثمرون الأجانب فلم يكونوا مهتمين بخلق منافسة لأنفسهم. أما الآن فلم تست
الشركات متعددة الجنسيات وحدها هي التي تستثمر في صناعات الدول النامية
على نطاق واسع، بل إن هنالك أدلة كثيرة على أن الصفوة في هذه الدول النامية
تستثمر أموالها في المشاريع الصناعية؛ فكثير من مصانع المنسوجات والأحذية
وما إلى ذلك، ملكيتها محلية. ولقد خصصت مجلة « ريفير أول أميركان
بوليتيكال إيكونومي » عددها الثامن عن « الرأسمالية في افريقيا ». ويجادل بعض
كتاب ذلك العدد. بأنه توجد في دول افريقية عديدة طبقة من المستثمرين تضع
أموالها في الصناعة بشكل مستقل عن الشركات متعددة الجنسيات. بل إن
بعض الدول النامية، ومن بينها الهند والبرازيل، لديها شركاتها « المتعددة
الجنسيات » الخاصة بها. ولقد رفض بيل وارن في مقالته بمجلة « نيو ليفت ريفير »
وفي كتابه « الامبريالية: رائدة الرأسمالية »، معظم حجج مدرسة « التنمية »
الفكرية، قائلا إن التصنيع المستقل بواسطة رأسمالية الدول النامية كان ممكنا
لكنه يقول في الوقت نفسه إنه ليس بالتنمية المثالية بما تتضمنه من حالة
كاملة. وإسكان جيد، وزراعة وصناعة متنوعتين، ومساواة، وما إلى ذلك.]

لكن كثيرا من التصنيع الجديد له سمعة معينة؛ فهو لا يمكن بالتاكيد أن

يتعامل مع التصنيع المتوازن المستقل الذى يلبى احتياجات شعوب الدول النامية. وتبقى حقيقة أن الكثير من ذلك التصنيع الجديد هو نتاج لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية، وأن الصناعات الجديدة هي، لدى كبير، صناعات تصديرية، ويكونها كذلك فإن لها عيوبها بالإضافة إلى مزاياها إلى الخلل. ففى أحيان كثيرة تقوم نشاطات التصنيع الجديد فيما يسمى بمناطق «التصنيع للتصدير»، حيث يصدر الإنتاج بأكمله؛ وعادة ما تكون تلك المناطق منفصلة عن بقية البلد المعنى؛ ماديا بالأسوار الخرسانية والأسلاك الشائكة، واقتصاديا وقانونيا بالشروط الخاصة التى تقدم للشركات متعددة الجنسيات المستثمرة فيها؛ إعفاءات ضريبية لفترات محددة، وإعفاءات من التعريفات والمكوس، وحرية إعادة توطيد الأرباح، وعدم الالتزام بقوانين العمل، وحماية خاصة من الإضرابات وأشكال الاحتجاج العمالية الأخرى، ووفرة العمالة الرخيصة والسهلة الالتقاء، وتتنافس حكومات الدول النامية، المتعطلة على النقد الأجنبي، فيما بينها فى كيفية معجزة المستثمرين الأجانب. وتكون الخراف، فى أحيان كثيرة، هائلة لدرجة أن مكاسب النقد الأجنبي ذاتها تصبح مزايا. وفوق ذلك تقص مناطق التصنيع التصديرى إمكانات كان يمكن أن تستفيد، فى غير ذلك الوضع، فى تنمية الزراعة والصناعة لفائدة السكان المحليين وليس لفائدة الأجانب. وهكذا تعمل كثير من الصناعات الجديدة لتلبية احتياجات الدول الصناعية بطرق تكاد تشبه المناجم والمزارع أيام العصر الامبريالى فهى بهذا المفهوم نفسه «نقاط متقدمة للدولة الأم». وتقبل شركات التصدير إلى أن تكون علاقاتها ببقية اقتصاد البلاد علاقات واهية، هذا إلى جانب تشغيل عدد قليل من العمال؛ وهى على العكس متكاملة مع بنى الشركات متعددة الجنسيات. وحتى إذا لم تكن فعليا واحدة من فروع إحدى الشركات متعددة الجنسيات، فإنه ما تنتجه قد لا يكون قابلا للبيع إلا لشركة معينة من الشركات متعددة الجنسية هى التى تعالجت على تصنيع هذا المنتج!

وقد تعتمد شركات التصدير تماما على مستلزمات انتاج من المصدر نفسه، ومعنى هذا أن قدرتها على المساومة قليلة للغاية، وأنها لا تتحكم فيما تنتجه، ولن تبهره، وما تحصل عليه كعقابل نظير البيع، وما تستخدمه لانتاجه، أو ماذا تبيع لقا - مستلزمات انتاجه.

وهكذا فإن نشاطات التصنيع التصديرية تلك، حساسة للغاية تجاه تصرفات الشركات متعددة الجنسية، ذلك أن هذه الأخيرة لها سمعة سيئة بأنها سرقة الهروب، إذا ما ظهرت بوادر لأن تصبح عمليات الانتاج أكثر تكلفة، أو إذا ما أصبح العمال أقل استكانة، إنها تنتقل آنذاك في الحال إلى مكان آخر. وكما يذكر أحد النقاد من ماليزيا،

«ذكرت لنا الشركات أنه في حالة ظهور أية معاصب من جانب العمال، أو مطالب برفع الأجور، فإنها ستوقف الانتاج في شهر واحد، وتنتقل إلى بلد أسوأ مجاور لديه اليد عاملة أرخص».

وتهرب تلك الشركات أحيانا عندما تنتهى الفترة المحددة لإعفائها من الضرائب، ويبدو أن اليابان طورت سلبية هي عبارة عن رصيف عائم تقام عليه مصانع يمكنها أن تنتقل إلى مصادر جديدة للأيدى العاملة الرخيصة عندما تنتهى من استهلاك مجوعة معينة. وفي بعض الأحيان يستهلك العمال بالمعنى الحرفي للكلمة. فتجميع قطع السيليكون في صناعة الألكترونيات يتطلب عملا مفصلا تحت الميكروسكوب. وبعد ثلاث سنوات من العمل في هذا المجال، تضعف قوة إبصار العاملين ومعظمهم من النساء. والتعبية المعتادة التي يقال لعمال الألكترونيات في هونغ كونج، وهولا لا يتعدون الخامسة والعشرين من أعمارهم هي «إن نظارتك يا جدتى».

لوتعمد تلك الشركات بدورها اعتمادا تاما على الظروف الاقتصادية السائدة في تلك البلاد الصناعية لأن معظم منتجاتها تصدر إلى الدول الصناعية.

فعندما يحدث ركود اقتصادي في تلك البلاد، وينخفض الاستهلاك، وعندما تحاول دول نامية أخرى أن تدخل مجال الصناعات التصديرية، عندما يحدث هنا فسرعان ما تنكمش أسواق الدول الصناعية. والإضافة إلى ذلك قد تصمم حكومات الدول الصناعية آذاتها عن التوصلات ضد فرض إجراءات الحماية الجمركية. وهناك بالفعل أمثلة متعددة عن حصص تستخدم لتقييد الواردات الرخيصة. وقد تصبح تلك القيود أشد قوة كلما ازدادت التهديدات للصناعات المحلية. وأحدى الإشارات لما يحدث في أيامنا هذه في هذا المجال، أنه أثناء انعقاد مؤتمر مؤخرًا حضره كبار كهنة التجارة الحرة، بدأ الاقتصاديون الأمريكيون هؤلاء يغيرون من لهجتهم، لتصبح نظرياتهم لأشياء مثل «التسويق المنتظم» و «التجارة الحرة المنظمة». ففكرة «التفضيل النسبي» ليس لها تلك الفائدة عندما يكون «التفضيل» مع منافسيك

ومشكلة أخرى، ألا وهي إنه حيث يجري التقدم نحو الانتاج الآلي (الأوتوميشن)، يمكن أن تصبح بعض العمليات الصناعية أقل استخداما للعمال، بل هناك إمكانية أن تنتقل أبنائك إلى الدول الصناعية المتقدمة. وصحيح أن العمال المعرضون في كل مكان لحلول تغييرات تقنية في مصانعهم، لكنهم يتعرضون أكثر لهذا التغيير في الدول النامية. فمعها كان اعتماد الشركات متعددة الجنسية لنقل الوظائف الصناعية حول العالم، فإنها تحافظ على معظم نشاطاتها التي تتطلب مهارات عالية وذات العائد المرتفع، في الدول التي تأسست فيها. فالإحصاءات تقول إن حوالي ٩٦٪ من البحوث والتطوير تجري في الأنظار الصناعية المتقدمة، وهذا طبقا لتقرير «برانت»؛ ومعظم كبار مديري الشركات المتعددة الجنسية، مواطنون للدولة التي توجد بها قواعد تلك الشركات. وتقوم تلك الشركات على تنظيم هرمي دقيق يتم فيه اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في الدولة «الأم»، ويتم فيه كذلك نقل أقل قدر من التقنية وخبرة التسويق إلى الدول

الثامنة، ولا ينتقل إليها تقريباً أى نشاط للقيام بالبحوث العلمية. وما دامت الشركات متعددة الجنسية تتحكم فى حوالى ثلث تجارة العالم، فمن المرجح أن التقسيم الدولى للعمل يعنى نوعاً من الطبقية الشبيهة ب تلك الطبقية داخل المجتمعات نفسها؛ فالنشاطات ذات المهارات والرهبة تتركز فى الدول الصناعية، أما الجهد والكد فى الدول الهامشية، حيث يحقق مكافئاً غاية فى الضائقة.

والأسوأ من كل ذلك، إن مجرد وجود التصنيع التصديرى فى الدول النامية يبدو على أية حال أن يعتمد على ما لا يمكن أن يطلق عليه سوى الاستغلال الفائق للعالة. فخلالها للأشكال السابقة من التصنيع الذى لم يستجابه محل الواردات، تعتمد تلك الصناعات التصديرية، بأى شكل من الأشكال على خلق سوق داخلى، أو المحافظة عليه إذا كان موجوداً. ولذلك فهى لا توفر أى سبب لإعادة توزيع الدخل، حتى للطبقة المتوسطة. وعلى العكس يعتمد وجود الصناعات التصديرية على سياسات حكومية موجهة لضمان عمالة رخيصة. وكما يقول دليل المستثمر الذى تنشره «منطقة الفرنك الصناعية والتجارية لكارتاجنا» يكرهونها؛

«الأيدي العاملة الرخيصة؛ يبدو أن هذا بدون شك هو الحافز الرئيسى الذى تقدمه ومنطقة الفرنك الصناعية والتجارية لكارتاجنا». حيث الأجور عائلية بهذا الشكل أو ذاك تعطل السائدة فى المناطق الصناعية بالشرق الأوسط. فالعالة ذكروا وأناثاً- يمكن الحصول عليهم بسهولة بسبب نسبة البطالة المرتفعة، والزيادة السريعة فى السكان، والهجرة من الريف إلى المدن».

ويكون لإجراءات التقشف التى يروج لها كوسيلة لتخفيف مع ظروف الديون التى تثقل كاهل الدول النامية، وكذا العجز فى ميزان مدفوعاتها، يكون لها نتائج مصادمة، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، تتمثل فى إضافة أناس مدقعى

(*) zona franca Industrial y comercial al de cartagena.

الفقر إلى جيش أحيائي العاطلين عن العمل، والذين يستخدمهم المستثمرون الأجانب. وتتخفى الأجور الحقيقية حتى لدى أبعد، وتستقطع الحكومات من النفقات على الخدمات الاجتماعية الموجودة والتي كانت تقوم - وإن كان ذلك بشكل جزئي للغاية - برفع المعاناة التي تسببها الأجور المنخفضة.

وغالبا ما تكون الأجور وظروف العمل أفضل في الشركات متعددة الجنسية، عنها في الشركات المحلية الصغيرة. ويشار أحيانا إلى الذين يعملون بالشركات الأجنبية على أنهم ارسقراطية العمال، وهذا شيء خاطئ تماما. فالعمال الذين يعملون في الصناعات التصديرية الجديدة، مثلهم في ذلك مثل عمال المزارع الكبرى أيام العصر الإسماعلي وبعد ذلك، يحتلون في أحيان كثيرة أجورا تقيم أروهم بالكاد. لهم لا يحصلون على ما يكفي لإعاشة عائلاتهم. حتى أنهم يجب أن يمارسوا في بعض الأحيان بعمل عائلاتهم في الأرض أو فيما يطلق عليه اسم القطاع غير الرسمي المؤلف من الورش الصغيرة والمحال التجارية الصغيرة. وهكذا تعلق الصناعات التصديرية من الناحية الفعلية، عمالة مدعومة. وإضافة إلى كل ذلك تأخذ الشركات متعددة الجنسية العمال وهم في أتم صحة وتعطيهم أقل أجور، ثم تلقى بهم جانباً عندما يصبحون مرضى، غير قادرين، أو مسنين، أو مجرد منهكين من جراء ضغط العمل أكثر من اللازم. وتوظف تلك الشركات العبيدة لتدبرهم ثم تنهى عملهم عند انتهاء فترة تدريبهم؛ وهي تقوم بفصل العمال بالكاد قبل أن يستحقوا أي ضمان وظيفي، أو الحد الأدنى للأجر القانوني؛ وهي تقوم في أحيان كثيرة بتوظيف الأطفال ثم تفصلهم قبل استحقاقهم لأجور البالغين. ومن الملاحظ أن ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من العمال في مناطق الصناعات التصديرية هم من النساء، وأجورهن أقل من أجور الرجال، وتوظف الشركات العمال (من رجال ونساء) وهم في صباهم، ثم تفصلهم حين يتهاون عندما يبلغون الثلاثين. وعلى الأرجح يتراوح سن العمال بين ١٤ و ٢٤ عاما.

وتصل نسبة تغير قوة العمل المعتادة ما بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ سنويا. وفي هونج كونج، والفروض أنها مستعمرة بريطانية ومع ذلك لا تطبق فيها تشريعات العمل البريطانية، يعمل ٣٤ ألف طفل، ويعمل نصفهم لمدة عشر ساعات متواصلة يوميا. وساعات العمل عموما طويلة للغاية. ومرة ثانية فإن ٦٠٪ من البالغين في هونج كونج يعملون سبعة أيام اسبوعيا. وفي كوريا الجنوبية، وهي نموذج لعروج الصادرات، يكفي أن نذكر عنوان مقال في صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» الأمريكية عام ١٩٧٦ يقول:

«سبعة أيام و ٨٤ ساعة عمل اسبوعيا:

معجزة سيول الاقتصادية حمل ثقل على العمال.»

وطبقا لما تقوله نشرة خاصة «للأمبو» Ampo :

«و يتعاطى العمال جريا منشطة (يطلقون عليها اسم «الترقبته») ويعمل معظم «كسارية» الأوتومبيلات في سيول ١٨ ساعة متواصلة يوميا.... نعمل من الخامسة صباحا وحتى الواحدة أو الثانية بعد منتصف الليل، وأغفر في الأوتومبيلات الراكض. وفي مصانع الملابس، يعمل العمال عادة من ١٤ إلى ١٦ ساعة يوميا. وفي فترات اللزوة يطلب منهم في أحيان عديدة أن يعملوا ليومين أو ثلاثة أيام دون نوم.»

وفي صناعة المعادن يسان باولو. يعمل العمال من ١١ إلى ١٢ ساعة يوميا، ويعمل بعضهم ١٢ ساعة يوميا، سبعة أيام في الاسبوع. ويتقاضى العمال إلى جانب هذا وقتا طويلا في الوصول إلى مقار أعمالهم في أوتومبيلات مزدحمة للغاية. وقد ذكرت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» نقلا عن أحد النقابيين في سان باولو، أن متوسط ما يقضيه العامل يوميا في هذه المواصلات لا يقل عن ست ساعات بأي حال. وفي شيلي لم يعد في إمكان العمال أن ينفصوا أجر الأوتومبيلات، ولذا فضلوا السير إلى أعمالهم عن ركوب المواصلات. وأيام الأجازات

العمالية في تلك البلدان هي أقل ما يمكن.

وحيث أنه يتنظر إلى انتاجية العمل في الدول النامية، أو القدر المنتج في وقت معين، بطريقة متزايدة، على أنه يحاكي مثيله في البلاد الصناعية المتطورة؛ وحيث أن لماكينات المستخدمة هي في أحيان كثيرة أقل كما وكيفا، ومن الممكن أن يكون قد تم شراءها مستعملة؛ فمن المحتمل أن الناس في الدول النامية أبعد عن أن يكونوا «كسالى» أو غير أكفاء، كما يفترض في بعض الأحيان. بل هم في أحيان كثيرة يكونون أكثر، ويكونون ذوي كفاءة أكثر من زملائهم العاملين في البلدان الصناعية المتقدمة. ويرجع هذا، جزئيا بطبيعة الحال، إلى أن الشركات تطالبهم بمطالب أشد قسوة، وهي في الوقت نفسه محفزة من العقاب أكثر من غيرها. وأحد الأمثلة أن العاملات في البلدان النامية يقمن بتجميع الأجزاء، الألكترونية فيستخدمن عيونهن. أما العمال في الولايات المتحدة الأمريكية فتتقدم لهم الميكروسكوبات لاستخدامها لأداء العمل نفسه. وهكذا تستفيد الشركات متعددة الجنسية التي تستثمر في البلدان النامية، ليس من ساعات العمل الأقل لحسب، ولكن من تركيز أشد في العمل خلال تلك الساعات

هذا بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة عموما، ويظهر هذا في العدد الأكبر من حوادث العمل وما ينتج عنها من تهوين بخفى. وتقول إحصاءات ومنظمة العمل الدولية، إن أعلى معدلات لحوادث العمل توجد في الدول النامية التي تروج الصناعات التصديرية، ويلجأها البلدان النامية الأخرى، ثم بلدان والاقتصادات المخططة مركزها. ومعدلات حوادث العمل في كوريا الجنوبية هي لحد ثابت أعلى معدلات في العالم، بل تصل في بعض الأحيان إلى خمسة أو عشرة أضعاف معدلات دول نامية أخرى. أما أسهل المعدلات المرتفعة لحوادث العمل في كوريا الجنوبية وبلاد أخرى، فهي في رأى العمال: التعب الزائد على

الحادث، والغناء غير الكافي، وسرعة خط التجميع. ويصل معدل عدد حوادث العمل في منطقة «ماسام» التصديرية الحرة بكوريا الجنوبية إلى ٤٥٠٠ حادث سنوياً بين ٢٤ ألف عامل، أي بنسبة ١٩٪ من قوة العمل. و ٧٥٪ من هذه الحوادث تقع للنساء. ويقول «أمبو» إن «مثل هذا المعدل المرتفع لحوادث العمل هو نتيجة مباشرة للضغط من أجل عمل أشد تركيزاً، من قبل شركات تدخل كوريا الجنوبية لاستغلال الانتاج الرخيص الذي يركز على العمل المكثف». إن تلك وحوادث مماثلة لها صلة دون شك بعمرد عمالي كبير عام ١٩٨٠، في ذلك «النموذج» للتنمية السريعة في بلد نشط في علفاته للشهوعية، وقد استعانت الحكومة بقوات الجيش لإخماده.

وأخيراً الأجور: الحقيقة أن المعلومات عن معدلات الأجور مبشرة ولا يعتمد عليها ولكن فيما يلي بعض الأمثلة: في الصناعات الأليكترونية فإن معدل الأجر ٠.٢٧ دولار أمريكي في هونج كونج و ٣.١٢ دولار أمريكي في الولايات المتحدة. وفي صناعة أشباه الموصلات معدل الأجر ٠.٣٣ - دولار أمريكي في الساعة في كوريا الجنوبية، و ٠.٢٩ - دولار أمريكي في سنغافورة، و ٠.٣٠ - دولار أمريكي في جاباكا وحوالي ثلاثة دولارات في الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلات الأجور منخفضة أكثر في بلدان نامية أخرى: إذ تقول بعض التقارير إن عمال النسيج في الفلبين يحصلون على أجر سنوي شامل قدره ٦٧٢ دولاراً أمريكياً، وفي كلكتا يحصل عمال الطباعة على ما بين ١٨ إلى ٢٨ دولاراً أمريكياً كأجر شهري بينما يحصل العمال الآخرون على عشرة دولارات أمريكية أو أقل كأجر شهري مقابل يوم عمل يصل إلى عشر ساعات وأثنى عشرة ساعة. وتقول إحدى شركات المحاسبة إن الأجر اليومي للعمال غير المهرة في كوريا الجنوبية ١.٩ دولار أمريكي، وفي أندونيسيا ١.٤٥ دولار، وفي الفلبين ١.٧٥ دولار وعندما يوجد قانون للحد الأدنى للأجور فهو قليلاً ما ينقل بالقوة.

وعلى أية حال فقيمتها الحقيقية مخننية، والذي يبدو أن الأجور أيضا متعنية
 ويعارض «البنك الدولي» أية تشريعات لوضع حد أدنى للأجور، وأحد نتائج تلك
 الأجور المنخفضة أن بالنسبة لبعض الشركات لا تعادل الأجور إلا حوالي ٧٪ فقط
 من هوائد المبيعات، بينما تعادل الأرباح ما بين ربع المبيعات إلى ثلثها.
 من المشكوك فيه أن يقال إذن، وهذا أقل ما يمكن أن نقوله، أن النمو
 الحديث في الصادرات المصنعة يمكن أن يقال إنه مفيد لشعوب الدول النامية. إنها
 تقوم، كما كانت تقوم في الماضي، بالأعمال القليلة للغرب، وأثناء ذلك يتم
 استغلالها بلا رحمة. والزيادة في نشاطات التصنيع التصديري في الدول النامية
 هي ظاهرة لها خصائصها، إنها ليست عملية متوازنة للنمو الصناعي. وكما كان
 الأمر من قبل فإن التصديرات الدول النامية هي زوائد لاقتصاديات القوى
 الصناعية المركزية لتخدم مصالحها. هناك بعض الذين يسألون أنفسهم، كيف-
 على سبيل المثال- أن مديرا كنديا حسن النية لشركة متعددة الجنسية، يمكنه أن
 يعامل عماله تلك المعاملة، معاملة غير رحمة ولا تضع مصالحهم في الحسبان.
 والإجابة عن هذا إنه يفعل ذلك لأنه قادر على فعله؛ فجيوش احتياطي العمال
 موجود ومنظور، لأنه أثناء ذلك ليس لدى هؤلاء العمال أي طريق آخر للبقاء.
 وبالإضافة إلى ذلك ففي معظم الدول النامية فإن قوى السوق- المفترض أنها
 هي في الحقيقة تلقى مساعدة جهاز القمع التابع للدولة، وهذا بدوره
 يساعد.. الغرب.



١٧- القمع والتأييد

الاجتنبى له...

يستخدم تدخل سلطات الدولة على نطاق واسع، للتأكد من توفيرها المستمر للعمالة الرخيصة، ولتسحق أية محاولات يقوم بها العمال لتنظيم أنفسهم للحصول على زيادة في الأجور أو لتحسين ظروف العمل. ويرحب القرب بهذا التدخل علنا ويشكل حماسي، بغض النظر عن بلاماته حول الحرية والديمقراطية. والأمثلة التي نقيدها، معظمها مأخوذة من مقتطفات صحفية جمعها اندريه جوندرفرانك في فصل من كتابه «الأزمة في العالم الثالث» تعطي فكرة عن مدى قمع تنظيم الطبقة العاملة، وتواطؤ الغرب.

ويوصي تقرير «البنك الدولي» عن اندونيسيا والذي أتعطف منها بالفعل من «قار إيسترن إيكونوميك ريفيو»، يوحى بحماس باندونيسيا كمكان تستثمر فيه الشركات متعددة الجنسية:

«لدى اندونيسيا أكبر مخزون متيق من العمالة الرخيصة والمتعلمة نسبيا في شرق آسيا. حتى قبل التخفيض الأخير للعملة الأندونيسية، كانت أجور العمال غير المهرة من بين أقل الأجور في العالم، أقل من سنغافورة، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وتايوان. والعمالة ليست منظمة في الاتحادات».

والحقيقة أن في اندونيسيا نظاما من أشجع نظم التهر، مسئولية عن قتل آلاف عمهدة من مؤيدي الشيوعية، وهو مستمر في سجن وتعذيب آلاف أخرى.

وهذا النظام هو أحد الأنظمة التي تتلقى أكبر معونات الغرب. وتصل عتية الإضراب في كوريا الجنوبية إلى سبع سنوات سجن:

والأجور المنخفضة قاطعة الأهمية بالنسبة لأهداف التصدير... ويعترف موظفو الحكومة الكورية بذلك، ومعنى هذا دقة الضبط والريظ في العمل؛ فلا إضرابات، ولا حد أدنى للأجور، ولا معونة بطالة، ولا تنظيم أمن صناعي ذي مغزى. وحتى «البنك الدولي» أشار إلى «نفوذ الهيئات الحكومية غير العادي وما يمكنها أن تفرضه على اتفاقيات الأجور» المفروض أن هذا القول يعنى قدرتها على تخفيض الأجور؛ وتذكر تقارير موثوق بها أن وكالة المخابرات المركزية الكورية* قد تسلمت إلى الاتحادات العمالية المهمة القليلة في كوريا الجنوبية**.

وأصدر الرئيس لردينااندماكوس*** في الفيلين مرسوما كالتالي:

«إن من سياسة الدولة تشجيع النقابات العمالية والمساومة الجماعية الحرة في إطار من التحكم الإجماري والطوعي، لذا فإن كل أشكال الإضراب والتظاهر يخرج قطعيا».

تدنت الأجور الحقيقية للعامل الماهرة في الفيلين قريبا بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٦ بنسبة ٣٥٪ وغير الماهرة بنسبة ٢٩٪؛ وذلك طبقا لإحصاءات «البنك المركزي». «وتخلو هونج كونج من الإضرابات تقريبا» أما في سنغافورة:

«يمكن أن يتوقع المستثمرون أن تستمر الأجور مجمدة لوقت طويل وتقوم حكومة سنغافورة والحركة العمالية المنظمة تحت سيطرتها الشائنة، بمجهود

* تأخذ اسم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. نفسه واختصار حروفها بالملفة الإنجليزية هي kcيا. - المترجم.

** صحيفة الاترناشيونال هيرالد تريبيون الأمريكية في عددها الصادر يوم ٣٠ مايو عام ١٩٧٧.

*** سقط ماركوس بشوة شعبية التفت حول كوري اكون، إذ ظلت الجماهير تتظاهر حتى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظام قرارا بأن يرسل - المترجم -

خاصة لإعادة جاذبية الجزيرة كمركز للأجور والعمالة الرخيصةين*.

وفى تايلاند فإن أحد أهم أحداث الطففة العسكرية هي... إعادة تأكيد تلك المستشرين. ورغم أن الحركة العمالية النقابية لم يعلن عن عدم شرعيتها بصفة رسمية فإن الاضرابات ممنوعة الآن، وقد بدأت حركة تطهير للنقابات العمالية (**). وآء.. هنا مجتمع، لقد تعودنا أن تكون لنا مشكلات رهيبة مع النقابات، أما الآن فإنها عندما تشير لنا أية متاعب، فإن الحكومة تضعهم فى الحجز كما قال أحد أفراد عائلة أوبروى فى الهند. (***) وفى باكستان أعلن الحاكم العسكري العام الجنرال ضياء الحق يوم ١٠ يوليو ١٩٧٧، المرسوم العسكري رقم ١٧ الذى يقرر أن «جميع أنواع النشاطات ذات الصلة، أو المتعلقة أو المتصلة بأي طريقة مهما كانت بالنقابات والمجاعات العمال أو أى كيان له طبيعة مماثلة، ممنوعة منعاً باتاً» (****) وقال الجنرال ضياء الحق عام ١٩٧٧ أيضاً إننى أحترم نظام الانتخابات احتراماً كبيراً، ولكننى لا يمكن أن أسمح بأن تواجه البلاد كارثة فى سبيلها. ومعنى الجنرال ضياء الحق «بالكارثة» هنا، انتصار «حزب الشعب» الذى كان يقوده ذو الفقار على بوتو والذى عزل ثم حكم عليه الجنرال ضياء الحق بإعدامه ونقله فيه الحكم ***** وكان بوتو قد اتخذ عدة إجراءات معادية للاستثمارات الخاصة.

* فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، والنشرة الاقتصادية للشرق الأقصى، - ١٤ مايو ١٩٩٦.

** ibc - ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦.

*** مجلة نيويورك تايمز فى عدد الصادر يوم ٤ إبريل ١٩٩٦.

**** الأنترناسيونال هيرالد تريبيون

***** عادت بمنظير بوتو ابنة على بوتو إلى باكستان لتقود المعارضة، بعد أن تولت زعامة حزب الشعب الباكستانى خلفاً لوالدها على بوتو- الترجمة-

يتحدث بعض المراقبين في بنجلاديش عن إمكانية حل المشكلة بجمع على النمط التلوثي... وأحداث الإعدامات ينظر إليها من زاوية أنها مقبلة لما قد يحدث وينظر إلى وصول المستشارين العسكريين بأن له صلة بتأمين مناخ آمن مستقر لمصالح الاستثمارات الأجنبية. وينفص الأتجلز بمحق، إلى جانب الأمر بكنين في خطط الاستثمار المقترحة. إن الاعدامات الجماعية للمسجونين التي أمرت بها سلطات الدولة لى شى. جديد مقززة. (*)

لدى مصر فائض عمالة قابل للتشغيل. وفي زمن التضخم الحالي، تحافظ على ميزة ذات مقزى في التكلفة وفي الأجور. أفضل من بلاد نامية عديدة أخرى (**).

وصوت المصريون بالموافقة اليوم على مرسوم يتضمن عددا من الإجراءات القمعية للقانون والنظام، وقعه الرئيس أنور السادات بعد أحداث شغب دموية ومدمرة من أجل الحزب الشهر الماضي. وتتضمن هذه الإجراءات عقوبة الإعدام الشاقة المؤبدة لمن يقوم بالاضرابات والامتناع عن العمل والمظاهرات، وتعطيل أشغال الحكومة، والتسبب في إلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة.***

إن مدى اتساع القمع في شمل بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بملاذدور الهندي، والتخفيضات الوحشية في الأجور والروائف ومستويات المعيشة، وفتح أبواب شلى للاستثمارات الأجنبية، مع التوقعات التي لم تتحقق حتى الآن بأن ذلك سيؤدى إلى زيادة تصدير البضائع المصنعة لهو أمر معروف

* إيكونوميك: آند بوليتكال ويكلى: المجلة الاقتصادية والسياسية الأسبوعية- عدد ٢٥ مارس ١٩٧٨.

** تصريح لوفد مصرى كبير فى البرلمان دىبلومت African Development والتنمية الأفريقية» عام ١٩٧٧

*** صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية فى عددها الصادر يوم ١٠ فبراير عام ١٩٧٧.

جيلا. ويعلق مدير «شركة كيميكا هوكست دي شيلي» في خطاب أرسله إلى المركز الرئيسي للشركة في فرانكفورت في سبتمبر عام ١٩٧٣: حدث أخيرا تدخل العسكريين الذي طال انتظاره... ونعتقد أن العملية التي قام بها الجيش والبوليس لم تكن لتخطط وتنسق بطريقة أكثر ذكاء من تلك التي حدثت. وفي الأرجنتين فتحت آفاق النظرة المستقبلية للاستثمارات الأجنبية بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بإيزابيل بيرون.

«يضرب العسكريون بشدة زعماء العمال، في حركة هلعها كسر قبضهم على تشكيل السياسة الاقتصادية ولقد جمعت نقابات عمالية وأتت بمعظم قادتها البيرونيين في السجون... وعلى الأرجح أن عبء الحملة ضد التضخم سيتقع على كاهل أصحاب الأجور».

درست الهيئات المالية الدولية مثل «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«بنك التنمية الاكتر-أمريكي» بالإضافة إلى البنوك التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، درست بعناية شديدة مجموعة السياسات الاقتصادية للحكومة «الأرجنتينية» الجديدة، وقامت بتقييمها. وأتت كل هذه الهيئات بأنواعها على تلك السياسات ونتائجها، بأكثر الطرق عميقة، ألا وهي تقديم ضمانات القروض لمساندة المخطط القومية.

^(١)وزارة التجارة الأمريكية

ولم تستعد الأجور وضعها أبدا في بوليفيا بعد تخفيض عملتها عام ١٩٧٢، حين فقد معظم ذوي الأجور والمرتبات ٦٠٪ من قدرتهم الشرائية. إن بوكر مغير الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة متفقان تماما على التهديد الذي تشكله إعادة تنظيم الحركة العمالية، والمطالب من أجل رفع هام ودي قدر للأجور.. وذكر ديفيد هلاتكو وزير الاقتصاد أن موطنى «صندوق النقد

*BLA عدد ٢٤ مارس ١٩٧٦.

الدولي، أخبروه أن الزيادة العامة في مستويات الأجور، المقترحة الآن، يمكن
«انتصارها» (*)



ولا يوجه القمع بطريقة الخال ضد الثقافات العمالية وحدها، أو ضد محاولات
تنظيمها، لكنه يستخدم ضد المعارضة، أو ضد «القوى الهدامة» من كل نوع،
وهذه القوى عموماً معرضة لمخاطر السجن والتعذيب والموت أكثر بكثير من
نظيرتها في البلدان الغربية الغنية؛ وهذا بحسب عدم قدرة، أو عدم رغبة،
حكومات دول العالم الثالث، في التعامل بأي صورة من الصور مع مشكلات الفقر
المدقع وعدم المساواة. وتسحق حكومات الدول النامية فيما يقال عنه «العالم الحر»،
المعارضة وتقمع محاولات تنظيمها؛ أحياناً مع التأييد المستر للغرب وللعدى التي
هي قادرة على فعل ذلك.

وتصبح كثير من تلك الحكومات أشر النظم الاستعمارية التي استخدمت
إجراءات قمعية مماثلة للتعامل مع المعارضة، وللحفاظ على الأيدي العاملة الوافدة
الرخيصة. ولقد أصبح من المستحيل الحفاظ على الحكم الاستعماري المباشر، إلا
في بعض الأماكن الصغيرة القليلة. لقد دفع الظلم والإهمال والحرمان من الماديات
شعوب المستعمرات، إلى التمرد ضد الحكم الاستعماري. وفي بعض الأحيان
حصلت هذه الشعوب على استقلالها بعد فترات لا بأس بها من النضال المسلح.
وفي بعض الأحيان سلمت القوى الكبرى السلطة للقوى الوطنية سلمياً إلى هذا
الحد أو ذاك، عندما لم يكن هناك مناصر من ذلك. لكن الغرب لم يفقد بعد كل
شيء، فقد حلت نظم استعمارية جديدة محل النظم الاستعمارية القديمة في معظم
أنحاء العالم، تماثلها في الأوتوقراطية، ولا تختلف سياساتها الاقتصادية عن
سياسات سابقتها بطريقة ظاهرة للعيان. إن لأعضاء هذه الأنظمة الجديدة مصلحة

فى استعمارية النظام السابق بطريقة جديدة، وهى فى حقيقة الأمر تراث ببساطة بعض المزايا التى كانت أفراد الأنظمة الاستعمارية يتمتعون بها.

فقدت تلك النظم فى أحيان كثيرة، التأييد الشعبى الذى لقيته فى البداية، وهى تحافظ بتمسكها على السلطة بالوسائل العسكرية، حتى لو كانت الحكومة لا يديرها العسكريون بأنفسهم؛ لكن القوة لا تفرض الآن على وجه العموم من الخارج مباشرة بواسطة البوارج ومشاة الأسطول. ولكن عن طريق جيش بوليس القوة المحلية نفسها؛ وأيا كان معظمها سلحته وذئبه وجهزته القوى الاستعمارية السابقة أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد دبرت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يربو على ٤٠٠ ألف جندي وأكثر من مليون رجل بوليس. إن مجهودا وأعباء يتم للتأكد من أن هؤلاء الذين يتم تدريبهم فى الغرب فى كل من الحرفتين العسكرية والقمعية، وكذا فى المهادين الأخرى، يصبحون أصدقاء وحلفاء ضد «التخريب الشيوعى». ولدى الولايات المتحدة وحلفائها أصدقاء كثيرون بين الصفوة الحاكمة فى دول العالم الثالث والتحالفات تتبدل، فالتحالف التقليدى بين كبار ملاك الأراضي الذين يهتمون بالصادرات الزراعية والواردات الرخيصة من السلع الاستهلاكية، وبين المستثمرين الأجانب الأفراد؛ وكان رجال الصناعة المحليون فى بعض الأحيان معادين للأجانب الذين يهددونهم بالاستيلاء على أعمالهم وبالإفلاس ولكنهم مستعدون فى أحيان كثيرة لأن يلقوا فى صف الشركات متعددة الجنسية، التى تقدم لهم المراتب الفسدة والوضع الإجهادى المميز؛ ويمكن أن تقدم الرشاوى لموظفى الحكومة. يكسبون إما مباشرة عن طريق الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق هيئات المساعدات الرسمية التى تفتش «عن رجالنا»؛ والحكومات نفسها عادة ما تعرف جيدا من أين تزكّل الكتف، لأنه من المؤكد أن الغرب يمكنه المحضور لتصلبهم فى الوقت الذى يتعهدون فيه، آنذاك تقدم لهم عروض المساعدات العسكرية والمالية، وانتفاذهم

مؤقتا من مشكلات ديونهم، والتأكيد بأن بعض الواردات - على الأقل - ستستمر في التدفق.

وربما كان فراتز فانون - وهو من مواطني جزر الهند الغربية (جاميكا الخ...) - المترجم) وشارك في نضال تحرير الجزائر، أفصح من ألهب ظهور تلك الصفوة من الاستعماريين الجنده، إذ يصفهم بازدراء شديد على أنهم نوع من فئة لوم شرهة طماعه منهجة، تفكر بعقل بائع معجول، فرصة للغاية بقبول نصيبها من الغنيمة التي تمنحها إياه القوى الاستعمارية القديرة السابقة» ومثل أولئك الناس سيبدلون بتصرعات طنانة في المؤتمرات الدولية، وسيطالبون بنظام التصادي دولي جديد، وسيوافقون شفريا على أن الامبرياليين يستغلون شعوبهم بلا رحمة، لكن إذا ما واجهوا باغتيارات راديكالية، فإنهم يفضلون «أن يدهسوا تحت كهروب الامبريالية»، كما قال أحدهم، وذلك لسبب بسيط أنهم سيفضلون الحفاظ على مزايا الوظيفة ومباحج الاستهلاك الترفي.

على أنه حينما يتمرّد أولئك الناس على خضوعهم للغرب، أو حين تتم هزيمتهم على أيدي القوى الشعبية، فسرعان ما يهب القرب للتدخل، والظاهرا المتكررة هي أن نظاما معاداة للامبريالية أو تحيل ناحية اليسار يتم الإطاحة بها بانقلابات عسكرية، تميد حينئذ تصيب نظم يمينية قمعية. ويتدخل الغرب في أحيان كثيرة في تخطيط تلك الانقلابات وتنفذها، وهو على أي حال يرحب بالنظم الجديدة تلك مقدما لها المساعدات وتأهيزه بشكل عام. وهكذا تمت الإطاحة بحوكارتو وهيد التناصر وجولارت ونكروما والليندي وكثيرين غيرهم، بهذه الطريقة. والتكتيك الذي استخدمه الغرب يعرف أحيانا باسم «القلقلة» ويتضمن منع المساعدات والاعتماد الخاص أو الواردات، ثم قبول وتسليح المعارضة الداخلية. ولقد استخدمت هذه التكتيكات في جاميكا مؤخرا على سبيل المثال، حيث ساهمت في إلحاق الهزيمة بحكومة مانلي في انتخابات عام ١٩٨٠. ولقد كتب

ادوارد هيث* مقالا في صحيفة الفايمز اللندنية يرحب فيها بنتائج انتخابات جاميكا، ويمكن أن يؤخذ هذا المقال على أنه يمثل قطاعات مستنيرة نسبيا من الطبقات الحاكمة الغربية. فإدوارد هيث يصر بطريقة لاقتة للنظر، على أن شعب جاميكا قد صوّت إلى جانب «فلسفة اقتصادية أكثر جاذبية بالنسبة لاحتياجات المستثمرين الأجانب» وخاصة الغربيون- وإلى جانب، تحكم أقل في إدارة الدولة لوسائل الإنتاج». ويستمر ادوارد هيث في القول «أن جاميكا تحصى من عدوان القوى الأجنبية (كمها أو روسيا...) وعملات الهدم الموحى بها من كوبا»

«سبكون من شهر المقبول سياسيا بطنينة الحال في عالم اليوم، أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية- أو أى دولة غربية أخرى- بالتدخل المباشر ضد الهدم المرغز به من الخارج... رغم أن ما يذهب للتفكير أن الرئيس جونسون فعل ذلك في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ دون أن يشعر ذلك أى تحد. فليس هناك إذن أى بديل عن ترتيبات عملية مؤثرة للأمن، إذا كان للاستقرار أن يحافظ عليه في الكاريبي...»

وعلى الغرب أن يتجمع هذا بتقديم ما يلزم للقيام بمهام البوليس والتدخل شبه العسكري:

ولكننا لا نستطيع أن نترك سياستنا الأمنية في الكاريبي عند هذا الحد. فليس هناك بديل عن قوة الغرب العسكرية النامية كمصدر للطمأنة السيكلوجية لأصدقائنا، ولردع التهديدات التي لا تكفى لمواجهة قدرات هؤلاء الأصدقاء الدفاعية الخاصة».

استخدمت «قوة الغرب العسكرية النامية» ضد حكومات أو قوى شعبية

* زعيم حزب المحافظين ورئيس وزراء بريطانيا السابق على السبلة مارجريت تاتشر وكان يغل التبار المعتدل المستنير، وعارضها داخل الحزب، وهو عضو «لجنة برانت» التي أصدر التقرير الذي ترد عليه المؤلفة- المحرمة-

اعتبرت معادية لمصالح الغرب في ظروف كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في الجزائر، ومصر، والأردن ولبنان، وإيران، ماليزيا، والجايبون، والكونغو، وأوغندا، وتانزانيا، وتشاد، والفومينيكان، وجواتيمالا، وأنغولا، وتنينيداد، وأيرلندا.... الخ وبالإضافة إلى ذلك تعرضت كل البلاد التي حدثت فيها ثورات تقريباً، لتدخل عسكري من الغرب. وقد تأسست هذه السابقة، عندما قامت قوات أربع عشرة دولة مختلفة بالاشتراك في محاولة لإخماد الثورة الروسية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١ ولقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية هروباً في كوريا والهند الصينية و نظمت محاولة الانزال الفاشلة في خليج الخنازير في كوبا.

على أن التدخل العسكري هو الملجأ الأخير. فالأسلحة الاقتصادية تستخدم أولاً، ثم ثانياً.. بعد التدخل العسكري. فالمساعدات والمصادر التقليدية للقروض والائتمان تنضب في أوقات معينة. فغيثنام التي تعرض اقتصادها وزراعتها للدمار الشامل نتيجة الحرب الأمريكية، تقدمت بطلبات كثيرة غير مشمرة لتحصل على قروض رسمية وخاصة من الغرب للمساعدة في إعادة التعمير. ولقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقيات باريس عام ١٩٧٣، بأن تلغ قروضات الحرب لغيثنام قدرها ثلاثة آلاف مليون دولار على مدى خمس سنوات. لم تلغ الولايات المتحدة فيها دولاراً واحداً، بل إن إدارة جيمس كارتر دبرت انسحاب «البنك الدولي» وهبات المساعدات الأجنبية الأخرى. والقروض التي قدمت تعتبر شيئاً رمزياً بالنسبة للأموال التي كانت تتدفق على مايجون عندما كان الأمر يكتون هناك.

كان تتابع الأحداث في كوبا كما يلي: عرض على الكوبيين بتحويل أراضي من الاتحاد السوفيتي. رفضت معامل التفكير للعلوكة للولايات المتحدة أن تقوم بتكرير الخام. ألحقت الحكومة الكوبية معامل التفكير. ردت الإدارة الأمريكية على ذلك بفرض مقاطعة تجارية شاملة استمرت حتى أوائل عام ١٩٨١ وهي تشمل

مقاطعة وإردات السكر الكوبى التى كانت الولايات المتحدة تستورده من قبل
يسر تفضيلى. وأمسك قطع القبار غير متوفرة على الإطلاق، وهنا يجب أن
نذكر أن كل ماكينات ومعدات كوبا كانت مستوردة من الولايات المتحدة. ولقد
اضطر الكوبيون إلى القيام بجهودات جبارة فى التوليف وفى التأقلم على بضائع
بديلة ونزحها الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية.

قامت بحكومات ثورية ويسارية وعانت الأمرين من جراء عدم توفير القروض
التجارية وقطع القبار، بالإضافة إلى قطع المساعدات الرسمية. «إننى لا أدري لما
يجب علينا أن ننحى جانباً ونكتفى بمراقبة دولة تتحول إلى الشيوعية نتيجة لعدم
شعور شعبها نفسه بالستولية». هكذا قال هنرى كيسنجر حامي حصى الحرية
والديموقراطية عن شيلى. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكل الطرق
وبذل أقصى ما تستطيعه حتى تضمن عدم انتخاب سلفادور الليندى فى شيلى،
فحاولت الحزب المسيحى الديموقراطى، وعندما تم انتخاب الليندى رغم كل ذلك،
دبرت شركة «آى.تى.تى» مزامرة لمنع من تولي السلطة بعد انتخابه، على أن
«الوحدة الشعبية» تولت السلطة رغم المزامرة، وحكمت طبقاً للمستور. وأصبحت
هناك حرية تعبير أكثر وسجن أقل للمعارضين السياسيين فى ظل الليندى أكثر
من أى بلد آخر فى أمريكا اللاتينية، وأيضاً بالمقارنة بالحكومات السابقة فى
شيلى. وكما قال سلفادور الليندى فى الأمم المتحدة عام ١٩٨٢، «أن شيلى كانت
آنذاك «دولة للتسامح غير المحدود، التسامح الثقافى والدينى والايدهولوجى،
ليس فيها مكان للتمييز العنصرى». كانت حكومة «الوحدة الشعبية» حريصة على
تعاملها مع المصالح الخاصة. فقررت أن تتحمل كل الديون التجارية للحكومات
السابقة. لكن الدائنين الأجانب لم يوافقوا على التفاوض معها للحصول على ديون
جديدة، لذا سددت لهم شيلى ديونهم القديمة بسرعة أكثر مما كانت متعظرة إليها
أية حكومة يمينية. ولقد خفضت الديون التجارية التى قعمت لشيلى من ٢٢٠
مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار، فى الوقت نفسه انخفضت فيه مساعدات

«وكالة ايد الأمريكية» و «البنك الدولي» والهيئات المالية الدولية الأخرى من ١٣٠ مليون دولار في العام إلى... الصفر؛ ولقد أوقف «البنك الدولي» قروضا كان قد وافق عليها مع حكومات شيلي السابقة، وتم هذا قبل إعلان حكومة شيلي أنها قد قررت أن تخص الأرباح المرتفعة للغاية التي تقدرها شركات النحاس من أمة مبالغ متدفعها كتعويض لهذه الشركات لتأميمها. ولقد اتخذ قرار تأميم شركات النحاس العاملة في شيلي بموافقة جماعية من الأحزاب السياسية التشيلية الممثلة في الكونجرس الشيلي.

تتم الناس في الغرب باكتفهار معتقدين أن الانتخابات لن تجري في شيلي بعد ذلك أبدا، وقرأ في حالة إجرائها أن تصيب عمليات أخرى تقوم بها «وكالة المخابرات المركزية» و «شركة أ.ي. تى. تى» في «القلعة» أخرى تؤدي إلى أن تخسر «الوحدة الشعبية» هذه الانتخابات. لكن انتخابات بلدية أجريت، وازداد فيها نصيب أحزاب «الوحدة الشعبية» من الأصوات. عندئذ قررت القوات المسلحة التشيلية وأصدقائها في الغرب ألا تجري الانتخابات العامة، رغم كل شيء، وعندما أطاح انقلاب عسكري وحشي بحكومة «الوحدة الشعبية» المنتخبة ديموقراطيا، تدفقت الأموال من الغرب وبالتالي من «البنك الدولي» وعن «وكالة ايد الأمريكية» مرة أخرى، وبدأ التفاوض مع شيلي لتسحب قروضا بشروط ميسرة تحت إشراف «صندوق النقد الدولي». وقد كان نظام بينوشيت الذي استولى على السلطة على درجة من السوء أجبرت حتى الكونجرس الأمريكي وجماعات الحقوق المدنية على الضغط على الرئيس جيرالد فورد لتخفيض المساعدات الرسمية عن نظام بينوشيت ومنع المساعدات العسكرية عنه. لكن الهنوك الخاصة، وأسلسا الهنوك الأمريكية هبت لإتخاذ ذلك النظام زادت من قروضها له. بأكثر من ٥٠ ٪ عام ١٩٧٦. لقد عادت شيلي بعد كل شيء لتلحق مرة أخرى بالعسكر الغربي.



١٨- المقاومة

ورغم كل تلك الضغوط، فالمقاومة واسعة الانتشار، ذلك أن شعوب دول العالم الثالث لم تقبل الظلم والقمع، وتقع بسلبية. فانتساع القهر في حد ذاته يدل بالتأكيد على أن هناك الكثير ليقهر وأن المواجهة قوية.

بدأت المقاومة أثناء العصر الاستعماري، فقد حصلت شعوب الهند الصينية والصين والجزائر والمستعمرات البرتغالية السابقة في إفريقيا، على استقلالها من الحكم الاستعماري وشبه الاستعماري بعد كفاح مسلح طويل المدى، من خلال حرب عصابات ضد حكامهم. وفي كينيا وماليزيا وزيمبابوي كان هناك مقاومة مسلحة ضد البريطانيين أو المستوطنين البريطانيين. والتاريخ الاستعماري مليء حقا بالتمردات، وربما كان أشهرها والعصيان الهندي عام ١٨٥٧ حينما قتل آلاف من الطبقة البريطانية الحاكمة، وأخمده البريطانيون في صخب من الفظائع الانتقامية ولقد حارب البريطانيون معارك عديدة في الهند، حتى منحت استقلالها السياسي الذي أجبرت على منحها إياه بواسطة إحدى حكومات حزب العمال، بعد الحرب العالمية الثانية. وحقت شعوب أمريكا اللاتينية استقلالها من أسبانيا بعد معارك مستمرة طويلة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر. وسجن الزعماء السياسيين الذين طالبوا بالاستقلال، مرات عديدة. فلقد قضى كينياتا ونكروما وغاندي وغيرهم كثير من فترات في السجون البريطانية. وفي بعض البلاد مثل نيجيريا، كان هناك إضرابات واسعة قامت بها الطبقة العاملة، ونضالات لتحسين ظروف

الحمل قبل الحرب العالمية الثانية. وفي جميع أنحاء أفريقيا كان هناك قيما بعد الحرب العالمية الثانية. إضرابات وقمرات وأشكال من المقاومة الريفية.

ومنذ وقت قريب كانت هناك مقاومة مسلحة ضد كثير من الحكومات اليمينية المعاصرة، فمن الناحية العملية كان هناك نشاط من جانب رجال العصابات بشكل أو بآخر في كل دول أمريكا اللاتينية، وفي أحيان كثيرة لأوقات طويلة. وفي الأرجنتين كان للحرب عصابات المدن صلات بالطبقة العاملة، وبدأت في بعض الأحيان وكأنها على وشك إلحاق الهزيمة بالنظام العسكري. وهناك حركات كفاح مسلحة في أجزاء كثيرة من أفريقيا: في نامبيا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وتشاد.

وكانت حرب رجال العصابات نشطة في الهند وفي تايلاند والفلبين وتيمور. وكانت هناك أيضا تظاهرات عنيفة في بلاد كثيرة قصمت بشكل وحشي. وكما عصمت إضرابات سجن زعمائها وأعدموها، وكانت هناك مقاومة سرية في أشكال عديدة تشمل التوزيع السري لصحف ومنشورات، وتنظيم لمقاومة ضد تخطيم أحياء الطبقة العاملة، وتشكيل لنقابات عمالية ومنظمات متنوعة أو غير شرعية، وخطف أشخاص ووسائل مواصلات، وما إلى ذلك.

وفي حالات كثيرة كان تزعم تلك النشاطات وتأييدها من إلهام ماركس، وفي حالات أخرى كانت المقاومة المتعرضة لقمع تطالب بإصلاحات ليبرالية أو مجرد تغيير الحكومة؛ فقد أعدم ذو الفقار علي بوتو في باكستان، وحكم على كيم داي جونغ بالاعدام في كوريا الجنوبية لأنه قاد معارضة النظام القائم وربما لأنه حاز على تأييد شعبي أكبر من اللازم، ومع ذلك لم يكونوا من الجناح اليساري. وفي إيران كانت المقاومة ضد الشاه شعبية وتلقائية والقليل منها كان بقيادة ماركسيين. وفي شيلي نُكل بأعضاء الحزب المسيحي الديمقراطي إلى جانب الماركسيين والاشتراكيين إن متاضلين من الطبقة العاملة وأعضاء النقابات العمالية ومنظمات

فلاحين وأحباء. في المدن وطلبة وتلاميذ، يتحدون في سريته قد لا يكون لهم أي إنتماء سياسي بخلافه. وانضم رجال دين ومبشر في بعض الأحيان إلى صفوف المعارضة فيلاتون القمع والقهر. وفي السلفادور اغتيل روميرو رئيس الأساقفة لأنه احتج على ظلم الحكومة التي تسندها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي البرازيل، فإن هيلدو كامارا رئيس الأساقفة هو خصم معروف للدكتاتورية. وفي شيلي احتجت الكنيسة بشدة على قمع خصوم نظام بينوشيت، وفي كولومبيا حارب القس كاميليو توريس مع رجال المصائب. وفي نيكاراغوا فإن أحد أبرز زعماء الساندينistas هو القس أرستو كاردينال.

وفي عدد من الدول وصلت إلى السلطة نظم بعد كفاح ثوري وحروب تحريرية، رغم القهر والقمع؛ مثلثة الاشتراكية؛ في روسيا، وأوروبا الشرقية، والصين، وكوريا، وكوبا، وفيتنام، وأنغولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو، ونيكاراغوا. وعندما تنتقد تلك النظم. علينا أن نتذكر أن كثيرا من عيوبها معروف، فتلذذ المصوب هي جزئيا النتيجة المحتمة لنظام عالمي قهري. وحتى يتم إلحاق الهزيمة بتلك النظام على مستوى عالمي، فإنه لابد وأن يحد بشدة مما يمكن المجازة في أي بلد بخلافه. وليس من الضروري أن يؤثر قصور المجتمعات التي نشأت بعد القدرات والمصائب والتي تواجهها، من روحنا المعنوية؛ إنها تظهر فقط أن عملية بناء أشكال جديدة وأكثر عدلا من التنظيم الاجتماعي، إنما هي عملية طويلة معقدة وغير متساوية المراحل، ولقد أظهرت مجارب تلك المجتمعات حقا أن هناك أملا في أن نحمل بالفعل المشكلات التي تبدو وكأنها غير قابلة للحل، مشكلات الفقر والجوع الجسامين. فالمشكلة سياسة أكثر من كونها مشكلة تقنية؛ وليس لها إلا صلة ضئيلة. بالشغل الطاعى لزيادة السكان أو كوكبنا المكتظ أو غير ذلك من مثل تلك الأقوال.

ولقد ظهر ذلك الرضخ بطريقة دراماتيكية فى حالة الصين، رغم تحركها الحالى نحو اليمين. فالصين تضم ما يربو على ربع سكان العالم، ولقد تم تنهؤ واثق بحدوث مجاعة فى الصين على مستوى ضخم قبل عام ١٩٤٩. ويمكن أن يقارن رضخ الصين برضخ الهند بشكل واضح تمام الرضوخ. فرفع أن إنتاج القلأ بالنسبة للمساحة المنزوعة قد يكون أكبر - ٥٠ ٪ فى الصين عما هو فى الهند، إلا أن إنتاج القلأ بالنسبة لقره يعتبر متساويا تقريبا فى الحالتين. ومع هذا، فمن المثقق عليه على نطاق واسع أن كل انسان فى الصين يحصل على غذا كاف، بينما ينتشر سوء التغذية المزمن والجوع فى الهند، حتى أنهما يعتبران شيئا معتادا هناك. ورغم أن هناك عدم مساواة موجودة بلا شك فى الصين، إلا أن محاولات منظمة قد قت للتأكد بأن المصادر توزع بعدل بين الكوميونات وأن الكوميونات ذات الأرض غير المحصنة ترفع إلى مستوى الكوميونات التى تملك أرضا أكثر خصوبة، وأن العمل ومردوداته ينظم جماعيا، فليس هناك كبار ملاك أراضى ولا أجانِب يستولون على الفوائد. وكما يقول تقدير برانت مشهرا إلى مسألة إعادة تشجير الغابات بالذات: «فإن التجربة قد أظهرت فى الصين أن الجمع بين الالتزام السياسى القوي عند القمة، ومشاركة جماهيرية واسعة وفوائد مشتركة عند القاعدة، يمكن أن توفر أساسا متينا لإعادة تشجير الغابات بشكل سريع» ويقول التقرير فى مكان آخر بخطر:

«فى الهند وبنجلاديش كما فى معظم بلدان العالم الثالث، وعندما كان التموين الغلاتى الكلى كافيا فى سنوات معينة، لم يضع ذلك حدا للجوع وسوء التغذية؛ ذلك أن المراد الغذائية والدخل لم يوزع أى منها بمساواة بما فيه الكفاية، ولقد أعطت الصين لانتاج القلأ، الأولوية الأولى، فتصككت بذلك من الحفاظ على نحو كاف فى التموين الغلاتى، ومن تحسين توزيعه، وقد تم هذا بمصاعب كبيرة»

ومع ذلك، فلم يكن الوضع في الصين قبل ثورة ١٩٤٩ أفضل من غيره في أى مكان آخر في العالم، بل إنه بدأ لبعض المراقبين وضعاً متأزماً للغاية. وهكذا يكتب ولیم فوجت مثلاً في «الطريق إلى البقاء» عام ١٩٤٨:

«الصين لا يمكنها أن تطعم أناساً أكثر بالمعنى الحرفي للكلمة والمأساة الكبرى التي يمكن أن تعاني منها الصين في الوقت الحالي، سيكون الانخفاض في معدل الوفيات، سيموت الملايين وليس هناك طريق لتجنب ذلك. فالرجال والنساء والصبي والبنات يجب أن يجهزوا كنتيجة مأساوية للذهبي التوأمين مليحة؛ العوالد غير المحكوم، وملحة الاستخفاف غير المحكوم للأرض ومصادرها».

على أنه ربما كان أهم ما في ذلك كله، أن خبرة النضال الثوري في العالم الثالث قد أظهرت القوة التي ينظمها الشعب للإطاحة بالحكومات التسلعية والنظم الاقتصادية الفاسدة. وكذا الطاقات الخلاقة التي يفك أسرارها في مثل ذلك النضال. فمهما يقال عن إنجازات أو عدم إنجازات المجتمعات الحالية التي تدفع لواء الاشتراكية، فإن هناك قليلاً من الشك في أن بناء أشكال جديدة من المجتمعات هو شيء ضروري إن أردنا أن نهرب من فوضى النظام الدولي الحالي ووحشيته. كتب المجلز في خطاب لماركس عام ١٨٦٥ يقول:

«...المتع أقل من اللازم... ولكن لماذا يتع أقل من اللازم؟ بالتأكيد ليس لأن حدود الانتاج قد استهلكته.. كلا، ولكن لأن حدود الانتاج يرسمها ليس عدد البطون المجائعة، ولكن عدد «حافظات النقود القادرة على الشراء والنفق». نحن في حاجة إلى مجتمعات يتم فيها تحديد ما يجب انتاجه، وليس طبقاً لحاجة رجال الأعمال وحسابات أرباحهم وطبقاً لما يقوله الماركسيون، فإن الاشتراكية هي شكل من أشكال المجتمع التي يتم فيها اتخاذ القرارات برعى من الشعب ككل،

وهؤلاء يتحكمون بشكل ديمقراطي فيما يجب أن ينتج. وكيف ينتج، وكيف
يوزع. وفي مثل هذا النوع من المجتمعات يصبح من الممكن التطوير الكامل الحر
للأفراد ولقدراتهم على السيطرة على حياتهم الخاصة». وما كتبته المجلد في
«الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية»:

ولفقط في ظل الاشتراكية... ستقوم الشعوب نفسها أكثر فأكثر وبرعى
بتشكيل تانها الخاص... آنذاك فقط ستحقق القضايا الاجتماعية التي
تحركها- في معظم الأمر ويقدر متزايد باستمرار- النتائج التي كانت تهدف إليها.
إنها علم الإنسانية من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية».



١٩- الاشتراكية أو البربرية

«فى العالم، كما فى الأمم، تنمو القوى الاقتصادية التى تترك لحالتها تماما، إلى إقراز هم مساواة متنامية. ولما فى كل أمة يتخفى على السياسة العامة أن يحمى الشركاء الأضعف. ولقد آن الأوان لعطيق هذا المفهوم فى العلاقات بين الأمم، داخل الجماعة الدولية».

هذا ما ذكر «تقرير برانت»، والمفروض أنه يعنى «بالقوى الاقتصادية، قوى السوق، لأن «القوى الاقتصادية» لا تفرد «عدم مساواة متنام» داخل التنظيم الاجتماعى لهنزه الحمر فى الأمازون، على سبيل المثال، رغم أن اندلاع الرأسالية من أجل التوسع قد يفرد القضاء عليهم. إنه فقط فى ظل التشكيل الاقتصادى المحدد المعروف باسم «الرأسالية»، تكون العلاقات الاقتصادية مرتبة بتلك الطريقة. بحيث تنتج بطريقة منهجية عدم مساواة متنامية.

يقول «تقرير برانت» إن على السياسة العامة داخل كل أمة أن يحمى الشركاء الأضعف، ويفترض أن هذا إشارة إلى ظاهرة بذاتها: دولة الرفاهية، أن دولة الرفاهية تلك توجد فى جز- صغير من العالم الرأسالى، وفى الحقيقة أساسا فى أوروبا*. ولا يمكن بأى حال أن يقال إن «الشركاء الأضعف» يتم حمايتهم فى الولايات المتحدة الأمريكية. إن بعضهم يتعرض جوعا، وكثير منهم لا يمكنه الذهاب إلى المستشفى للعلاج.. وحتى فى أوروبا فإن الأمور ليست بمثل هذه

(*) بالتحديد أكثر من دولة مثل السويد حيث العلاج والخدمات الاجتماعية وغير مجانية إلخ..

الصورة في دولة الرفاهية، وهي تتحول حالياً إلى الأسوأ. إن دولة الرفاهية لم تلغ عدم المساواة ولا الاستغلال ولا الاستيلاء على الثروة من قبل قلة. وعدم المساواة حتى أسوأ على النطاق الدولي، وهذا ما يتركه «تقرير برانت» ويستنكره. ولكنها بالضغط عدم المساواة والمجزية من الفقراء - للأغنياء التي تتضمنها تلك، هي التي مكنت الطبقات الحاكمة في أوروبا من أن تتحمل القيام ببعض الإصلاحات، مع إبقاء امتيازاتها الخاصة، وكفنا التهديد وعدم العقلانية المتضمنان في النظام الرأسمالي. وفي البلاد التي تقدم المجزية، توجد الرأسمالية في صورتها الفجة.

هناك ملامح أخرى للنظام الرأسمالي إلى جانب عدم المساواة، وهذه الملامح تبدو كغاشية في مئاته الداخلي: التهديد، والفقر المدقع، وتلوث البيئة، وتنمية الاستهلاك العرفي غير المفيد بواسطة الإعلان، والبطالة. ولقد أفرز النظام الرأسمالي أيضاً إنتاج السلاح بشكل متصاعد ومتزايد، وشاعات القنبلة الذرية، وترويج مبيحات السلاح، وحروب على مدى متسع لم يسبق له مثيل. وفي بريطانيا، حيث الجناح اليميني لحزب المحافظين يتولى الحكم، فإن العنصرية وتأييد اليمين المتطرف المتشدد في ازدياد، وتقوض دولة الرفاهية، ويتدهور وضع المدن كأماكن سكنية للناس.

إننا نطلب إذن تفصيلاً لمسألة احتياجنا للرأسمالية على الإطلاق. فمن الصعب تصديق أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية «وشركة أ.ي. تي. تي.» وشركات أخرى، هؤلاء الذين أرادوا منع شعب شيلى من رغبته بعدم مسئولية في أن يتحول إلى الشيوعية كما قال هنري كيسنجر، من الصعب أن نصدق أنهم توافقون في الحقيقة إلى توفير الديمقراطية لشعب شيلى. وحرية أكثر، ذلك من ظروف مادية أفضل.

لا بد أن لهؤلاء اعتبارات أخرى، ولا بد أن لتلك الاعتبارات في النهاية صلة

بالشهوة المستعمرين في استنزافها من الدول الرأسمالية النابتة. وليس هناك شيء آخر يمكن أن يفسر في الحقيقة لجوء الطبقات الحاكمة في الغرب، بشكل منتظم، إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية وعسكرية لاستباق أي إمكانية لأن «يتحول بلد ما إلى الشيوعية». وأما بالنسبة للحكومات المائلة للغرب، فهي تقوم لديها بالاحتجاج الرمزي والشكلي بين حين وآخر ضد انتهاكها لحقوق الإنسان. وهي تقف متفرجة في بعض الأحيان. بل هي تصنف في الحقيقة، عندما تقوم أنظمة «صدقة» ببيع خصومها وتجويع شعوبها. والتفسير الوحيد لاهد وأن يكون أن الرأسمالية الغربية متشعبة بالأرباح التي تمنحها من البلدان التي تحكمها تلك النظم الصديقة. والأسواق التي توفرها لمنتجات صناعاتها، والمواد الخام الرخيصة. والأيدي العاملة الرخيصة التي تؤكد توفرها لها. وفي أوقات الأزمات الرأسمالية والركود في الغرب، فذلك هو الحال أكثر من أي وقت آخر.

قال ماركس إن الإنسانية أمامها خياران: الاشتراكية أو البربرية ويبدو لنا جميعا في بعض الأحيان، أننا في الطريق إلى البربرية. لكن مازال أمامنا اختيار آخر.



بيبلوجرافيا

عبد الملك، أتور: مصر مجتمع عسكري- نيويورك- راندوم هاوس عام

١٩٦٨.

آدم، جيمس: الشركات متعددة الجنسية والسيطرة على المصادر على
النطاق العالمي- في الكتاب الذي قام راديس بتحريره- أنظر فيما بعد (تحت
راديس)

علوي، حمزة وأمبر خسرو: «باكستان: حمل مساعدات الولايات
المتحدة» في الكتاب الذي حرره رودوس- أنظر فيما بعد (تحت رودوس).

اللبندي، سلفادور: خطاب أمام الأمم المتحدة (الجمعية العامة، في ٤
سبتمبر ١٩٧٢) أنظر الكتاب الذي قام راديس بتحريره.

أمين، صبره والتراكم على المستوى العالمي: نقد لنظرية التخلف
هارلستر برنس- عام ١٩٧٨.

أوبلنغتون ج- ك. فان، الجفاف في تيجيريا: مركز الأبحاث الاجتماعية
والاقتصادية- زاريا- تيجيريا- عام ١٩٧٨.

أرمني ج. ج. س. سول: مقالات عن الاقتصاد السياسي في أفريقيا
موتلي ريفر برنس- عام ١٩٧٣.

باران، بول: الاقتصاد السياسي للنمر- سلسلة بنجرين- عام ١٩٧٣.
بارنت، ريتشارد ج ورونالدي. مولر: «اليد الطويلة: قوة الشركات متعددة
الجنسية» - نيويورك- سيمون وفوستر- عام ١٩٧٤.

برتشاين، هنري: (محرر) التخلف والتطور- سلسلة بنجرين- عام

١٩٧٣.

معلقهايم، شارل: «حوار مع إيمانويل» - مونثلى ريفيو يونية عام ١٩٧٠.
برانت: «الشمال والجنوب: برنامج للبقا» - تقرير اللجنة المستقلة عن مسائل
التسمية الدولية تحت رئاسة ديلى برانت - دار بان للنشر عام ١٩٨٠.

كاستو، جوسو، دي: «جغرافية الجوع» - جولانيس - عام ١٩٥٢.
شيموى، ه.ب. وآخرون: إعادة التوزيع مع النمو «البنك الدولي» - معهد
دراسات التنمية - عام ١٩٧٤.

سهولا، كارلوم: الحضارة الأوروبية والتوسع الأوربي» - سلسلة
بنجوين - عام ١٩٧٠

اهرنرايش، باربارا - مارك دوى وستيفن مينكين: «التهمة: قتل
المشر. المتهم: حكومة الولايات المتحدة الأمريكية» - مودرن جونز - نوفمبر
١٩٧٩.

إمانويل، آر.جيري: «التبادل غير المتكافئ»: دراسة فى امبريالية
التجارة» - دار نيولفت ريفيو للكتاب - عام ١٩٧٢.

المجلد، لودويك: الاشتراكية الخيالية، والاشتراكية العلمية» - فى الأعمال
المختارة لكارل ماركس وفردريك المجلد - دار لورنس ريتشارت للنشر - عام ١٩٦٨
قانون، فرانز: بؤساء الأرض - سلسلة بنجوين - عام ١٩٦٧.

ليدر، اونست: امبريالية القراولة: استقصاء لأليات التحية فى الزراعة
المكسيكية - ومعهد الدراسات الاقتصادية» - لاهي.

لشش، بوب وصارى أوبنهايم: «غانا: نهاية وهم» - مونثلى ريفيو
بريس - عام ١٩٦٦.

لميت، لير وفهيجور: الأزمة الاقتصادية العالمية: امبريالية الولايات
المتحدة فى موقف الدفاع» - دار ديد بريس - عام ١٩٨٠

لواتك، اندرويه جوفنر: «الأزمة فى الاقتصاد العالمى» - دار هينمان

للتعليم- عام ١٩٨٠.

«الأزمة في العالم الثالث» - دار هيثمان للتعليم- عام ١٩٩١.

«التراكم التابع والتخلف»- دار ماكميلان- عام ١٩٧٨.

«قتل البشر الاقتصادي في شيلي: النظرية النقدية. مقابل الإنسانية»-

كتب سيوكسيان- عام ١٩٧٦.

«أمريكا اللاتينية: التخلف أو الثورة» مونثلي ريفورم- عام ١٩٦٩.

«البرجوازية الرثة: التنمية الرثة»- مونثلي ريفورم- عام ١٩٧٢.

«الشمال والجنوب، والشرق والغرب» تناقشات كينزية في تقرير «لجنة

برانت»- نهر رورلد كوارترلي- أكتوبر عام ١٩٨٠- المجلد الثاني- العدد الرابع.

«ما فوق الاستغلال في العالم الثالث»- هيومان فيشيورز- خريف عام

١٩٧٩.

«تنمية التخلف»- في الكتاب الذي قام رودوس بتحريره أنظر فيما بعد.

زراعة العالم الثالث والأعمال الزراعية- جامعة إيست انجليا- بحث رقم ٣١

في سلسلة الدراسات التنموية.

مناطق التجارة الحرة وتصنيع آسيا- أمبو- نشرة خاصة ١٩٧٧

جالهوت. ج. ك. الاقتصاد والهند العام- بوسطن- هيوتون ميتلين-

١٩٧٣.

جالهاتو. ادوارد والأوردة النازفة لأمريكا اللاتينية: خمس لرون من

نهب قارة- مونثلي ريفورم- عام ١٩٧٣.

جيتوليس، الاقتصاد السياسي للعبودية- نيويورك- بانينتون- عام

١٩٦٥.

جورج، سوزان: تغذية القلعة: هيمنة الشركات الكبرى على الغذاء-

معهد دراسة السياسات- عام ١٩٧٣

كيف يموت النصف الآخر- سلسلة بتجرين- عام ١٩٧٧.

جريفن، كيث ورواجوت خوماو هونيت: النمو والإفقار في المناطق
الريفية في آسيا: وولد ديفيلو يمت (التنمية العالمية)- المجلد السابع- عام
١٩٧٩.

عدم التساوي الدولي والفقير القومي- دار ماكميلان- عام ١٩٧٨.
جلور التخلف: تأملات في التجربة الصينية- الصين المعاصرة- المجلد
الرابع- العدد الثالث يولية عام ١٩٧٨.

جروسمان، واسميل: مكان المرأة في الدوائر المتكاملة- ساوث ايست
آسيا كرنيكمل- العدد ٦٦- يناير وفبراير- عام ١٩٧٩.

هارمان، يفسى و جيمس يونس: الجوع غير الضروري: أصوات من
قرية في بنجلاديش- سان فرنسيسكو- ومعهد سياسة الفناء- والتنمية- عام
١٩٧٩.

هوكستد، د.ف و م.ج إلدر- التحكم في خصوبة البشر: النظرية
والتطبيق- يترورث- عام ١٩٧٩.

هازلورث آثر، التحصيل الاستثماري الخارجى منذ الحرب- ريفر أوف
ايكونوميك ستاديز- ديسمبر عام ١٩٥٣.

هيث، ادوارد: الفرصة السانحة في الكاريبي- مقال بصحيفة التايمز
اللندنية- ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٠.

لماذا يجب على النسيئة أن يقدموا- إيماة مقنعة- صحيفة التايمز- ١٩
يونية عام ١٩٨٠.

هولمز يوم، اريك: الصناعة والأمبراطورية: التاريخ الاقتصادى
لبريطانيا- ديتفيلد وينكلسون- عام ١٩٦٨.

عصر الثورة: من ١٧٨٩ حتى ١٨٤٨ - دار منتور - عام ١٩٦٤.

هو كرون بيتج: مقال عن اندونيسيا - فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو - ٢٧ إبريل عام ١٩٧٩.

«دولة آسيان»: مجلة خضروات وبركة سلك من أجل العالم المتناعى - فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو - ١١ يوليو ١٩٨٠.

تايلاند انكوبوريتش: الباب المفتوح للشركات متعددة الجنسية فى العالم - فار ايستيرن ايكونوميك ريفيو - ٢٣ - ٢٩ مايو عام ١٩٨٠.

هودويزو: التحالف من أجل التقدم - فى الكتاب الذى قام رودوس بتحريره - أنظر فيما بعد.

هوبرمان: لهوة حاجات الإنسان على الأرض: قصة ثروة الأمم - مونثلى ريفيو بريس - عام ١٩٣٦.

هيمر سميث: الشركات متعددة الجنسية وقانون التنمية غير المتكافئة - فى الكتاب الذى قام راديس بتحريره - أنظر فيما بعد.

«منظمة العمل الدولية»: العمالة، والنمو، والاحتياجات الأساسية: مشكلة عالم واحد - تقرير المدير العام للمنظمة - جنيف - عام ١٩٧٧.

الفقر وعوز الأرض فى ريف آسيا - جنيف - عام ١٩٧٦.

كونان-ج. «سادة الجنس البشرى: المواقف الأدبية تجاه العالم الخارجى فى العصر الامبريالى - ويديتفيلد ونيكلسون - عام ١٩٦٩.

كليم، فيلبس: زراعة سيمول: المزارعون فى كوريا الجنوبية يدعمون اقتصاد التصدير - فى أمبر - جابان وآسيا كوارتلى ريفيو لنشرة اليابان - آسيا الربيع سنوية] - المجلد ١٢ - العدد الأول - عام ١٩٨٠.

لوتين، ل. د. ف. : الأمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية - دار النشر باللغات الأجنبية - بكين - عام ١٩٧٠.

لوتيليه، إيزابيل ومايكل صوفيت؛ حقوق الإنسان والمساعدات الاقتصادية والهنوك الخاصة؛ نموذج شيلي- واشنطن معهد دراسات السياسات- عام ١٩٧٨.

لوتيليه، أورلاتنو ومايكل صوفيت؛ النظام الاقتصادي العالمي- واشنطن- معهد ماين الدول- عام ١٩٧٧.

لشولتز، لورنس؛ بتجلاديش؛ الثورة التي لم تتم- زهريس- عام ١٩٧٩

مجدول، هاري الامبرالية؛ من العصر الاستعماري وحتى وقتنا الراهن- مونثلي ريفو بريس- عام ١٩٧٨ الامبراطورية الأمريكية واقتصاد الولايات المتحدة- في الكتاب الذي قام رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد. منفذ. ارتست؛ النظرية الاقتصادية الماركسية- ميرلين بريس- عام ١٩٦٢.

ماركس، كارل؛ رأس المال- المجلد الأول- سلسلة بنجوين- عام ١٩٧٦. فقر الفلسفة؛ لورنس وويشارت - عام ١٩٧٤.

ماركس، كارل، وفردريك المجلد: البيان الشيوعي- ستترال بريس- عام ١٩٧١.

ميدور، تشارلز؛ إهانة أم إيناء؟ استقصاء في تسويق وإعلان المواد الغذائية والأدوية البريطانية في العالم الثالث- سوشال أوديت- عام ١٩٧٩. ميلامر، كلود؛ المرأة ورأس المال^١ بالفرنسية]- باريس- مامبيرو- عام ١٩٧٥.

مورلاب، فونسييس وجوزيف كوليتز؛ الطعام أولاً- بوسطن- هوتون ميغيلن- عام ١٩٧٧.

موكرجي، رامكريشنا؛ صعود وسقوط شركة الهند الشرقية- مونثلي

ريفيو بريس- عام ١٩٧٤.

نهرري، جوليوس؛ لا تدخل صندوق النقد الدولي- قى: النظام النقدى
الدولى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد- قى حوار التنمية- عام ١٩٨٠-
مؤسسة داج همرشيك- أوبالا- السويد.

أوكونفر، جيمس؛ معنى الامبريالية الاقتصادية- قى الكتاب الذى قام
رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

بالوا، جامرهل؛ التنمية: نظرية رسمية للتخلف أم منهج لتحليل
أوضاع محددة من التخلف؟ ورك ديفيلو ينت- المجلد السادس، العددان السابع
والثامن- يوليو وأغسطس عام ١٩٧٨.

بالم داتورة الهند اليوم- جولائى- عام ١٩٤٠. أزمة بريطانيا
والامبراطورية البريطانية- دار لورنس وويشارت- عام ١٩٥٣.

فيليبس، آن؛ مفهوم التنمية- ريفيو أوف أفريكان پوليتيكال
ايجونومى- العدد الثامن- يناير وابريل ١٩٧٧.

واهيس، هوجو (محرر) المؤسسات الدولية والامبريالية المعاصرة- كتب
بنجوين- عام ١٩٧٥.

رينو، فيليب؛ أرياح الألنيوم وشعوب الكاريبى- قى الكتاب الذى قام
رودوس بتحريره- أنظر فيما بعد.

رودوس، روبرت اء؛ الامبريالية والتخلف- سونثلى ريفيو بريس- عام
١٩٧٠.

رودنى، والفر؛ دور أوروبا فى تخلف افريقيا- برجل ك. لأفروتور- عام
١٩٧٢.

ساحلين، مارشال؛ التصاديات العصر الحجرى- دار تافستوك - عام
١٩٧٤.

سامبسون، أنطوني؛ دولة ذات صهادة؛ التاريخ السري لشركة آي. تي. تي- دار كرونت- عام ١٩٧٣.

صين، القارتيا؛ مكونات تحليل المجاعة؛ توقرها واستحقاقها- جامعة اكسفورد وجامعة كورنيل- ورقة عمل رقة ٢١٠- أكتوبر عام ١٩٧٩.

التصور جوعا والاستحقاقات التبادلية؛ تناول عام مع دراسة تطبيقية للمجاعة الهنغارية الكبرى- كامبريدج جورنال أوف ايكونوميكس- المجلد الأول- العددان ٥٩ و ٣٣- عام ١٩٧٦.

شهره، أنطوني؛ الرأسمالية والجوع في شمال غانا؛ في هابر وويرتس وويليامز في الكتاب الذي قاموا بتحريره بعنوان: التنمية الريفية في افريقيا الاستوائية- ماكملان- عام ١٩٨١.

سيفاتانان، ا. الامبريالية في عصر السيليكون- مجلة ريس أندكلاسي (الجنس والطبقة)- المجلد ٢١- العدد الثاني- خريف عام ١٩٧٩.

سبحان، وحسن؛ سياسات الغطاء والمجاعة في بنجلاديش- ايكونوميك أند بوليتيكال ويكلي- المجلد ٢٤- العدد ٤٨ ديسمبر ١٩٧٩.

تاوئي، و. ه؛ الدين وصعود الرأسمالية- كتب بنجوين- عام ١٩٦٦.
تومسون، دون وودلي لارش؛ أين كنت يا أخي؟ رواية عن امبريالية نقابات العمال- وور آون وور الحرب على الحاجة- عام ١٩٧٨.

ترافين، ب؛ لمر المشتوق، «والكارتيا»، والسير إلى مونريها، وجامبر القطن، الخ.

تريهيلي، وويرت؛ رجل الخير ذو السروال الملق- بانتر- عام ١٩٦٧.
فاتيوس، م. ف؛ المساومة وتوزيع العائد في شراء الدول النامية للتقنية- في الكتاب الذي قام برنشتاين بتحريره- أنظر فيما بعد.
المتاجرة بالتقنية في حلف الامتياز- في الكتاب الذي قام راديس بتحريره

أنظر فيما سبق.

فوجت. وهلمبرز: الطريق إلى البقاء - نيويورك - ١٩٤٨.

واشعيل، هارودم.: الأقزام الجدد: الهنوك متعددة الجنسيات في العالم الثالث - معهد ترانستا سيونال - عام ١٩٧٧.

الحرب على الحاجة: قاتل الأطفال - عام ١٩٧٤.

واردن بول: الامبريالية والتصنيع الرأسمالي - نيويورك - عام ١٩٨٠.

وهبر، هاجس، الاخلاق البروتستنتية - دار ألين وأوين - عام ١٩٣٠.

وهلمبرز، جالين، الدولة والمجتمع في نيجيريا - إفريقيا جغرافيا - عام ١٩٨٠.

تقرير يرانت، مقدمة نقدية - العالم الثالث أولا - عام ١٩٨٠.

البنك الدولي ومشكلة المزارع - في الكتاب الذي قام هابر وروبرتس وهلمبرز بتحريره بعنوان: التنمية الريفية في أفريقيا الاستوائية - دار ماكملان ١٩٨١

رويس، جال: أفريقيا: جذور الثورة - دار ستياديل - عام ١٩٦٠.

البنك الدولي، الهجوم على الفقر العالمي - بالتيمور ولندن - دار جونز هيكتر للنشر - عام ١٩٧٥.

روينيسكي، و. س. مع ي. س. وروينيسكي: تجارة العالم والحكومات - صندوق القرن العشرين عام ١٩٨٥.



مصادر مقتطفات لم ترجع إلى مصادرها في النص مرتبة حسب ورودها:

- جون كوينس آدمز: مقتطف في ماجدوف «الامبراطورية الأمريكية».
- تشارميرلين ورودوس: مقتطف من بالم دات؛
- ترينور روبر: مقتطف من جريفي «جنور التخلف»؛
- كودنويل ورئيس GFC مقتطف في مورلاب وكوينز.
- بروزين مقتطف من باران،
- بود لوج، مقتطف من مورلاب وكوينز؛
- الحاصل على نقود من «أيد»: مقتطف من ايهرا ترايش وآخرين،
- دنيو بروفيدا مقتطف من هوكنز والد.
- دومت مقتطف ف جورج،
- امبراطور الصين: مقتطف في فرانك «التراكم التابع».
- فولكر: مقتطف في مورلاب وكولينز.
- ياكستر مقتطف في ديهير.
- كالفين: مقتطف في تون.
- ماو مقتطف في مندل.
- اتاجر الانجليزى: مقتطف في هارتمان وبويس.
- النص المكسيكى مقتطف من جاليانو.
- شرالستون لوبير مقتطف في هورمان.
- كرومر مقتطف في أنور عبد الملك.
- مقتطفات عن سيلان ومصر والهند مقتطف في مندل.

والت مقتطف فى مورلاب وكولير،
 المزارع النيجيرى مقتطف فى آبلوودن،
 ميريفيل مقتطف فى هيرمان،
 عن شمال شرق الهرازيل مقتطف فى جاليانو،
 كشكاماهوك مقتطف جال ووديس،
 غرفة المناجم فى سول وأرجيرى لوجازو مقتطف فى فيليبس
 هيلى مقتطف فى فرانك «ما فوق الاستقلال»
 بلاك مقتطف فى ماجدوف «الامبراطورية الأمريكية»
 بل فى علوى وخسرو: «باكستان»
 ايلرمان ووكالة المخابرات المركزية فى فرانك «زراعة العالم الثالث»
 بوتر وهغرى فى مورلاب ولوليتز
 كيتلى لينز ومودس فى هورديس،
 لجنة التصريفات بالولايات المتحدة فى آدام،
 «البنك الدولى» فى هوكيون بنج- المقال عن اندونيسيا، الوزارة اليابانية
 فى سبقاتادان، «التقاسم المالىزى فى فرانك ما فوق الاستقلال»
 ZFIC فى فرانك «ما فوق الاستقلال»..



فهرس

٩	- بقاء من ؟ دراسة مجدى نصيف
٢٤	- تصدير
٢٥	- مقدمة بقلم حركة العالم الثالث أولاً
٢٩	١- الصراع من أجل البقاء
٣٩	٢- الفقر المدقع والبراء الفاحش
٤٥	٣- التفسيرات التقليدية
٥٧	٤- الماضي ليس منقطع الصلت بالماضى
٦٥	٥- الأورويون يتقدمون
٧٧	٦- النهب والمنهيات
٨١	٧- المزارع والعمال والمهيد
٨٥	٨- الأرباح
٨٩	٩- الأسواق وتدمير الصناعات الوطنية
٩٥	١٠- التجارة الحرة والمزايا النسبية
١٠١	١١- المجموع
١١١	١٢- العمل والأجور
١٢١	١٣- شروط التبادل التجارى
١٢٩	١٤- تصدير رؤوس الأموال
١٤٥	١٥- المساعدات
١٦٥	١٦- التصنيع
١٨٣	١٧- القمع والتأييد الأجنبى له
١٩٥	١٨- المقاومة
٢٠١	١٩- الاشتراكية أو البرومة
٢٠٤	- بيلوجرافيا

هذا الكتاب ...

تشهد تيريزا هايتز الكاتبة البريطانية المتخصصة في العالم الثالث كل ما يقال عن دور القروض والمساعدات في تنمية دول العالم الثالث ورفاهية شعوبها.

وتتبع تاريخ استنزاف هذه الشعوب أيام الامبراطوريات الاستعمارية ، وتثبت أنه تأمس - منذ ذلك الحين - نظام اقتصادي من شعوب العالم الثالث الفقيرة الجائعة، وهكذا تستمر المأساة تحت أسماء جديدة؛ سداد أقساط الديون وفوائدها، وشراء التكنولوجيا وبراءات الاختراع وغيرها.



رقم الإيداع ٥٧٥٠ / ١٩٩١

طبعته بصطامع شركة الأتمن للصحافة والنشر
«إشواي سوراميكلي صابلا»
تكملة ٧٩٠٤٠٩٦

حركة العالم الثالث أولاً. حركة على المستوى القوى
فى الكليات والجامعات البريطانية، ومركزها الرئيسى فى
جامعة أكسفورد.. وتتسع عضوية الحركة بين الطلبة،
ولها برنامج دائم فى التعليم والقيام بحملات فى كل
ما يخص العالم الثالث..

وقد طلبت هذه الحركة من تيريزا هايتز، تأليف هذا
الكتاب لتتقد فيه من وجهة نظر العالم الثالث، تقريراً
خطيراً كان البنك الدولى، قد كلف عام ١٩٨٠ وفيلى
براندت، - مستشار ألمانيا الغربية الأسبق - بإعداده،
حول العلاقة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير، وبين
العالم الأول والعالم الثالث...

...ومع أن البنك الدولى لم يعتمد تقرير لجنة براندت،
إلا أن توصيات هذا التقرير جاءت مشابهة لتفكير
واستراتيجية البنك، وتطابقت فى كثير من أفكارها، مع
ما بات يعرف باسم رؤيته صندوق النقد الدولى...

ويرد كتاب «تيريزا هايتز» - وهى كاتبة بريطانية
متخصصة فى العالم الثالث - على عقلية الشمال، فى
النظر إلى مشاكل الجنوب، وتتبع تاريخ استنزاف هذه
الشعوب، منذ أيام الامبراطوريات الاستعمارية، وثبت
أنه تأسس من ذلك الحين، نظام اقتصادى،

صناعة الفقر العالمى... وشتله فى أرض العا
باسم : الدين.. وسداد اقساط الديون...
وشراء التكنولوجيا... وبراءات الاختراع وغير
إنه كتاب عن الهم الذى نعيش فيه كل

عقوداً

